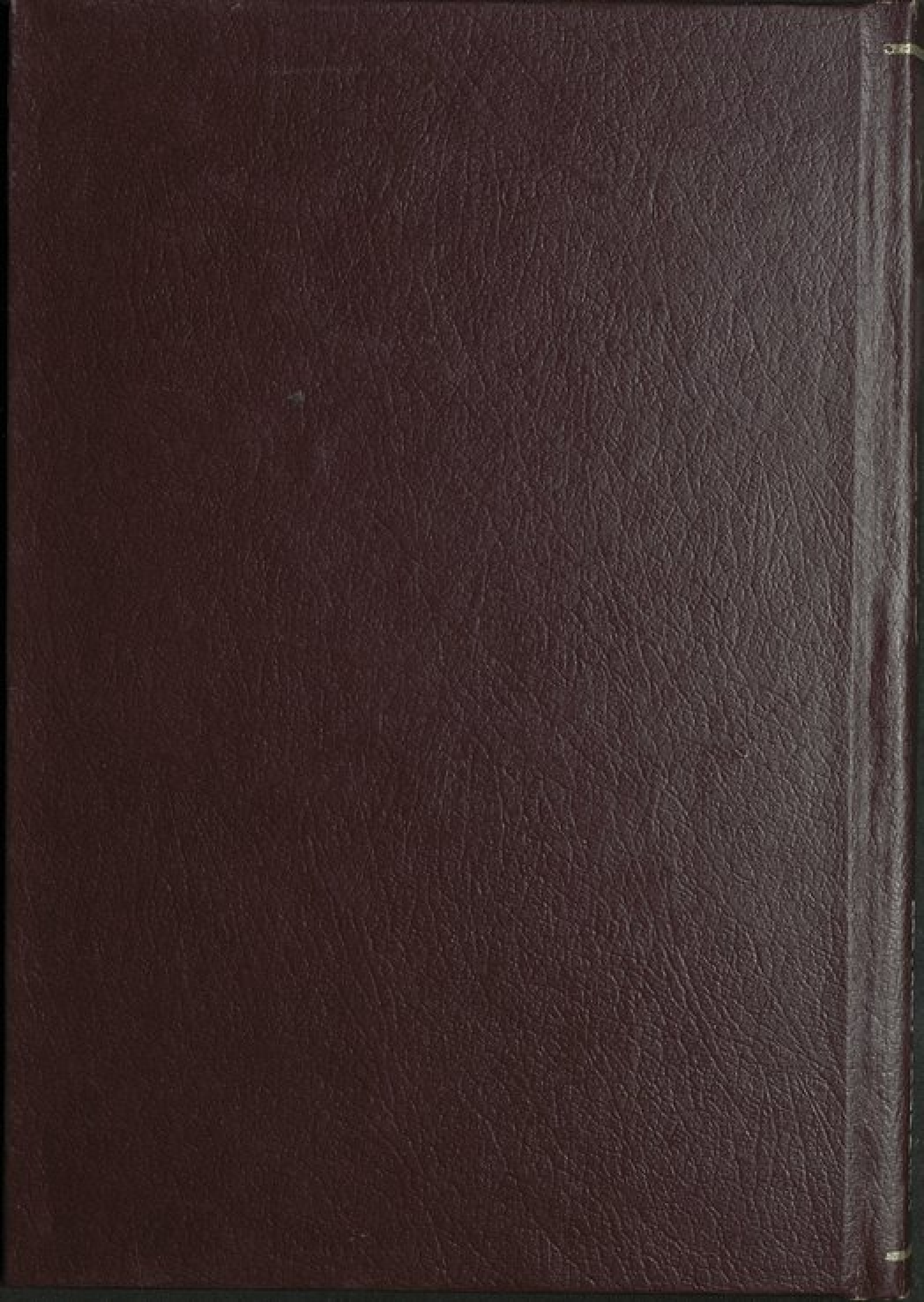
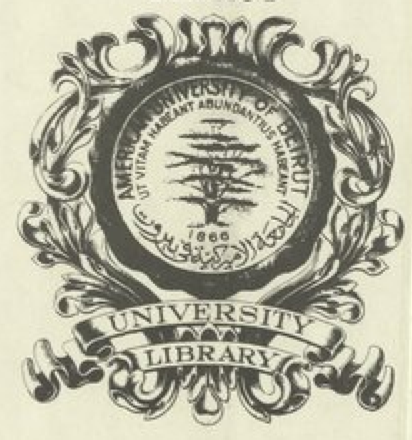
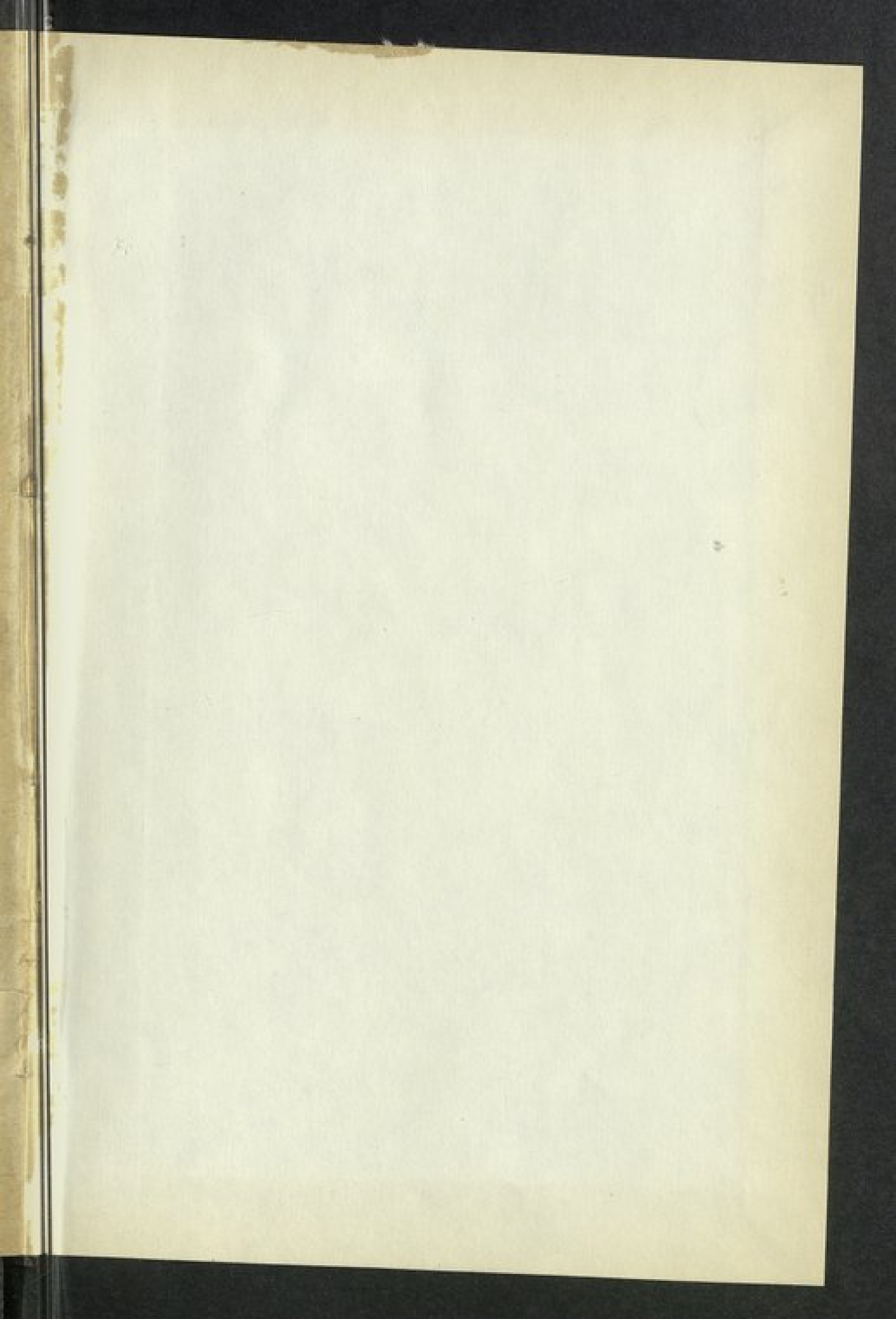


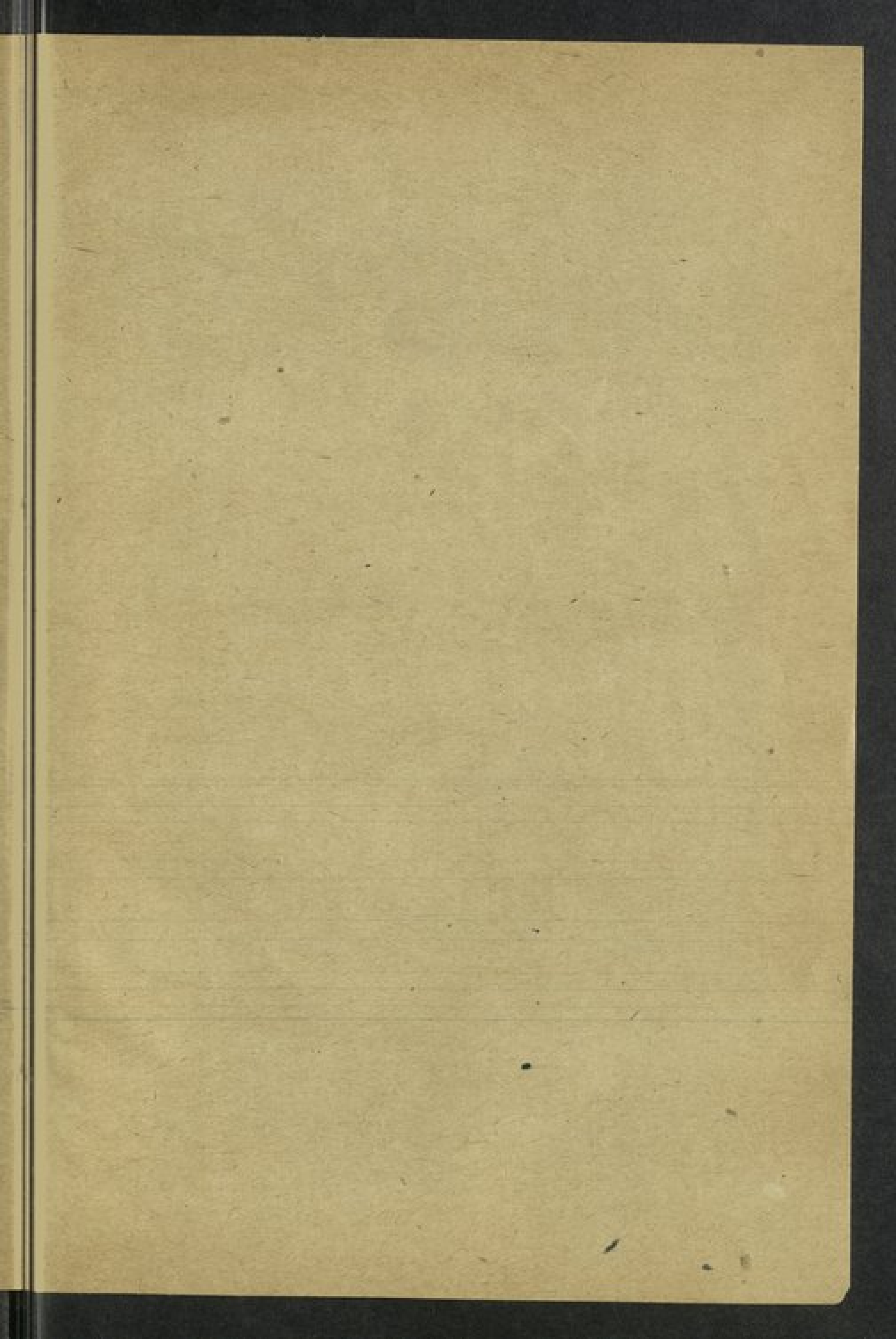

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
UNIVERSITY
LIBRARY



هكذا تحكم مصر!

علي أمين

١٩٥٠



عزيزى القارىء

انت الذى ستضع خاتمة هذاالكتاب . . .

ولذلك سأترك لك أيضا كتابةالمقدمة

على امين

الفصل الاول
قبل الزفة

حينما فوتح نجيب الهلالى باشا فى يناير سنة ١٩٥٠ ، فى دخول وزارة النحاس باشا قال : ان سبب الكوارث التى حلت بنا فى الوزارة الماضية ، هو الفساد واستغلال الذين حول النحاس باشا لنفوذهم .. وانا لا اريد ان ادخل الوزارة ، ويكفى الدرس الذى تلقيته فى المرة الماضية .

فقيل للهلالى باشا : ان الوزارة الجديدة ستستفيد من الاخطاء القديمة .. وان حرم رفعة النحاس باشا تعتكف الآن فى المرج ، حتى لا يقال انها تشترك فى تاليف الوزارة !

فقال الهلالى : انا غير مطمئن ! ولذلك سانتظر فى خارج الوزارة ثلاثة اشهر .. فاذا ثبت لى ان « الست » لا تتدخل ، فساشترك فى الوزارة !

وبعد شهر واحد من هذا الحديث ، زار الدكتور زكى عبد المتعال وزير المالية ، نجيب الهلالى باشا ، وقال له وهو يرتجف :

ـ لقد امسكتنى حرم رئيس الوزراء اليوم من يدى وقالت لى :

ـ اهلا بوزير ماليتى !

وضرب الهلالى كفا بكف وقال :

ـ والله عال ! . . انت وزير ماليتى .. وانا بكره وزير معارفى او وزير خارجيتى . . خلينى بره بعيد عنكم !

فكيف تالفت هذه الوزارة الغريبة ؟

***

لنرجع بضع ساعات الى الوراء ! .. الى الساعات الاولى التى سبقت اعلان ان النية متجهة الى اسناد رياسة الوزارة الى رفعة النحاس باشا .

كان مفهوما ان هناك عقبات ضخمة تحول بين النحاس باشا وبين تاليف الوزارة ، وكان من المسلم به ان لا أمل فى تخطى هذه العقبات .

حتى لقد اقترح احمد حمزة «بك» ان يؤلف رفعة النحاس باشا الوزارة ، محافظة على كرامته لمدة شهر ثم يستقيل !

واقترح عضو آخر فى الوفد ، ان يدعى رفعة النحاس باشا لتاليف الوزارة فيعتذر بضعف صحته ، ثم تسند الرياسة الى عضو آخر !

وعرف اعضاء حزب الوفد بعد يوم السبت ، ان رفعة النحاس باشا سيدعى لتأليف الوزارة .

ودهش فؤاد سراج الدين باشا نفسه ، من هذا الاتجاه ، وبذل بوساطة بعض اصدقائه من اصحاب النفوذ ، محاولات لابعاد النحاس باشا عن رياسة الوزارة !

وزادت حماسته لما عرف ان رفعة النحاس باشا يريد ان يستبعده من وزارة الداخلية ، على ان يتولاها هو بنفسه ، وان رفعته يرى ان يضم الى الوزارة اسماء غريبة ! كما انه رفض معظم الاسماء التى اقترحها سكرتير الوفد .

وقد وجد فؤاد باشا على مائدة رفعته ، فى غرفة نومه ، مذكرتين باسمى زكى عبد المتعال وحامد زكى ، والمناصب التى شغلاها قبل الآن ، وكفاية كل منهما .

وظن فؤاد باشا ان المذكرتين بخط نجيب الهلالى باشا ، وان رفعة النحاس باشا اصبح يستشير الهلالى باشا وحده ، فلم يقل شيئا ، وانصرف من بيت النحاس باشا ، وسافر الى الاسكندرية غاضبا !

وبدأ رفعة النحاس باشا يختار وزراءه فى غياب فؤاد سراج الدين باشا

فاختار نجيب الهلالى باشاوزيرا للمعارف ، ولكن الهلالى باشا اعتذر على الرغم من الحاح النحاس باشا واصراره .

واقترح الهلالى باشا اسم الدكتور طه حسين !

فقال النحاس : انا احبه ، لكن ماينفعش ! موش ممكن !

وقيل لرفعته : ان للدكتور طه مكانة شعبية بين المعلمين الالزاميين ، كما ان ادخاله الوزارة سيحدث ضجة فى انحاء العالم ، فاقتنع وكتب اسمه .

واستدعى محمد صلاح الدين «بك» وعرض عليه منصب وزير دولة ، فى رياسة مجلس الوزراء **وقال له** :

ـ انا عاوزك جنبى !

فقال صلاح الدين « بك »

ـ وانا اريد ان اكون بجانبك ، ولكنى رجل فقير ! ومرتب الوزير لايكفينى لأعيش ، وليس عندى ثروة خاصة اسحب منها ، لاكمل مصروفات بيتى .

فقال النحاس باشا :

ـ منصب وزير الخارجية له مخصصات غير مرتب الوزير ... وتستطيع بهذه المخصصات ان تسد حاجتك ! انا كنت ناوى أعمل محمود حسن باشا وزير خارجية .. انما انا عاوزك انت جنبى ! نشطب محمود حسن من الخارجية ونعمله وزير دعاية وانت تبقى وزير الخارجية

ثم قال النحاس باشا :

ـ بعد ثلاثة اشهر ح اعينك امين عام للجامعة ، والوظيفة دى

مرتبهـا كبير .. خمسة آلاف جنيه فى السنة ، بخلاف بدل التمثيل.

وسال صلاح « بك »

ـ وماذا سيحدث لعزام باشا ؟

فقال النحاس باشا :

ـ موش ممكن انا اتعامل معءزام ! لازم اطلعـه ! ده راجل بطـال ! مدته ح تنتهى قريب ،ومستحيل اجـدد تعيينـه امين عام للجـامعة ! مستحيل . .مستحيل .

وقبل صلاح الدين بك منصبوزير الخارجية بصفة مؤقتة .

وارسل النحاس باشا يعرضمنصب وزير دولة على محمود حسن باشا ، على ان يعينه وزيرخارجية بعد ثلاثة اشهر ،فارسل محمودحسنباشا يقول : سأنتظرالثـلاثة الاشهر خارج الوزارة ، وبعد ذلك ادخل وزير خارجيةعلى طول !

وحدث ان زار رفعته بعدذلكالاستـاذ ابراهيـم فرج **فقـال له :**

ـ اخبار اليوم بتقول انك حتكون وزير ومـا دام ده راى خصومنا فهذا دليل على ان الاختيار فى محله .

وطبع ابراهيم فرج قبلة علىيد النحاس باشا وشكره

واستدعى رفعته الدكتور حامد زكى ، وعرض عليـه منصب سكرتير عام مجلس الوزراء بدرجة وكيـل وزارة ، فاعتذر وقال لرفعتـه : انا كنت فاهم انك حتعرض على الوزارة ، بعـد ان وقفت بجانبك وانت فى المعارضةوحاربنى خصومى لاننى ادافع عنك فى جريدة المصرى كل صباح .

فقال النحاس باشا : ده زكىعبد المتعال هـو اللى كان بيكتب فى المصرى بامضاء «ابو يوسف»

فقال حامد زكى : انت ياباشاديما بتغلط .. انا ابو يوسف موش زكى عبد المتعال !

وطلب رفعته مهلة للتفكير ثم عاد فوافق على ادخال الدكتور حامد زكى الوزارة .

وقرر رفعته ادخال الأساتذة محمود ابو الفتح ، وسليمان غنام ، ومصطفى نصرت ، واحمد حمزة ، ثم يس احمد باشا ، نكاية فى مكرم عبيد باشا !

وبذلت المساعى ، وتنقلت الرسل بين القاهرة والاسكندرية ، واخيرا وافق رفعة النحاس باشا على ان يترك الداخلية لفؤاد سراج الدين باشا !

***

وقبل ان يصل فؤاد سراج الدين باشا الى القاهرة ، اتصل رفعة النحاس باشا فى الساعة الخامسة من صباح الثلاثاء ، تليفونيا بالدكتور زكى عبد المتعال فى داره ، ودارت بينهما المحادثة التالية :

زكى : مبروك ياباشا ، واتمنى لك كل توفيق

النحاس : انا عاوزك معايا !

زكى : انا فى خدمتك دائما يارفعة الباشا

النحاس : انا عاوزك معايا وزير مالية

زكى : بكل سرور

النحاس : انت ح تكون فين الساعة ١١

زكى : والله انا كنت ناوى اعتكف فى البيت النهارده . . . انما مادام رفعتك عاوزنى ، انا ح البس هدومى واروح مكتبى فى البنك الاهلى .

النحاس : طيب انتظر منى تليفون الساعة ١١ تماما

وما كاد النحاس باشا يضع السماعة على التليفون ، حتى جاءه فؤاد سراج الدين باشا وعانقه وقبله فى فمه وقال لرفعته :

ـ انا ابنك ياباشا ، وموش لازم تزعل منى ! انا عاوز وزارة الداخلية حتى اكافىء الضباط الذين ساعدونا فى الانتخابات . ووجودى فى الداخلية معناه انك انت وزير الداخلية

واخرج النحاس باشا قائمة الوزراء من جيبه وقدمها الى فؤاد باشا

فقال فؤاد فى دهشة : زكى عبد المتعال وزير مالية ؟ ده لسه صغير ياباشا ! وزارة المالية دى اهم وزارة ، ازاى تعطيها لواحد لا انت تعرفه ولا انا اعرفه !

فقال النحاس باشا : انا كلمته دلوقتى ، واتفقت معاه خلاص ! دول بيمدحوا فيه خالص ، وبيقولوا انه عالم فى الاقتصاد ! وكتبوا لى مذكرة عنه وعن حامد زكى .

فؤاد : ولكن هذا الاختيار سيثير اعضاء الوفد ! واعطاء وزارة كبيرة مثل وزارة المالية لوزير غير وفدى سيغضب رجالنا ! واحنا محتاجين لوزير مالية نقدر نتفاهم معاه !

النحاس : مافيش فايدة ! خلاص انا اتفقت معاه ! يبقى مركزى ايه لو رجعت وضربت له تليفون اقول له بلاش وزارة المالية !

فؤاد : سيب لى ياباشا المسألة دى ! وانا اقنعه بان يبقى وزير اقتصاد ويسيب المالية

النحاس : ما اظنش ح يرضى !

فؤاد : انا ح اروح له البيت واقنعه

النحاس : موش ح تلاقيه فى البيت ! هوه قال لى انه ح يكون موجود فى مكتبه بالبنك الاهلى الساعة ١١

وترك النحاس باشا فؤاد باشا ودخل الحمام !

وفى الساعة الحادية عشرة دق فؤاد باشا التليفون لزكى عبد المتعال بك ، ودارت بينهما المحادثة التالية :

فؤاد : الباشا كلمك ؟

زكى : ايوه !

فؤاد : على وزارة الاقتصاد ؟

زكى : لا ... المالية !

فؤاد : لا .. الباشا قصده وزارة الاقتصاد لانها ح تكون اهم وزارة ... ح تكون اهم من المالية

زكى : لا ... النحاس باشا قال لى «المالية» لا الاقتصاد وقد قبلت ان اكون وزيرا للمالية لا وزيرا للاقتصاد .

واقفل الدكتور زكى عبد المتعال التليفون ، ثم ركب سيارته وقادها بنفسه الى بيت النحاس باشا مباشرة .

واستقبله فؤاد باشا ، وجلس معه حوالى الساعة ، يحاول ان يقنعه بقبول وزارة الاقتصاد ، ويعدد له المصالح الهامة التى ستضم الى الوزارة الجديدة

ولكن الدكتور زكى عبد المتعال قال : اما ان اتولى وزارة المالية ... او لا ادخل الوزارة .

وبعد ساعة كاملة خرج رفعة النحاس باشا ، بعد ان خلع البيجامة والروب دى شامبر ، وارتدى ملابسه **وقال على الفور :**

ـ انتم اتفقتم ؟

فاجاب فؤاد باشا بسرعة :

ـ اتفقنا ياباشا .. زكى قبل وزارة المالية !

وقال النحاس باشا .

ـ طيب عال !

واخرج ورقة من جيبه ، وراح يقرأ اسماء الوزراء ، ثم قال :

ـ نشطب باه مصطفى نصرت من وزارة المالية ، ونحط زكى عبد المتعال !

وخرج زكى عبد المتعال من دار رفعة النحاس باشا شاكرا ، وكلف رفعته فؤاد باشا ان يذهب الى رفعة حسين سرى باشا فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء ويعرض عليه كشف الوزراء باعتبار انه سيكون رئيس الديوان الملكى الجديد

وذهب فؤاد باشا بالكشف الى حسين سرى باشا ..

ويقول سرى باشا : ان فؤاد باشا طلب منه ان يحذف القصر الملكى اسم زكى عبد المتعال من وزارة المالية ، فرفض سرى باشا !

والح سراج الدين باشا ، فاعتذر سرى باشا

ودام هذا الالحاح حوالى ساعتين !

ووعد سرى باشا بأن يزور النحاس باشا ، ويبلغه راى اصحاب الشأن فى المرشحين للوزارة ، ويسلم رفعته خطاب تكليفه تشكيل الوزارة .

وفى الساعة الرابعة دعا رفعة النحاس باشا الدكتور احمد حسين وعرض عليه وزارة الشئون الاجتماعية فقبل المنصب على الفور . .

***

وهذه رواية احمد حسين باشا كما ذكرها لاصدقائه :

قبل تشكيل الوزارة الوفدية الاخيرة بنحو أربعة أيام ، جاءنى الاستاذ عبد الوهاب النواوى مدير المستخدمين بوزارة الشئون الاجتماعية وقال لى : عبد اللطيف محمود باشا طلبنى لأذهب الى داره ومعى كافة البيانات عن موظفى الوزارة لانه تقرر تعيينه وزيرا للشئون الاجتماعية . .

والاستاذ عبد الوهاب النواوي كان مديرا لمكتب عبد اللطيف محمود حين كان وكيلا لوزارة الشئون الاجتماعية فى عهد الوزارة الوفدية الماضية .

وبعد هذا نمى الى علمى بصفة غير رسمية ، اننى انا المرشح لوزارة الشئون الاجتماعية . . وفى هذه الليلة لم انم وظللت افكر ، واشرك زوجتى فى هذا التفكير ، لتخرج بنتيجة فى أى الامرين اصلح ؟!

اهو استمرارى فى منصب وكيل الوزارة لتنفيذ رسالتى ، وبخاصة ان منصب الوكيل اقرب الى الدوام من منصب الوزير ؟

ام ان المصلحة العامة تقتضى قبول منصب الوزير لأتخلص من رئاسة الوزراء الذين تأتى بهم الظروف ، واكثرهم جهلاء لا يفقهون شيئا !؟ والبعض لاعمل له الا حب المظاهر ، واصدار الاوامر وقبول الوساطات والشفاعات ، ولو كانت على حساب المصلحة العامة .. واننى كوزير ساكون فى مركز استطيع معه ان انفذ مشروعات ضخمة لايمكن ان انفذها وانا فى منصب الوكيل ، ولا سيما اننى ضقت ذرعا بجهل الوزراء ، وآرائهم المتباينة ، وعدم وجود سياسة اصلاحية لهم ، وتعارض افكارهم مع افكارى ، ومشروعاتى .

فوجدت انه من الخير للمصلحة العامة — وكنت فى السابعة والاربعين من عمرى — ان اقبل الوزارة اذا عرضت على ، لاننى رجل مؤمن بالله ، ويجب ان ارضى بحكمه ، واعمل لمرضاته .

ولما سالتنى «سمرسكل» وزيرة التامين البريطانى فى الحفلة التى اقامها لى سعادة عبد الفتاح عمرو باشا ، اثناء زيارتى للندن :

— كيف اختاروك وزيرا ، وكيف قبلت !؟ ..

قلت لها :

ـ اننى كنت وكيلا للوزارة ،ولقــد برمت بتغيير الوزراء ، وتعذر التفاهم معهم ، ورايت أنالكلمة النهائيــة دائما ليست لى فصعب على احتمال ذلك ، لانهفوق طاقة الانسان الحر . ولذلك حينما اتصل بى النحــاس باشافى تمام الساعة الرابعة من اليوم الذى تم فيه تشكيل الوزارة ،ودعــانى الى زيارته بمنزله فى المساء ، ذهبت اليه وما كاد يعرض على المنصب حتى قبلته

وختم احمد حسين حديثه بقوله : لقــد قبلت ان أكون وزيرا فى وزارة النحاس باشا لاننى كنتاعتقد اننى اذا لم اقبــل المنصب فسيعين فيــه عبد اللطيف محمود

***

وفى الساعة السادسة اجتمعالوفــد المصرى ، وحضر الوزراء الجدد الاجتماع

وقرا النحــاس باشا أسماءالوزراء الذين اختــارهم فوقف محمــد الوكيل بك معترضا علىاختياره وزيرا للاقتصاد **وقال :**

ـ اننى اطالب بوزارة التجارة ، فأنا تاجـر وابى كان تاجرا ، ومن الواجب ان يكون على راسوزارة التجــارة رجــل يعرف مشاكل التجــار ، ويعرف كيفيعامل التجــار ... انا اطالب بوزارة التجارة

فقال النحاس باشا :

ـ ولكن غنام وزير تجارة

فقال الوكيل بك :

ـ انقلوا غنام من التجارة الىالتموين ، او الى الاقتصاد !

وثار الاستاذ غنـام على هذاالاقتراح **وقال :**

ـ ايه الكلام ده ! انا كنت وزيرتجــارة سنتين وعــدم عودتى

لوزارة التجارة معناه انني فشلت فيها ! انا لا أقبـــل الا وزارة التجارة !

وحدث هرج ومرج ، وصراخ هنا وهناك ، وقام اعضـاء الوفد يحاولون التوفيق بين الوزيرين ، واخـيرا قبل محمـد الوكيل بك وزارة الاقتصاد ، بعد ان اكدله فؤاد سراج الدين باشـا انها ستكون اهم الوزارات !

وفجاة دخـل الخدم يحملون حمدى سيف النصر باشـا على مقعد !

وكان حمـدى باشا يبدو مريضا جـدا ، وقد ارتدى معطفا ثقيلا وكوفية بيضاء وقفازين من الجلد .

وتحركت شفتاه ولكن الكلام لم يخرج منهما . وساد صمت غريب ، وهنا سمع اعضاء الوفد حمدى باشا يقول للنحاس باشا بصوت متهدج ضعيف :

ـ خدنى معاك وزير ياباشا . خدنى معاك وزير !

وصرخ فيه عثمان محرم باشا قائلا :

ـ ياراجل انت عيان ! انت عيان قوى ! وزارة ايه وهبـاب ايه

وعاد حمدى باشا يقول بصوت متهدج :

ـ انا صحتى كويسـة ، . خدنى معـاك وزير ! انا صحتى كويسة .. انا صحتى كويسة !

وهنا صاح النحاس باشا فى الخدم :

ـ شيلوه من هنا !

وحمل الخدم حمدى سيف النصر باشا ، وهو يقول للنحاس باشا : انا شديد .. انا شديد .خدنى معاك وزير ! !

وادار رفعـة النحاس باشـاوجهه ، والخدم يحملون زميله السابق الى خارج الغرفة !

***

وفى السابعة والربع وصل رفعة سرى باشا الى بيت النحاس باشا ، واطلعه على الأمر الملكى بتكليفه تاليف الوزارة ، ولاحظ النحاس باشا على الفور أن الامر الملكى يخاطبه بحضرة صاحب المقام الرفيع ، بدلا من « عزيزى » كما جرت التقاليد .

فقال له سرى باشا : هذا تقليد جديد وضعه القصر . . وهذا هو الامر الملكى بقبول استقالتى وهو يخاطبنى بحضرة صاحب المقام الرفيع ، ولا يخاطبنى بعزيزى !

ثم قال سرى باشا : وهناك اعتراض على اسناد منصب وزير التموين الى الاستاذ غنام ، لان وزارة التموين وزارة خطيرة ويجب ان يتفرغ لها وزير ، ولذلك ارجوك ان تبحث عن وزير آخر للتموين !

فقال النحاس باشا : انا ماعنديش حد ! هل عندك اقتراح ؟

فقال سرى باشا : من رايى ان تختار مستشارا ليستمر فى التحقيقات الخطيرة التى بداها محمد على راتب باشا

***

وترك رفعة النحاس باشا سرى باشا فى الصالون ، ورجع الى أعضاء الوفد والوزراء الجدد وابلغهم تفصيلات حديثه مع سرى باشا .

وتوقع سرى باشا ان النحاس باشا سيقترح اختيار راتب باشا لان راتب باشا ابلغه ان فؤاد سراج الدين باشا اتصل به أثناء تحقيقات التموين ، واخبره بأن رفعة النحاس باشا قرر تعيينه وزيرا للتموين فى الوزاره الوفدية !

وكان بعض اعضاء الوفد يتوقعون ذلك ايضا ، فقد ذهب راتب باشا مع السيدة قرينته الى كامل مرسى باشا فى فندق سميراميس ، وابلغه ان فؤاد سراج الدين باشا اتصل به قبيل تشكيل الوزارة بأيام وعرض عليه وزارة التموين .

وتوقع الوزراء كذلك ان يقترح النحاس باشا اسم راتب باشا ،
ولكن النحاس باشا راح يقول : نجيب للتموين وزير منين !
ووقف الوزراء واعضاء الوفد حلقات يفكرون !

وتوقع اصدقاء راتب باشا ان ينتهز فؤاد سراج الدين باشا هذه الفرصة ويقترح اسم الرجل الذي وعده بالوزارة ، ولكن فؤاد باشا نسي وعده ، وراح يفكر مع المفكرين ! .

وهنا صاح رفعة النحاس باشا :

ـ آه ! افتكرت فيه واحد مستشار كويس اسمه فرحات انا فاكر شكله ! بس ناسي اسمه الكامل .. فرحات اللي كان قاضي في اسكندرية وله حكم عظيم في قضايا المظاهرات

فقال عبد الفتاح الطويل باشا : مرسي فرحات !

فقال النحاس باشا : تمام مرسي فرحات ! روح اطلبه يا فؤاد في التليفون ، واعرض عليه الوزارة .

واتصل فؤاد باشا بمرسي فرحات «بك» وعرض عليه وزارة التموين فقبلها ، فطلب منه ان يكون في قصر القبة قبل الساعة العاشرة مساء ، ليحلف اليمين مع الوزراء .

وقبيل الساعة العاشرة اقبل النحاس باشا فراى بين الوزراء شخصا غريبا لا يعرفه فسأل :

ـ من هذا ؟

فقيل لرفعته :

ـ ده مرسي فرحات وزير التموين ! .

فقال رفعته : ابدا .. موش هوه ! ده واحد تاني !

فقيل لرفعته : ولكنك ياباشا كتبت اسمه في المرسوم ولم يبق الا دقائق لتتشرفوا بمقابلة الملك !

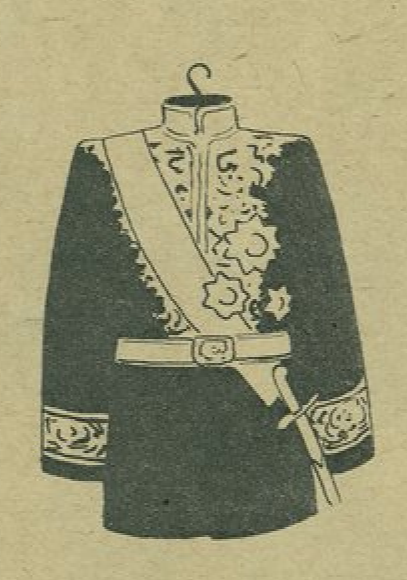
واستسلم رفعته للأمر الواقع

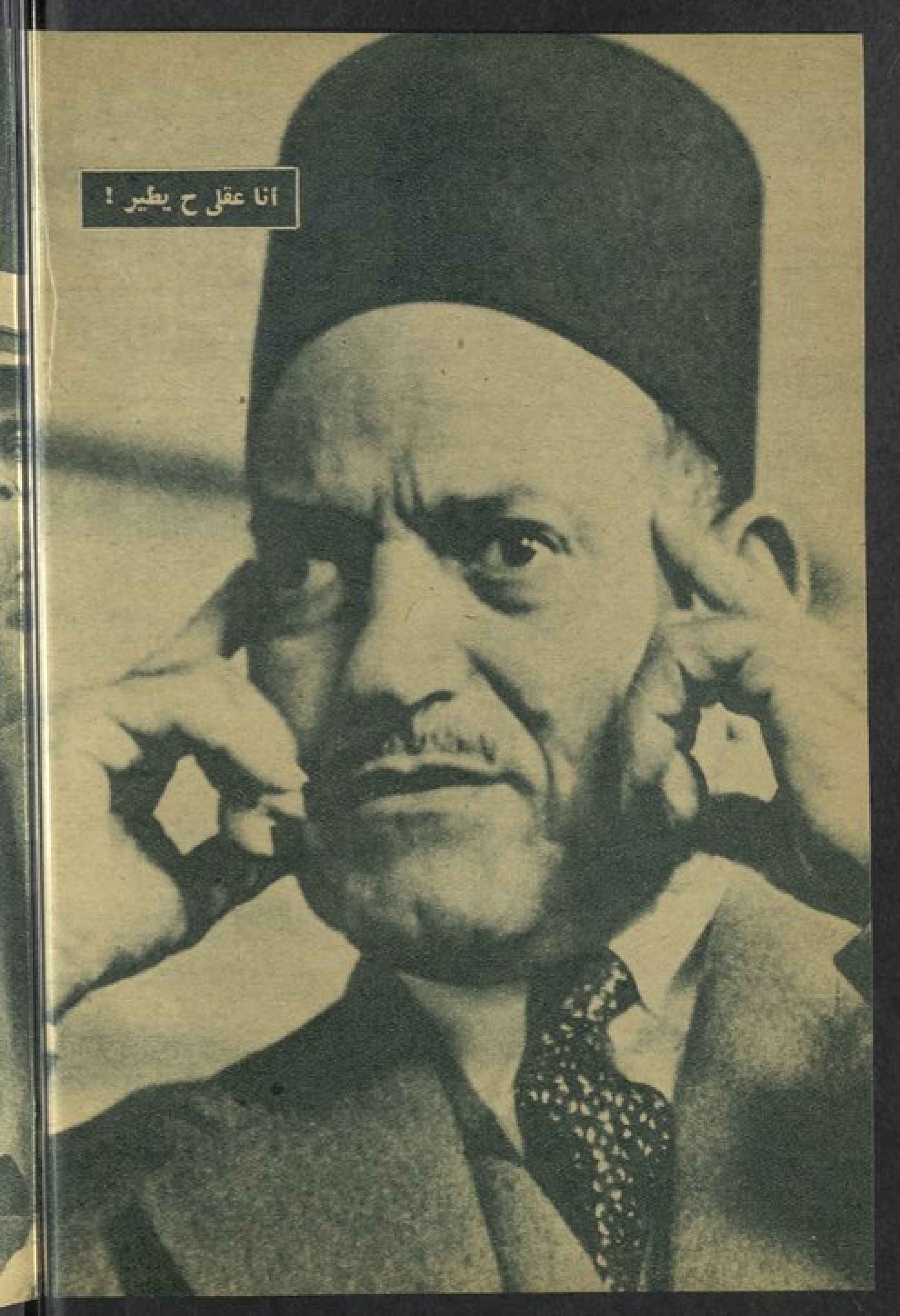
وتشرف الوزراء بمقابلة جلالةالملك ؛ وعنـــد خروجهم صاح النحاس باشا فى الوزراء :

ـ افتكرته . . افتكرته . .اسمهقطب فرحات موش مرسى فرحات ! .

ولكن هذا التذكر . جاء بعدفوات الأوان . .

وبقى قطب فرحات بك مستشارا ! .




انا عقلى ح يطير !



بعد جلسة مجلس الوزراء !

فى صيف سنة ١٩٤٠ .. فى راس البر ↓

فى صيف سنة ١٩٥٠ .. فى اكس ليبان ↑



الفصل الثانى

أول جلسة لمجلس الوزراء

وقامت المظاهرات !

واضرب تلاميذ روضة الاطفال ، وساروا فى مظاهرات يهتفون بحياة وزارة الشباب !

وهجمت مظاهرات ضخمة على دار اخبار اليوم ، وراحت تحطم نوافذها وتنادى بحرية الصحافة !

واشترك فى هذه المظاهرات جميع الطبقات .. حتى النشالون .. فسجلت محاضر البوليس رقما قياسيا فى سرقة محافظ الرجال وحقائب يد السيدات !

وكتبت احدى الصحف التى تنطق بلسان كل وزارة جديدة، ان حكومة الشعب تنوى ان تخفض ثمن الرغيف من خمسة مليمات الى ثلاثة مليمات .

وقالت صحف اخرى : ان رئيس الوزراء ينوى ان يعيد الاسعار الى ماكانت عليه فى عام ١٩٣٨ ، اى ماقبل الحرب ، وان طبق الفول سيصبح ثمنه ٥ مليمات واقة البلح بمليمين واجرة الترام ٣ مليمات !

وقالت الاهرام : ان رفعة النحاس باشا يرفض ان يكون حاكما عسكريا ، وان رفعته يصر على الغاء الاحكام العرفية فى اول جلسة من جلسات مجلس الوزراء ، وانه سيطلق الحريات من عقالها ، ويحكم البلاد حكما ديمقراطيا لامحسوبية فيه ولا استثناء

وقالت المصرى : ان رفعة النحاس باشا سيدخل فى مفاوضات لاجلاء الانجليز فورا عن قناة السويس ، ولتحقيق وحدة وادى النيل

وهمس كبار الوفديين فى مجالسهم بأن رفعة النحاس باشا ينوى ان يمنع تدخل غير المسئولين فى الحكم ، وأنه قد وضع استقالته فى جيبه ليهدد بها فى كل ساعة . وان رفعته اقتنع

بأن سياسة الخطب الجوفاء ، ليست سياسة العصر ، ولذلك استعان بعدد من العقول الضخمة !

وذهب وفد من المنيا برياسة النائب المحترم يوسف الشريعى الى دار النحاس باشا ، وهتف فعلا بحياة « عجول » الوفد !

***

وتطلعت العيون الى اول جلسة من جلسات مجلس الوزراء .. وراح الناس يترقبون هذه الجلسة التاريخية ..

هل ستقرر الوزارة الغاء معاهدة ١٩٣٦ وترفض المفاوضة مع الانجليز الابعد خروج آخر جندى بريطانى من قناة السويس ؟ او ان النحاس باشا سيعطى المستر بيفن مهلة سبعة ايام يتقدم فيها بعروض جديدة ؟

هل ستقرر الوزارة اصدار قانون من اين لك هذا ؟ لتحاكم لصوص الماضى وتحذر لصوص المستقبل ؟

هل ستمنع فورا مراقبة الصحف ، وفتح الخطابات ، والتسمع على الاحاديث التليفونية ، وتضع حدا لنظام الجستابو ؟

هل ستصدر قانونا بشنق كل تاجر يتلاعب بالاسعار ، وكل نائب يتاجر فى الصفقات ، وكل نسيب او قريب يستغل اسم رئيس الوزراء فى السوق السوداء ؟

وقال الموظفون : ان اول جلسة لمجلس الوزراء ستقضى على الاستثناءات وستقرر تحسين الكادر وانصاف الطوائف وزيادة اعانة الغلاء

وقال الفلاحون : ان الوزارة ستخفض فى اول جلسة الاجارات وسترفع اجور العمال الزراعيين

وقال المزارعون : ان الوزارة ستخفض اسعار السماد وترفع اسعار المحصولات

وقال سكان المدن : انمجلس الوزراء سيقرر تخفيض اسعار السكر واللحوم .

وقال الاجانب : ان مجلس الوزراء سيعيد الاستقرار الى الدولة ، وسيعزز الامن العام ، ويضع حدا لسياسة اغضاب جميع الدول !

وقال الاشتراكيون : ان المجلس سيفتح الصفحة الاولى فى النظام الاشتراكى الجديد .

وقال انصارالحرية : انالنحاس باشا سيطالب بزيادةسلطات الشعب ، وسيعمل على تدعيم سلطة البرلمان ، ويجعل رئيس الوزراء حاكما فعليا لا طرطورا !

وتطلعت عيون الشعب الى اول جلسة لمجلس الوزراء الجديد .. وتطلعت معها عيون الوزراء الجدد الىهذه الجلسة التاريخية التى سيسجل محضرها فى تاريخ البلاد

***

وفى يوم السبت ١٤ يناير ، اجتمع مجلس الوزراء لاول مرة برياسة رفعة النحاس باشا .

وجلس رفعة رئيس الوزراءفى مقعده ، وتولى السكرتارية محمد ثابت بك سكرتير عام مجلس الوزراء

النحاس : انا كنت ح اتحرق النهارده يا اخوانى !

الطويل : ازاى يا باشا ؟

النحاس : لما احكى لكم ايهالىحصل !.. تصوروا انى كنت ح اتحرق .. يعنى ح اموتقبل ما اراس مجلسالوزراء ! ولكن ربنا موجود

ابراهيم فرج : ربنا دايما كان معاك يا باشا وسيكون دائمامعك

النحاس : ماتقاطعنيش يا ابراهيم .. خليني اكمل امال !

الوزراء : اتفضل ياباشا

النحاس : انا خرجت من البيت وقطعت السيارة المسافة من جاردن سيتى الى مجلس الوزراء فى ساعة ... بسبب ازدحام الجماهير .. دى حاجة لايتصورها العقل .. والناس ركبت فوق العربية والسواق بقى موش عارف يسوق . وبعدين شميت ريحة شياط ! .. قلت فيه شياط ! قالوا : لا .. مافيش ! قلت : باقول لكم فيه ريحة شياط ! قالوا : مافيش . ثم رايت دخانا اسود يصعد من السيارة ... واذا باصوات تصيح : حريقة .. الاوتمبيل بيتحرق ! قلت الاوتمبيل لما يتحرق وانا بداخله يعنى ح اتحرق انا كمان .. ح اموت احتراقا !

الطويل : حاجة فظيعة

النحاس : حاجة فظيعة جدا .. يعنى مصيبة ... تمام مصيبة .. رحت هاجم على الباب ، واردت النزول ، ولكن الجماهير كانت تحيط بالسيارة ، فلم استطع النزول ! يعنى اتحبست جوه الاوتومبيل . . الاوتومبيل اللى بيتحرق ! رحت صارخ فى الناس .. وقلت لهم ح تقتلونى ، ح تموتونى يا اولاد ال ... برضه ماتحركوش . .رحت دافع الباب بكل قوتى ، وخرجت لهم ، ومسكت العصايا وهات ياضرب .. لغاية ماوسعت لنفسى سكة ، وابتعدت عن الدخان والحريقة .. ولولا كده لكنت النهارده مت ، اما خنقا من الدخان او حرقا . . . يعنى ماكانش فيه مجلس وزراء

ابراهيم فرج : ربنا يطول عمرك ياباشا

النحاس : يا ابراهيم سيبنى اكمل .. لسه ماخلصتش الحكاية !

وبعدين حاولت ادخـــل من باب الرياسة ماعرفتش .. الزحام كان لايطاق ! ضربت فيهـم بالعصـايا مافيش فايده . . . شخطت فيهـم مافيش فايده ! لعنت ابوهم . . برضه مافيش فايده !

وراح الوزراء يهنئون صاحب المقام الرفيع على نجاته من حادث السيارة المحترقة .

النحاس : ربنا كريم .. ربنا كريم .. انا راجل مؤمن . . . الحمد لله . اشتغلنا النهارده كفاية ! نختم بقى مجلس الوزراء .. لا .. استنوا .. استنى ياجدع انت .. فيـه حاجة مهمة ... المصورين عاوزين يصورونا . . . هاتوا المصوراتى . . . لازم يصـورونا . . الناس عاوزه تشـوف صورة مجلس وزراء الشعب .. هاتوا المصوراتى !

ودخل المصـورون وراحوا يلتقطون عدة صور لمجلس الوزراء

النحاس : زكى عبد المتعال ماطلعش فى الصورة .. انت ياجدع انت ، لازم زكى يطلع فى الصوره. . خـد صوره تانيه ! ايوه مضبوط .. استنى شوية احسن يس باشـا غطى على احمـد حسين . . ارجع يا احمد ياحسين للخلف شوية علشان تطلع فى الصورة .. مضبوط .. عال . . الصـور دلوقتى تمام ! ارجع يا احمـد ياحمزة براسك شوية علشان يظهر عثمـان محرم . . واطلع ياغنـام لقدام شوية . . كويس قوى ! الصور راح تطلع كويســة ! متشكرين ياحضرات المصورين . . سيبونا نشتغـل تمى (يخرج المصورون)

الرئيس يخلع طربوشه ثم يلتفت الى الوزراء ويقول :

ـ فاضـل ايه ؟ مش فاضـل حاجة ، كفاية كده النهارده !

خـلاص انتهت الجلسة . . انا لازم اروح اتغدى لان الدكاترة بيقولوا لازم احافظ على مواعيد الاكل .. سلام عليكم
وانتهت جلسة مجلس الوزراء

***

وفى اليوم التالى صدر العدد ٢٣٠٩٣ من جـريدة الاهـرام بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، وقالت فى صفحتها الاولى : ان مجلس الوزراء اجتمع ٤ ساعات ، وقال مندوب الاهرام : « وقد وصف لى احـد اصحاب المعالى الوزراء جلسـة امس بانها كانت مضنية ، فقـد طالت فيها مناقشات خطاب العرش ، وامتدت الى كل ماتناوله من مسائل على جانب عظيـم من الاهمية فى مستقبل البـلاد فى الداخـل والخارج ! » .





في الصف الثاني
اول مرة يظهر فيها فؤاد سراج الدين باشا في صورة واحدة مع رفعة النحاس باشا ..
وكان ذلك في الاقصر سنة ١٩٤٢ وقد ظهر في الصورة مكرم عبيد باشا



• مع كبار السباحين عام ١٩٥١
النحاس باشا يشرح طريقة جديدة
فى السباحة لابن مرعى حماد بطل المانش



زعيم الشعب فى حراسة الشعب عام ١٩٤١



زعيم الشعب فى حراسة البوليس عام ١٩٥١

الفصل الثالث

أزمة القطن

وفى يوم ١٨ يناير سنة ١٩٥٠ ، دخل المليونير على امين يحيى باشا مكتب زكى عبد المتعال بك وزير المالية ، ومعه المليونير محمد فرغلى باشا ، وعثمان اباظة بك وكيل وزارة المالية

فسالهم الوزير : ازاى سعر القطن الاشمونى يرتفع على سعر الكرنك ! ... ده موش شىء طبيعى ! ...

فقال فرغلى باشا : ده نتيجة المضاربة على فليارة فبراير !

ثم دارت مناقشة اعترف فيها صاحبا الملايين بانهما يحاولان عمل « كورنر » (١) للانتقام من بعض البيوت الاجنبية ، لان اصحابها تآمروا عليهما فى العام الماضى .

وفى يوم ٢١ يناير تلقى وزير المالية معلومات بأن خصوم صاحبى الملايين اقوياء جدا ، وتسندهم بيوت انجليزية ضخمة وانهم سيكسرون التاجرين المصريين ، فاستدعاهما على الفور **وقال لهما** :

ـ اننى انصحكما لمصلحتكما الخاصة ، بعدم الاستمرار فى هذا « الكورنر » .. فان خصومكما اقوياء ، واخشى ان تتكرر ماساة سنة ١٩٤٩ ، فتتكرر الخسارة الفادحة التى اصابتكما

فقال على يحيى باشا : سيبنا عليهم واحنا نملص ودانهم .. دول جماعة مضاربين ، وباعوا لنا كميات كبيرة لن يستطيعوا تسليمها .

فقال زكى بك : انا خايف انهم يسلموكم كل الاقطان ... وتاخدوا انتم الخازوق !

فقال على يحيى باشا : سنكسرهم يوم ٢ فبراير .. وسترى !

---

(١) « الكورنر » هو حيازة غالبية المحصول فى يد واحدة بقصد رفع سعر هذا المحصول رفعا مصطنعا ، والتحكم فى اسعاره وهى عملية تقوم على شقين :

١ ـ شراء البضاعة الحاضرة

٢ ـ ثم شراء العقود فى البورصة ، فيعجز التجار عن التسليم ، ولكى يفوا باتفاقاتهم فليس امامهم الا الشراء من الشخص الذى احتكر البضاعة الحاضرة التى يمكن تسليمها

فسال الوزير : هل عندكما طلبات من الخارج تغطى مشترياتكما الضخمة ؟

فاجابا : نعم !

وفى يوم ٢ فبراير جلس زكى عبد المتعال وزير المالية ، ينتظر انباء المعركة بين صاحبى الملايين وباقى تجار القطن

ودخل احد كبار الموظفين يصيح :

ـ لقد سلم التجار الفليارة باكملها .. وقلبوا « الكورنر » على فرغلى وعلى يحيى ! انهما يصرخان . لم يتوقعا ان يتسلما كل هذه الكميات ! تصور يامعالى الوزير ان فرغلى يتسلم اليوم قطن جيزة ٣٠ ، وهو القطن الذى باعه دون ان يدرى انه يبيع لخصومه وقاتليه !

***

وفى يوم ٣ فبراير جاء فرغلى باشا وعلى يحيى باشا يصرخان فى مكتب وزير المالية ودارت المحاورة التالية :

زكى : يا على ! .. مين اللى ملص ودان التانى ؟

على : يا ريتنا سمعنا كلامك !

زكى : المعلومات التى كانت عندى هى ان خصومكما عندهم الكميات ، ولكنكما رفضتما نصيحتى !

وخرج صاحبا الملايين من عند وزير المالية ! واذا بالسمسار اليهودى « محرز » يتصل بحرم رئيس الوزراء ويرتب اجتماعات بينها وبين صاحبى الملايين !

واذا بعصمتها تغادر عزبة المرج فجاة وتنتقل الى جاردن سيتى ...

***

وفى اواخر شهر فبراير كان (معالى) زكى عبد المتعال بك

يراس اللجنة المالية المؤلفة من وكلاء الوزارة وكبار موظفى المالية ... وفجاة دق التليفون ، وسمع الاعضاء سكرتير الوزير يقول بصوت مرتفع : رفعة الهانم ... رفعة حرم رئيس الوزراء تريد محادثة معاليك !

وامسك الوزير السماعة ، وتظاهر اعضاء اللجنة المالية بانهم يقراون ما فى ايديهم من ملفات .. ولكنهم جميعا سمعوا الحديث التالى وكان يسمع بوضوح :

زينب هانم : النهارده فيه اعلان فى اسكندرية انكم بتبيعوا قطن من الرتب الواطية ، والبيع ده ح ينزل سعر القطن ... انا ارجوك ان توقف البيع فورا !

ولاحظ اعضاء اللجنة المالية احرار وجه الوزير ودهشته .. دهشته لان حرم رئيس الوزراء تتدخل فى سياسة الحكومة القطنية . ثم سمعوا الوزير **يقول** : لا يا افندم ! احنا ما بنبعش قطن ! احنا بنستبدل القطن !! احنا بنتخلص من الاصناف الواطية وبناخد بدالها الاصناف اللى نقدر نبيعها ونشترى بتمنها دهب .

وسمع اعضاء اللجنة ضحكة نسائية طويلة ، ثم **قالت حرم رئيس الوزراء** :

ـ البدل ده معناه البيع ! انا فاهماك وانت فاهمنى !

ولاحظ الوزير ان اعضاء اللجنة يتطلعون اليه فى دهشة ، فانهى المحادثة بسرعة ، وعاد يبحث معهم مسالة اعانة الغلاء !

وبدا تدخل حرم رئيس الوزراء فى السياسة القطنية !

***

وفى اواخر شهر مارس دق التليفون فى مكتب وزير المالية ، وكان المتحدث هو رفعة النحاس باشا :

ــ يا زكى ، انا عازمك على الغدا يوم الخميس فى المرج ! فلازم تيجى تتغدى معايا ، لانى عاوز اكلمك فى مسائل هامة !

وفى ظهر الخميس دق النحاس باشا التليفون فى مكتب وزير المالية .. **وقال له :**

ــ يا زكى ! انا عيان وتعبان ، وموش ح اقدر اروح عزبة المرج ! لكن رفعة الهانم منتظراك هناك على الغداء ، واعدت كل شىء .. فلازم تروح !

فقال وزير المالية :

ــ معلهش يا رفعة الباشا .. تؤجل العزومة ليوم تانى !

فقال النحاس باشا :

ــ ابدا ... رفعة الهانم تزعل ... وانا ازعل كمان ... لازم تروح ، وانا عاوزك تفوت على فى البيت ، علشان تاخد معاك حاجات ، رفعة الهانم اوصت عليها !ــ

وذهب وزير المالية الى عزبة المرج .. فاذا به يجد فى الشرفة على امين يحيى باشا ، وفرغلى باشا ، والسمسار اليهودى محرز ، والاستاذ احمد الوكيل شقيق حرم رئيس الوزراء ، جالسين فى انتظاره .

ورحبت حرم رئيس الوزراء بالوزير ، وقالت له : اهلا وسهلا بوزير ماليتى !

ودار الحديث فى مسائل عامة ثم جلسوا الى المائدة ، وتناولوا ما لذ وطاب ، ثم وقفت حرم رئيس الوزراء **وقالت :**

ــ لما اسيبكم باه .. علشان تتكلموا بحرية !

وراح صاحبا الملايين يشرحان لوزير المالية كيف ان التجار الاجانب يحاولون ذبحهما والقضاء عليهما ، وانه لابد من ان تتدخل الحكومة بتعديل لوائح البورصة ، وتغيير الخبراء ، وجعلهم كلهم

من الحكوميين الذين ينفذون سياسة الحكومة .

وامن السمسار اليهودى محرز على ذلك ، واستمر يتكلم حتى الساعة الخامسة مساء ، ويحاول أن يأخذ وعدا قاطعا من وزير المالية بانه سيجيب هذه الطلبات والوزير يقول انه سيدرس ويبحث ويفكر !

وكانت صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء تاتى كل نصف ساعة وتطل براسها من وراء ستار ، وتسأل عما اذا كان الوزير قد اقتنع ، ثم تطلق ضحكة عالية وتنصرف !

وقال زكى عبد المتعال بك :

ـ أنتم تجار صادرات .. وتجار الصادر لا تجوز لهم المضاربة فى السوق المحلية ، ان مهمتهم هى ان يشتروا من السوق الداخلية ليغطوا الطلبات الخارجية ... فاين الطلبات الخارجية التى قلتم لى انكم تعاقدتم عليها ؟

وتكررت دعوات وزير المالية الى عزبة المرج وتكررت مراوغاته !

وشعر الاستاذ احمد الوكيل بأن زكى عبد المتعال لا يريد ان يتدخل فى السوق فاقترح ـ انقاذا للموقف ـ الاتصال بالوزير الطيب مرسى فرحات بك ! وتم الاتصال بوزير التموين

ودعى الوزير الى عزبة المرج ، وهناك تم الاتفاق على ان تنقذهم وزارة التموين بأن تاخذ قمحا روسيا مقابل نصف مليون قنطار قطن ، يصدره صاحبا الملايين الى روسيا وبذلك يتخلصان من الكمية الجاثمة على صدريهما

وخرج صاحبا الملايين من الازمة ، وتخلصا من القطن ، وتسلمت وزارة التموين قمحا ، رفضته معظم المطاحن ، لانه من درجة سيئة ! ...

***

.

وكان المفهوم ان تنتهي المضاربات عند هذا الحد ، ولكن بعض المحيطين برفعة رئيس الوزراء ، نصحوا صاحبي الملايين بالانتقام مرة اخرى !

وبدأ الخنق « الكورنر » على فليـــارة ٤ يونيو .. واشترى معسكر يحيى وفرغلي والوكيل مليـــون وربع مليون قنطار في شهر ابريل !

وارتفع السعر الى السماء ثم بدأ يهبط !

وفي اوائل شهر مايو ، كان زكي عبد المتعــــال بك يقضي شهر العسل في فنــدق مينا هاوس ، فدق التليفـــون واذا بالمتحدث رفعـــة النحاس باشا ، ودارت المحادثة التالية :

النحاس : الحق يازكي ! . .الجمـــاعة صحابك بتوع بنك مصر بينزلوا اسعار القطن !

زكي : مين دول ؟

النحاس : حافظ عفيفي وحماده بيبيعوا قطن المحلة المخزون ، ودي عمليـــة ح تضر بالسوق ، وتنزل الاســـعـــار ! لازم تكلمهم فورا وتطلب منهم وقف البيع .

زكي : اذا كانت اسعار القطن بتنزل ياباشــــا ، فهـذا نزول طبيعي . . والرفع الموجود الآن صناعي ، سببه المضاربات

النحاس : حافظ عفيفي بيلعب ... ده رجـــل وحش . . لازم تشوف الحكاية حالا !

زكي : حاضر ياباشـــا . . حاشوف الحكاية ايه

واتصـــل وزير المالية بحافظ عفيفي باشـــا ورجال بنك مصر ، يسالهم عن الحكاية ، **فقال حافظ باشا ماياتي :**

ــ عندنا في المحله كميـــات من القطن اكثر من حاجتنـــــا ، بل اكثر مما تحتاج اليــــه المصانع مدى عام كامل ، وقد رأينـــا ان

نبيع الفائض بالاسعار المرتفعة المعروضة ، ونستغل هذا الربح فى تخفيض أسعار الاقمشة للشعب الفقير . . واعتقد ان شركة المحلة تؤدى ، بهذا الاجراء ، واجبا وطنيا نحو الجمهور .

فقال زكى بك : مضبوط !

وقال رجال بنك مصر : نحن لانضارب ولا نقصد باى حال تخفيض أسعار القطن . . اذا كان فرغلى باشا يخشى ان تؤدى هذه العملية الى خفض أسعار القطن ، واذا كان يؤمن حقا بان ارتفاع الاسعار هو ارتفاع حقيقى وطبيعى ، فليتقدم الى شركة المحلة ويشترى منها مباشرة ، الاقطان الفائضة خارج البورصة .

واشترى فرغلى باشا قطن المحلة الزائد على الحاجة ، وزادت أسعار القطن ، وبدأ صغار التجار يصرخون ويعلنون انهم سيفلسون ، لانهم لايستطيعون دفع الاسعار المرتفعة ، فاصدرت وزارة المالية قرارا بتجميد الفروق لمساعدة هؤلاء التجار الصغار ، وحتى لايهبط المحصول الجديد .

وبذلت محاولة لرفع القطن صناعيا الى ۲۰۰ ريال ، ولكنها باءت بالفشل ، وراح التجار يبيعون اقطانهم لبيوت على يحيى وفرغلى ، وانقلبت عملية الخنق «الكورنر» على المليونيرين وشركائهما من اسرة الوكيل

ودق التليفون فى ساعة متاخرة ، لوزير المالية ، وصرخ النحاس باشا فى التليفون :

ــ الحق يازكى ! بيفكوا مراتب الرراير ، وبيعيدوا كبسها فى البحيرة ، وبعدين يسلموها لفرغلى وعلى يحيى ! لازم تشوف طريقة . . لازم تعمل حاجة واقفل رئيس الوزراء التليفون !

واجتمع مجلس الوزراء يوم الاربعاء اول يونيو

***

وهذا هو نص مادار فى مجلس الوزراء :

النحـاس : بلاش الرول ! ح نتكلم فى مسالة القطن

وشرح فؤاد سراج الدين الحالة ، وكيف ان هنـاك مؤامرة على اكبر بيتـين مصريين ، وان من واجب الحكومة ان تتدخل فورا لوضع حـد للغش ، وان تمنع اعادة كبس القطن .

زكى : دول جـريوا ورايا ! وبعتوا لى انذار على يد محضر ، علشان اصدر القرار الذى يطلبه فؤاد باشـا ! انا شايف ان ده تدخل لنصرة فريق دون فريق . والمضـارب يجب ان يتحمل نتيجـة مقامرته . وكفاية انهم عملوا « كورنر » فى شهر فبراير ولم ينقـذهم الا صفقة القمح الروسى التى عقـدتها الحكومة

ولكن فؤاد باشا اخرج ورقة من جيبه وراح يتلو منها مشروع قرار لوزير المـالية بتعديل لائحة البورصة وعزل الخبراء الحاليين وتعيين خبراء حكوميين .

زكى عبد المتعال : هل كتبت انت هذه الورقة ؟

سراج الدين : لا . .

زكى عبد المتعال : الم يكتبها لك محـامى على يحيى وفرغلى وشريكهما ؟

سراج الدين : ايوه كتبها !

وساد مجلس الوزراء وجوم شديد من هذه المفاجأة !

غير ان سراج الدين باشا جمع اطراف إعصابه المتناثرة **وقال** :

ــ نعـم . . انى اعترف بان عبـد الرحمن البيلى كتب لى مشروع القرار الذى تلوته عليكم . . ولكن المصلحـة العامة هى التى تقتضى اصـداره ولا يجوز رفضه لان البيلى هو الذى كتبه !

زكى عبد المتعال : الكورنر اتعمـل ، والقطن ح يتسلم بعد يومين . . وطلب تغيـير الخبراء وجعلهـم حكوميين ، مثل تغيير

دائرة المحكمة بعد احالة قضية معينة اليها ! ان هذا اجراء خطير ، وتدخل فى سير العدالة .. والخبراء دول مثل القضاة

رئيس الوزراء : اتكلموا انتم وانا رايح التواليت

ونهض رئيس الوزراء ، فنهض وراءه زكى عبد المتعال ، وسحبه من يده الى حجرة مجاورة وقال له :

ــ اسمع ياباشا ! الحكاية ريحتها فايحة ! وعندك وزراء بيضاربوا

النحاس : اعمل ايه يازكى !وزير راسمالى .. ووزير تاجر .. قول لى اعمل ايه !

زكى عبد المتعال : امنعهم ياباشا .. الدستور يمنع الوزراء من المضاربة

النحاس : انا لا افهم فى القطن .. ولا افهم فى الفنارة دى (يقصد الفليارة) .. وانا لا لى فى الطور ولا فى الطحين .. وماعنديش قطن .. ماعنديش غير المرتبة اللى بانام عليها

زكى : ايدى فى أيدك .. وانا كمان ماعنديش غير المرتبة اللى بانام عليها !

ودخل رئيس الوزراء التواليت ، وعاد وزير المالية الى جلسة مجلس الوزراء وهو مطمئن الى تأييد الرئيس

وبعد ساعة عاد الرئيس من التواليت

زكى : ان عزل الخبراء الحاليين ، معناه الصريح ان الحكومة تتدخل لمصلحة فرغلى وعلى يحيى .. ولا يجوز لحكومة ان تشرع لمصلحة فردين معينين ضد المجموع ..

سراج الدين : طيب .. وحكاية اعادة الكبس ؟

زكى : انا قلت لعبد الرحمن البيلى ان هناك قانونا لمنع الغش والتدليس .. وانا لا افهم كيف يصرخ فرغلى وعلى يحيى من

الآن ويقولان : اصدروا تشريعا على الفور ، لان خصومنا سيسلموننا قطنا مغشوشا ! كيف اصدر قرارا على اساس ان مضاربا سمع انه سيتسلم قطنا مغشوشا بعد يومين ! يوم ان يتسلم فرغلى القطن وتفتح اللوطات ويتضح ان هناك غشا ، ابلغ النيابة فورا .. وفى لوائح البورصة وقانون قمع الغش مواد صريحة باعتبار الغش جريمة .

النحاس : دول بيفكوا مراتب السرايرفى اسكندرية علشان يسلموها يوم السبت ... محالج البحيرة بتشتغل بالليل والنهار

زكى : لا يمكن للمحالج ان تجرؤ على كبس قطن مغشوش !

النحاس : شوف طريقة يازكى لمنع نقل القطن من اسكندرية .. لانهم بينقلوه منها ويرجعوا يسلموه تانى لفرغلى وعلى يحيى

زكى : يا باشا منع نقل اى بضاعة من حدود مدينة ، هو من اختصاص وزير المواصلات ، ولا يكون الا بتشريع يقره البرلمان

فؤاد : مكاتب خلط القطن فى مداخل الاسكندرية ، وتستطيع ان تمنع خروج القطن منها

زكى : ان هذه المكاتب لا تشتغل الا بالنهار ، وهى تقفل ابوابها فى الساعة السادسة مساء .. فالقطن يمكن ان يمر بعد هذه الساعة دون اى اعتراض ! ولا نستطيع ان تكلف هذه المكاتب منع خروج القطن من الاسكندرية الا اذا اصدرنا قانونا يصدق عليه البرلمان ، لان حرية التجارة هى احدى الحريات التى يكفلها الدستور

النحاس : اسمع ياغنام ! انت وزير تجارة وتفهم فى القانون ! هاتوا لوائح البورصة ، وخلوا غنام يدور لنا على نص فيها يمنع نقل القطن

واحضر محمود شوقى بك سكرتير عام مجلس الوزراء ،

لوائح البورصة وسلمها لسليمان غنام باشا .

النحاس : مؤكد غنام ح يلاقى نص .. سيبوا غنام يدور .. !

غنام يقلب اللائحة صفحة صفحة ثم يصيح فجأة :

غنام : ايوه ... ايوه ... لقيت النص !

النحاس : اقرا النص .. موش قلت لكم غنام ح يلاقى نص ! اقرا يا غنام !

غنام : يجوز للسمسار ان ينقل مركز العميل من استحقاق لآخر نظير دفع الفروق

زكى عبد المتعال : (يضحك بصوت مرتفع !)

النحاس : بتضحك ليه يا زكى !

زكى : يا باشا هذا النص معناه نقل مركز العميل على الورق ... يعنى نقل من حساب الى حساب .. موش نقل قطن

ياخذ النحاس باشا اللائحة من غنام باشا ويقرؤها ، ثم يلقيها على المائدة ويقول :

النحاس : اتلهى باه يا غنام .. وعامل لى قانونى ووزير تجارة ! الساعة دلوقتى بقت تلاته ... بكره الجلسة مستمرة للنظر فى حكاية القطن دى

ورفعت الجلسة ...

***

وعاد رفعة النحاس باشا الى بيته ، وروى للسيدة قرينته ، وخليل الجزار بك ، وعبد الحميد الوكيل بك والاستاذ احمد الوكيل والسمسار اليهودى محرز ، تفصيلات مادار فى مجلس الوزراء

واستمرت الاجتماعات الى ساعة متأخرة من الصباح

وفى الساعة الثامنة من صباح اليوم التالى ، كان زكى عبد المتعال بك فى حجرة نوم رئيس الوزراء .

وخرج رفعته من الحمام عاريا الا من « البرنس » الذى غطى به جسمه وقال له : هيه يا زكى .. بتعمل ايه هنا ؟

زكى : انا جاى قبل جلسة مجلس الوزراء ، علشان اعرف راى رفعتك النهائى .

النحاس : رايي النهائي انك تصدر قرار بتعديل لائحة البورصة

زكى : وان لم اصدر القرار

النحاس : لابد ان يصدر !

زكى : اذا اصدر مثل هذا القرار ، فسيطعن فيه امام مجلس الدولة .. والسنهورى باشا سيلغى هذا القرار حتما ، لانه غير قانونى ... انى اكلمك كمستشار سابق فى مجلس الدولة لا كوزير ... ماذا تفعل لو الغى لك السنهورى هذا القرار ؟

النحاس : انا استقيل ! يعنى ما اقعدش فى الوزارة !

زكى : تستقيل ازاى ياباشا ؟

النحاس : انا استقيل يعنى استقيل ... لازم القرار ده يصدر

زكى : تقطع يدى ياباشا ولا اوقع هذا القرار ... انا لن اصدره لانه سيقضى على سمعتنا فى الخارج ، وسيكشف الوزارة فيعلم الناس انها تصدر قرارات لصالح مضاربين معينين ! يعنى احنا نبقى امام العالم وزراء ومضاربين !

النحاس : اذا كنت موش عاوز تمضى القرار ، خد اجازة ثلاثة ايام لغاية يوم السبت ، وننتدب وزير تانى موقت يصدر القرار !

زكى : هل تعتقد ياباشا انى استطيع العودة الى مكتبى يوم الاحد ، واشتغل على هذا الاساس ؟!

النحاس : اهو كده !

زكى : طيب !

وغادر زكى عبد المتعال غرفة رئيس الوزراء ، ونزل الى الدور الاول وجلس فى الصالون ، وطلب من الخادم ان يحضر له حقيبته من السيارة .

وفتح زكى عبد المتعال الحقيبة ، واخرج منها خطابا ومظروفا وكتب الخطاب التالى :

حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء

اتشرف بان اقدم لكم استقالتى من منصبى ، راجيا لكم الصحة والتوفيق .

زكى عبد المتعال

وسلم زكى بك المظروف للاستاذ على قشاشة سكرتير رفعة النحاس باشا ، ثم ركب سيارته وعاد الى عوامته ، وهناك صرف السيارة الحكومية والصول وامر سكرتيره بجمع اوراقه الخاصة .

***

وتلقى النحاس باشا خطاب استقالة وزير المالية ، وهو عريان ، والدكتور عبد العظيم سلامة يدلكه بالكهرباء !

وقال النحاس باشا على الفور : الاستقالة مقبولة ، فى داهية !

واستدعى رفعته السيدة حرمه ، وابلغها الخبر السار ، فابدت سرورها وفرحها .

وجاء فؤاد سراج الدين باشا فابلغه النحاس باشا استقالة وزير المالية ، وانه قرر قبولها

فقال سراج الدين باشا : انا وان كنت لا احب زكى ، الا ان استقالته فى الظروف الحاضرة على جانب كبير من

الخطورة . . وارى ان تمر المسالةالآن من غير ضجة ، ثم ننتهز بعد ذلك فرصة اخرى لاخراجزكى عبد المتعال . . اما الآن فان الاستقالة ستستغل ضدنا ، ويصبح زكى بطلا على حسابنا . . وتتكرر حكاية مكرم !

فقال النحاس : مكرم ايه ! انا خلاص قبلت الاستقالة ! وانا مصمم على قبولها

فقال سراج الدين : فى هذه الحالة ساستقيل انا ايضا !

فقال النحاس : استقل !

وخرج فؤاد سراج الدين باشا من حجرة النوم ،وكتباستقالته وتركها للنحاس باشا !

وحاولت حرم رئيس الوزراء ان تتدخل وتقنع فؤاد باشا ، ولكنه اصر على رايه وانصرف ، فسقطت حرم رئيس الوزراء مغمى عليها !

وجاء أقارب حرم رفعة النحاس باشا على صوت الضجة ، وراح اشقاء عصمتها يصيحون :

ــ فؤاد راح يقتل زينب ! فؤاد عاوز يخرب بيتنا ! فؤاد عاوز اخواته يبقوا اصحاب ملايين ، واحنا نموت من الجوع !

وصاحت احدى السيدات ،وهى ترفع يديها الى السماء :

ــ يارب ييجى لنا خبر فؤاد ، يارب يدوسه ترمواى ! يارب تنتقم لنا . يارب تخرب بيته !

واستمر صياح اشقاء حرم النحاس باشا :

ــ خرب بيتنا ! خرب بيتنا ! ان عدم قبول استقالة زكى عبد المتعال معناه ان يخرب بيت فرغلى وعلى يحيى ! معناه انهيخرب بيتنا . . بيت عبد الواحد الوكيل باشا راح يتخرب !

وكان بيت النحاس باشا اشبه بمناحة .. لطم خدود وبكاء وصراخ وصياح !

وكان النحاس باشا يشهد كل هذا وهو فى حالة عصبية ! يحاول تهدئة الغاضبين ،ويجفف دموع الباكين ، ويروح ويجىء وهو يقول :

ـ بلاش تدعوا على فؤاد سراج الدين .. سيبوه لربنا !

وتصيح اسرة الوكيل غاضبة :

ـ نسيبه ازاى . نسيبه يخرب بيتنا ! احنا اللى عملناه وزير ! احنا اللى عملناه باشا !احنا الى رفعناه فوق أعضاءالوفد احنا اللى عملناه سكرتير الوفد !.. احنا نستحق ! احنا نستحق !

ويقول النحاس مهدئا :

ـ فؤاد بتاعكم موش بتاعى ! منكم له . انتم تقدروا عليه ! انا حاولت اقنعه ، فقال لى ان استقالة زكى عبد المتعال ستفضح الوزارة كلها ! وحاولت ان اناقشه فصمم !

واستمرت اسرة الوكيل تصرخ وتصيح وتولول . . واقبل الوسطاء يحاولون ايضاح موقف فؤاد سراج الدين ، وانه يريد فى الواقع قطع رقبة زكى عبدالمتعال، اما الطريقة التى يريد ان يقتل بها افراد اسرة الوكيل وزير المالية ، فهى طريقة بدائية ليس فيها لباقة الساسة المكيافيلية التى يجيدها سراج الدين !

ولم يكن اى وسيط ليستطيع ان يكمل كلامه ، فان افراد اسرة الوكيل كانوا يجابهونه بالصراخ :

ـ مليون جنيه ! مليون جنيه! مليون جنيه طار منا ! ان عدم خروج وزير المالية معناه ان نخسر نحن مليون جنيه ويخسر فرغلى وعلى يحيى عشرة ملايين جنيه !

واستمر الوسطاء فى تهدئة الحال ، واخيرا اقتنعت حرم

النحاس باشا بان تعطى فؤاد سراج الدين باشا مهلة اسبوع يثبت فيها اخلاصه لاسرة الوكيل ويحاول ان ينقذ اموال الاسرة دون ان تحدث ضجة ، وبغير ان يستقيل وزير المالية . ويرى فؤاد باشا ان استقالة وزير المالية هى التى ستؤدى الى الكارثة ، اذ سوف تضطر الوزارة ان تنفذ سياسته لتدافع عن نفسها امام الراى العام ، وسيخرج الوزيربطلا ، وسيلعب دور مكرم عبيد وسيدق المسمار فى نعش الوزارة ولكن لو ترك لفؤاد الامر لاخرجه « مفطوسا » من الوزارة ، او على حد تعبير فؤاد باشا : نذبحه ونبقيه جالسا على الكرسى ، ثم ننتهز أول فرصة وندفنه بغير تشييع جنازة !

وقيل لرفعة النحاس باشا :

ـ كلم زكى عبد المتعال ... وقل له انك رفضت استقالته

النحاس : يعنى اقول له ان عنده كارت بلانش !

ـ ايوه ! . . لازم نكسب وقت !

النحاس : طيب انا ح اتكلم قدامكم . . وح اعمل اللى انتم عاوزينه . . وانا مش مسئول بعد كده !

***

واتصل رفعة النحاس باشا تليفونيا بالدكتور زكى عبدالمتعال وقال له :

ـ كده يازكى ؟ . . . دى خيانة ! وازاى وانت نازل من عندى ماتقولش انك ح تستقيل !

زكى : لما تطلب رفعتك من وزير انه ياخد اجازة ٣ ايام ، معناه انك عاوز استقالته

النحاس : ابدا . . ابدا . . ولا يمكن اقبل استقالتك . . انا رايح مجلس الوزراء ، وانت لازم تيجي . . واعمل اللي انت

عايزه .. موش عاوز تصدر القرار . . بلاش القـــرار . . لازم تيجى المجلس

زكى : لكن المجلس ح يتكلم فى القطن

النحاس : لا . . لا . . خلاص . . موش ح نتكلم فى القطن . . ح نتكلم بس فى الرول العادى .

زكى : ساحضر على هـــذا الشرط . . وهـــو ان لا يبحث المجلس مســالة القطن .. واذا بدا الحديث فى القطن ، فــاترك الجلسة ، وتعتبر استقالتى سارية

النحـاس : وهو كذلك . . اتفقنا

وذهب زكى عبد المتعال الى مجلس الوزراء فى الساعة الثانية عشرة ظهرا ، وكان الوزراء ينتظرون فى القـــاعة ، من الســـاعة الحادية عشرة .

النحاس : نبدا فى نظر الرول العادى

ومرت المسائل . واحدة بعد اخرى دون مناقشة !

وبدا رفعـة رئيس الوزراء يتململ فى مقعـــده ، ويختلس النظرات الى وزير الماليــة . . وشعر زكى بك بأن النحاس باشا يريد ان يقول للوزراء شيئا عن مسالة القطن . فخرج من قاعة مجلس الوزراء وجلس فى الصالون الملحق بمكتب رئيس الوزراء واخرج رفعة النحاس باشا ورقة من جيبه وقال :

النحاس : هذه هى استقالة زكى عبد المتعـــال ، تركها لى فى منزلى فى الصــباح ، وحاولت اقناعه بالعدول ، ولــكن دماغه ناشفة . . زكى مصر على الاستقالة اذا عدلنا لائحة البورصة .

فؤاد : ليس من المصلحة الآن قبول استقالة زكى عبد المتعال .. لانها ستسىء الينا جميعا .. وتخرج زكى بطلا

النحاس : ايوه عنـــدك حق . . لازم نرضيه بدل ما يشنع علينا ! اسمع يامحمود خد الورقة دى ، واعطيها لزكى احسن يقلق ، ويستقيل تانى

وسلم النحاس باشا لمحمود شوقى بك ورقة كتب عليهابالقلم الرصاص ما ياتى :

« ارجوك يا زكى الانتظـــار حتى نجيبك الى ما تريد »

مصطفى النحاس

واستمر الوزراء يتناقشون ،وفؤاد باشـــا يشرح لهم خطورة قبول استقالة زكى عبد المتعال

النحاس : كفاية مناقشة باه .. ونستدعى زكى .. بس هوه مشـترط انكم ماتتكلموش فى القطن !

وجاء زكى عبد المتعال بك

النحاس : احنا خلاص يازكى ، تركنا مســـالة القطن لك . . تتصرف فيها كما تشاء !

***

وفى يوم ٧ يونيو ابلغ رفعة النحاس باشـــا وزير ماليته ، انه يجب ان تتدخل الحكومة ، والا فسوف يســتقيل ، وانه يتعهد بان لا تحدث مضاربات فى القطن بعـد ذلك ، ولم ينم زكى عبد المتعال بك الليل !

وفى صباح اليوم التالى ذهب الى مكتبه ، واجتمع بكبارموظفى القطن ومستشــــار الراى لوزارة المـــالية ، وابلغهم اوامر رئيس الوزراء فاعـدوا مشروع قرار يوقعه مجلس الوزراء لا وزيرالمالية

واجتمع مجلس الوزراء

النحاس : حكاية القطن !

زكي : وجدنا مرسوما صدر في عهد حسن باشا صبري عام ١٩٣٩ ، يعطي مجلس الوزراء لا وزير المالية ، حق تعديل لوائح البورصة .

النحاس : هات القرار وانا امضيه

وذهب زكي عبد المتعال الى مكتبه ، واحضرمنه مشروع قرار لمجلس الوزراء بتعديل لوائح البورصة ابتداء من اليوم الذى يصدر فيه قرار مجلس الوزراء

زكي : اتفضل القرار ياباشا

النحاس : لكن الفليارة اتسلمت في ٤ يونيو .. ولا بد ان يسرى عليها هذا القرار .. اعملوا القرار ده رجعي

زكي : موش ممكن ياباشا ! القانون يمكن ان يكون له اثر رجعي ، اما قرار مجلس الوزراء فلا ينفذ الا من تاريخ صدوره ، واذا اصدرتم قرارا باثر رجعي فسيحكم مجلس الدولة ببطلانه !

النحاس : يعني الجماعة مايستفيدوش حاجة ! دول استلموا الفليارة يوم ٤ يونيو

زكي : لسه فيه ياباشا فليارة ١٢ يونيو وفليارة ٢٤ يونيو . . اما فليارة ٤ يونيو فلا يمكن ان يطبق عليها قرار مجلس الوزراء

سراج الدين : لا بد ان يشمل القرار فليارة ٤ يونيو

زكي : اصدروا القرار تحت مسئوليتكم انتم .. ان مجلس الدولة سيحكم قطعا ببطلان قرار مجلس الوزراء

النحاس : ولو .

زكي : لقد بصرتكم بالخطر الذى اراه .. وقد خلصت ذمتي

النحاس : انشروا القرار فورا في عدد خاص من الوقائع الرسمية

وصدر قرار مجلس الوزراء ونشر فى عدد خاص من الجريدة الرسمية وانقلبت البورصة راسا على عقب

وطارت البرقيات الى انحاء العالم تتهم وزراء مصر باشنع التهم واخطرها !

واسرع خصوم بيوت على يحيى وفرغلى والوكيل الى مجلس الدولة ، يعرضون عليه القرار الرجعى الذى اصدره مجلس الوزراء ، فحكم مجلس الدولة على الفور بأن القرار باطل !

ثم تطورت مسالة القطن كما يعرف القراء وكما سجلت المحاكم !



زعيم الشعب

الزعيم مصطفى النحاس ينام على رصيف محطة بنى سويف عام ١٩٣١



رئيس الوزراء
الياور الخاص برتبة قائمقام
يحمل زجاجة الكولونيا
ويصبها على يدى النحاس
قبل أن يتناول العشاء



ئيس الوزراء يلوح
بأصبعه للشعب !



سراج الدين يلوح
باصبعه لرئيس الوزراء !

الفصل الرابع

قبلى والاخرى

وفى يوم الاحد ١٥ يناير سنة ١٩٥٠ ، زار الدكتور محمد هاشم باشا ، حامد زكى باشا فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء ، وأبلغه انه اذا طلبت الوزارة اخراج السنهورى باشا من رياسة مجلس الدولة ، فان سرى باشا لن يعارض

ودارت مباحثات بين الوزراء ، ورؤى ان يطلب وزير العدل من السنهورى باشا تقديم استقالته ، ولكن الطويل باشا طلب اعفاءه من هذه المهمة ، واقترح ان يقوم بها وزير آخر .

وتم الاتفاق على تكليف زكى عبد المتعال بك ، مفاتحة السنهورى باشا ، وفعلا كلف النحاس باشا زكى بك — فى حضور وزير العدل — القيام بهذه المهمة الدقيقة .

وكان السنهورى باشا على موعد مع الطويل باشا ليتحدث معه فى مسالة ميزانية مجلس الدولة ، فلما قابله فى يوم الاثنين ٢٣ يناير سنة ١٩٥٠ ، قال له وزير العدل :

— يستحسن ان تقابل وزير المالية ، وتتحدث معه فى هذا الموضوع

واتصل الطويل باشا تليفونيا بوزير المالية ، امام السنهورى باشا ، وحدد موعدا لمقابلتهما ، هو يوم الخميس ٢٦ يناير

وذهب السنهورى باشا الى وزير المالية ، وبدا يعرض عليه تعديلات الميزانية ، فاستوقفه قائلا :

— هناك مسالة دقيقة عهد الى مجلس الوزراء بأن اتحدث فيها اليك ، وهى تتعلق بمركز رئيس مجلس الدولة ، فقد كنت وزيرا حزبيا ، ومجلس الوزراء يرى انه لايجوز بقاء وزير حزبى فى رياسة المجلس . .

فقال له السنهورى باشا :

ـ ليس فى قانون مجلس الدولة مايحـــول دون تعيين وزير سابق رئيسا للمجلس . بل ان القــانون افترض هذه الحالة ، فقـد نص فيـه صراحة على أنه اذا عين وزير ســابق رئيســا للمجلس فانه يمنح ٢٥٠٠ جنيه فى العام ، واذا عين من غير الوزراء السابقين يمنح ١٨٠٠ جنيه فى العام .. اما اننى حزبى ، فهـذا ليس بصحيح ، مادمت قد استقلت من الحزب يوم تعيينــى ، وبعد ان صدر المرسوم الملكى بالتعيـــين ، وعقب ان اقسمت اليمين .. هذا الى انى لم اتصل بحزب من الاحـــزاب واديت واجبى كقاض مستقل عن جميع الاحزاب ، وليست هذه هى المرة الاولى التى يعين فيها رجل حزبى فى مناصب القضـــاء . . . فقد كان زكى على باشا ومصطفى الشوربجى بك عضوين فى الحزب الوطنى ثم عينا مستشارين ، ولم يقل احـد انهما كانا مستشارين حزبيين .

فقال عبد المتعال بك : الحزب الوطنى موش حزب !

فقــال السنهورى باشا : انه اقدم حزب

فقال عبد المتعال بك : لقد كان مرســـوم تعيينك فى السراى ومع ذلك اشتركت فى اجتمــاع الهيئة السعدية ، الذى انتخب فيه ابراهيم عبد الهادى باشــا رئيسا ، وظهرت معه فى صورة واحدة .

فقــال السنهورى باشــا : كنت اؤدى واجبى كعضـــو فى الهيئة السعدية ، قد كنت عضوا فيهــا حتى ذلك اليــوم ، وكنت وزيرا للمعارف ، وكان يجب على ان اشترك فى انتخـــاب خلف الرئيس ، الذى قتل وهو يؤدى واجبه ... وليس للحكومة ان تحــاسبنى على موقفى قبل صدور المرسوم بتعيينى . ولكن لها ان تحـاسبنى على تصرفاتى بعد التعيين ... ولكنى اسالك :

ــ هل كنت حزبيا فى تصرفاتى بعد صدور المرسوم ؟

فقال عبد المتعال بك : فيما اعلم « لا » .

فرد السنهورى باشا : وفيما لا تعلم « لا »

فقال عبد المتعال بك : لكننا اتفقنا خلاص مع حسين سرى

فرد عليه السنهورى باشا قائلا :

ــ يدهشنى ان اسمع أن سرى باشا اتفق معكم على هذا . فقد قابلنى عقب تاليف وزارته ورحب بى رئيسا لمجلس الدولة، وقال لى : « انت رجل موش حزبى » !

فقال عبد المتعال بك : ارجوك ان تختار اى منصب آخر

فرد السنهورى باشا : انا كنت وزيرا وتركت الوزارة ، لاننى فضلت مجلس الدولة على منصبى الوزارى . ثم ان تصرف الوزارة اليوم هو تصرف حزبى . ومركز رئيس مجلس الدولة ليس ملكى ، وانما هو ملك المجلس ، واى مساس به هو مساس بكرامة مجلس الدولة واستقلال القضاء . وان مهمة مجلس الدولة هى حماية الموظفين من تصرفات الوزارة ، فاذا حدث هذا لرئيس مجلس الدولة فماذا سيحدث لباقى الموظفين . .

وانتهت المقابلة وطلب وزير المالية من السنهورى باشا ان يراجع نفسه .

فقال السنهورى باشا : اننى سادفع كل اعتداء ... وبينى وبينكم الدستور والقانون

وخرج السنهورى باشا وجمع المستشارين وعرض عليهم مادار بينه وبين وزير المالية فاجمعوا على وجوب المحافظة على استقلال مجلس الدولة ، واعتبار تدخل الوزارة مما يمس استقلال القضاء . .

وارسل السنهورى باشا خطابا الى عبد الفتاح الطويل

باشا وزير العدل يروى فيه الحديث الذى دار بينه وبين وزير المالية ، ويحتج على هذا الاعتداء الصارخ على استقلال القضاء

كما ارسل صورة منه الى سرى باشا رئيس الديوان الملكى ليرفع الامر الى مسامع جلالة الملك

وهذا هو نص خطاب السنهورى باشا :

«لما قابلتكم يوم الاثنين ٢٣ من هذا الشهر للتحدث معكم فى بعض شئون مجلس الدولة ووصل بنا الحديث الى ما يتعلق منه بميزانية المجلس اقترحتم ان اقابل معالى وزير المالية فى هذا الشان واتصلتم به على الفور تليفونيا واتفقتم معه على تحديد يوم الخميس الماضى موعدا للمقابلة . ووقع اثناء الحديث الذى دار بينى وبينه ان ابدى انه مفوض من قبل الحكومة فى ان يعرض على رغبتها فى ان اتخلى عن رياستى لمجلس الدولة بحجة اننى كنت قبل ولايتى هذه الوظيفة القضائية وزيرا حزبيا فافهمته انه كان ينبغى الا يفوت الحكومة ان تعيينى رئيسا لمجلس الدولة كان مطابقا للقانون وللتقاليد القضائية التى تجيز ان يعين وزير اقاضيا ولا يمنع من ذلك ان يكون سبق ان انتمى الى احد الاحزاب فهو بعد ان يصدر مرسوم بتعيينه يقطع — وقد حلف اليمين — بينه وبين ماضيه السياسى فيصبح رجلا متجردا لولاية القضاء . وكان ينبغى الا يفوت الحكومة ان تعيينى كان بموافقة الجمعية العمومية للمجلس وهى هيئة قضائية بعيدة كل البعد عن الحزبية . كما افهمته ان واجبى نحو وظيفتى يقتضينى الا استجيب لرغبة فيها عدوان صارخ من الهيئة التنفيذية على سلطة قضائية ومساس خطير باستقلال هيئة خولها القانون الرقابة على اعمال الادارة

ولما ابلغت زملائى اعضاء المجلس ماوقع من وزير المالية،

هالهم الامر واستنكروه اشـداستنكار حتى لقد اعتقد بعضهم ان يكون وزير المالية فيما تحدث به الى ليس معبرا عن راى الحكومة، طالبين الى ان احيطكم علما بذلك بحـكم كونكم الوزير المختص لتقولوا كلمتكم فى هذا الشان . فان صح ظنهم من ان وزير المالية لم يكن معبرا عن راى الحكومة كان لى ولزملائى اعضاء المجلس ان نبلغكم احتجاجنا على تدخله فيما ليس من شانه ولكم بما تتخذونه من اجراءات ان تشاركونا فى هذا الاحتجـاج . وان كانت الاخرى فانا نحملكم والحكومة مسئولية تدخلها غير المشروع فى شئون القضـاء ومحاولتها المساس باستقلاله على صورة لم يسبق لها مثيل فى بلد دستورى .

هذا ، ولما لهذا الامر من خطر بالغ ، قـد بعثت فى الوقت ذاته بصورة من هذا الكتاب الى حضرة صاحب المقـام الرفيع رئيس الديوان الملكى راجيـا رفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك»

امضاء : السنهورى

رئيس مجلس الدولة

ودعا السنهورى باشا الجمعية العمومية لمجلس الدولة للاجتماع ، وروى للمستشـارين تفصيلات حديثـه مع وزير المـالية ، وتلا عليهم خطابه الى وزير العدل ثم غادر قاعة الاجتمـاع ، وتولى الرياسة اقدم الوكيلين سليمان حافظ بك

اسماعيل ثروت بك : ان مجلسنا ... مجلس الدولة لايزال فى صباه ، والذى نتعرض له اليوم ، قد تعرض له مجلس الدولة فى فرنسا ، فلقد قامت فى فرنسا فى زمن ما حـكومة غير راضية عن رئيس مجلس الـدولة اذ ذاك فعرضت عليـه ان يتنحى فابى فاخذت تقيم العراقيل والعقبات فى سبيـل اداء المجلس لرسالته وقيامه بواجبه ، ووصل بها الحال ان امتنعت عن شغل الوظائف

فكلما خلت وظيفة تركتها شاغرة حتى بلغت المقاعد الخالية حوالى النصف ، فازدادت الاعباء على المستشارين والموظفين ، وتتالى العنت على المجلس الوانا ، ولكنه صبر وصمد فاجتاز تلك الازمة بسلام ومضت تلك الحكومة وبقى المجلس ، ونحن الآن فى محنة ان نحن صبرنا عليها وصمدنا للاحداث اجتزناها بأمان وهو ما اعتقد ان المجلس واصل اليه لا محالة بعون مستشاريه الذين القيت عليهم الامانة ، وسيبقى هذا المجلس ان شاء الله لتنتفع به البلاد .

ارى ان اتصال الحكومة برئيس المجلس الحالى لتطلب اليه التنحى عن عمله بهذه الصورة التى سمعناها فى بيانه ، امر خطير قد جانبها الصواب فيه لأن للمجلس استقلالا ولرئيسه واعضائه حصانة عدم العزل بنص القانون ، سواء القانون الحالى او القانون الذى انشىء المجلس به ، ولست بكلامى هذا انفى الخطأ عن احد منا وانما يجب ان يثبت الخطأ على من اتهم به والا ضاعت الضمانات والاسس ، واعتقد ان الحكومة الحالية وهى وليدة الدستور لم تقصد الى ان تقوض اساسا هاما من اسس الدستور والديمقراطية الا وهو استقلال القضاء وانى اطلب الى حضرات المستشارين ان يجنبوا الحكومة هذا الخطأ ، وبعدها ستعرف لهم هذه المنة ونحن بعدم اقرارنا لما بدا من الحكومة انما نخدمها ، وان فى استقرار المجلس واستقلاله الخير كل الخير للبلاد وللديموقراطية . واذا كان السنهورى باشا قد اخطأ فليقولوا لنا ذلك وليعددوا ماوقع منه بعد ان ولى رئاسة هذا المجلس ونحن على اتم استعداد لبحث مايقال بضمير القاضى ، اما ان يقال ان رئيس المجلس كان ذا لون حزبى قبل ان يلى الرئاسة فيجب ان ينحى عنها فهذه سابقة خطيرة تهدم كيان المجلس .. واختم

كلامى بأن اقدم الى حضراتكم اقتراحا باستنكار هذا الامر والاحتجاج عليه .. ثم قدم الاقتراح مكتوبا

عبده محرم بك : لم تدع هيئة مجلس الدولة مناسبة مهما كانت تافهة الا ثارت من اجلها احتفاظا بكرامة المجلس ولعلكم لم تنسوا موقف المرحوم محمود حسن باشا من بعض اعضاء المجلس حين ولى وزارة العدل وفكر فى اقامة حفل للتعارف برجال القضاء ، فدعاهم جميعا ودعا مستشارى المجلس واغفل دعوة ثلاثة منهم ـ زكى عبد المتعال بك وسامى مازن بك وعبده محرم ـ فطلبنا عقد الجمعية العمومية ، واذ اجتمعت ثارت لهذا التصرف الماس بحضراتهم على تفاهته اذا قيس بما نحن بصدده اليوم . ثم سارت هذه الهيئة على وتيرة واحدة ، فما من مناسبة خاصة بالتعيينات وما من مناسبة احس المجلس ان فيها اقلالا من شأنه او مساسا بكرامته او باستقلاله الا ثارت الجمعية فى وجه المعتدى وكنت دائما من المدافعين عن وجهة النظر هذه .. لا اقول ذلك تزكية لنفسى وانما اظهارا لانى اذ اسير معكم اليوم فى نفس الطريق انما اساير ماضى ، ولست اثور من اجل السنهورى باشا وانما اثور من اجل المجلس فالضربة قاسية وشديدة ومسددة الى صدره لا الى صدر السنهورى باشا

والآن ادخل فى صميم الموضوع : تتذرع الحكومة فى سبيل الوصول الى تنحية السنهورى باشا عن منصبه بأنه كان فى الماضى حزبيا فلنناقش هذا الامر بهدوء من ناحيتيه القانونية والواقعية ، فأما من ناحية القانون فالبداهة ترفض هذا القول وقانون المجلس صريح واضح لم ينص على ان عدم الاشتغال بالسياسة الحزبية شرط من شروط الصلاحية للتعيين فى وظيفة رئيس المجلس ولا فى وظائف المستشارين . . اما من ناحية

الواقع فالتقاليد على عكس ماتذهب اليه الحكومة وانا اعلم عنها الكثير بحكم المناصب التى وليتها فى وزارة العدل ،منها انه طلب الينا فى لجنة المراقبة حين كنت فيها ،وكنت أتشرف اذ ذاك بزمالة السيد على السيد بك وكيل المجلس الحالى ، طلب الينا ان نرشح للوظائف القضائية الخالية فرشحنا اسماء فقيل لنا رشحوا وفديا فاخترنا مغازى بك البرقوقى ،وبعد ان ولى منصبه لم تمنعه حزبيته السابقة من ان يكون من خيرة القضاة عدلا واستقامة واستقلالا .. ولقد تولى الوفد المصرى فترة قضيتها بطولها فى وزارة العدل وعين خلالها فى القضاء حوالى مائة ممن كانت لهم حزبية ظاهرة بل ان بعضهم كان يلبس القميص الازرق ، وحتى هؤلاء كانوا بعد توليتهم الوظيفة قضاة عادلين مستقلين فى آرائهم .
واكثر من هذا ان احمد فمهى ابراهيم بك كان عضوا بمجلس النواب الوفدى وعين منه راسا رئيسا لمحكمة ، ولا ضير فى ذلك لان الرجل تحت وسام القضاء ينسى كل شىء الا انه قاض ، شانه فى ذلك شان رجل الدين اذا دخل البيعة وهب نفسه الى الله ، وابرز مثل فى هذا الشان هو تعيين عبد العزيز فهمى باشا رئيسا لمحكمة الاستئناف فرئيسا لمحكمة النقض برغم انه لم يكن عضوا فى حزب معين فحسب بل كان احد رؤساء الاحزاب السياسية ، فكان شيخ القضاة مثلا عاليا فى الكفاية والنزاهة واستقلال الراى ، وستظل احكامه نبراسا لاجيال قادمة ، ولا ابالغ حين اقول اننا نعيش عليها الى اليوم .

انتقل بعد ذلك الى الكلام عن السنهورى باشا ، فلو انه كان منتميا لحزب بالمعنى الصحيح أو كان لون الحزبية تغلب على طبيعته ، لما خلت مدة رئاسته لهذا المجلس ، وهى سنة كاملة ، من اى اثر لهذا التحزب المزعوم .. هل منا من له ماخذ على

السنهورى باشا فى عمله طوال تلك المدة ؟ اظن لا .. لقد عرفت السنهورى باشا منذ سنوات عديدة ، وعيبه انه متشدد فى الحق ، وقد كان وزيرا للمعارف فجعل منها مجلس دولة قبل ان ينشأ مجلس الدولة ولقد ضايق بعمله الحكومة والعهد الماضى وزملاءه الوزراء ، وكان فى رياسته للمجلس المثل الاعلى للاستقلال فى الراى فاغضب الحكومة السابقة والتى قبلها ، ولذلك لم يستطع ان يمرر مرسوم اللائحة الداخلية للمجلس ولا مرسوم النظراء بمجلس الوزراء ، هذا وانى استبيح لنفسى فى هذه الجلسة السرية ان اذيع سرا هو ان وكيل المجلس حين كان يستعجل اصدار هذين المرسومين تحدث الى وزير العدل السعدى فى هذا الشأن فكان رده : ان السنهورى باشا ومجلس الدولة اصبحا علة على الحكومة وهناك قرار الغاه السنهورى باشا مصدره صديق له من الوزراء السابقين .

فالحكومة اذ تنسب الى السنهورى باشا انه كان حزبيا فيجب ان يتنحى ، انما تستتر وراء امور صورية ونحن نؤمل ان تتدبر الموقف بما هو اهل له ، ونطلب لها السداد ، وكنا نتمنى لو انها لم تبدأ عهدها بهذا الطغيان الصارخ ، واريد ان انبه الى اننا لسنا باقين فكل منا زائل وكل منا فى الحلقة السادسة ، فلنعمل على بقاء هذا المجلس الذى تاقت البلاد اليه منذ زمن بعيد ، ويجب الا ننسى لصدقى باشا وكامل مرسى باشا فضل انشاء هذا المجلس وايجاده ، فمامن وزارة حزبية كانت ترضى بانشائه ، واذكر فى هذا المقام اننى حين كنت اعد قوانين المجلس ، مر بى احد الاصدقاء ولعله العشماوى باشا ، فاشفق على من هذا العناء واكد لى ان لا فائدة من ورائه ، فلما صدر القانون ذكرته بذلك . فاذكروا ان المجلس هو السلطة التى تخلق

التوازن وتحافظ عليه ، وبقاءه اكبر خدمة للبــلاد ولكل حـكومة ، وآمل ان يـكون فى القرار الحكيم الذى نصـدره التوجيه الكافى .

سامى مازن بك : ابدا من حيث انتهى عبده بك محرم ، وهو ان رائدنا جميعا الحرص على هذا المجلس فيجب ان لانعرض للامر الا بعد الالمام بكافة دقائقه وآثاره ونتائجــه ، ونحن الآن نجتمع لبحث حديث السنهورى باشا مع وزير المالية ، وقدراى الباشا ان يكون الحديث مكتوبا ليكون دقيقا ، ورايى البدائى ان لاتقف عند الالفاظ وانما نتفهم المقصود منها ، وما هى نتائج التصرف ، وماهى الخطوات التى تتلو هذا ، ونبحث ما اذا كنا نملك اصدار قرار فى هذا الشان قبل الاحاطة بكافة ظروفه وملابساته ، وفى هذا المقام اشير الى انى سمعت من احمد بك منصور عن حديث جرى بينه وبين وزير المالية بعد حديثه مع السنهورى باشا ذكر الوزير فيه لزميلنا ان السنهورى باشا اتصل بأحد النواب اثناء رياسته للمجلس وطلب اليه العودة الى حظيرة الحزب السعدى

الرئيس : اريد فى هذا الشان ان اشير الى اننى بعدان سمعت من السنهورى باشا يوم الخميس الماضى حـديث وزير الماليـة اخذت استطلع راى الزملاء ، واثناء اجتماع فى قسم الراى ، اطلعت من حضر على ما جرى ، وروى لنا احمد بك منصور حديث الوزير له ، فرجعت الى السنهورى باشا فاكد لى ان وزير المالية لم يذكر له ان الحكومة تاخذ عليه شيئا بعد تولية الرئاسة ، فقلت لعله خجل ، فقال السنهورى باشا انا سالت الوزير . . هل لدى الحكومة ما تاخذه على بعد تعيينى فى وظيفتى من ميـل او تحزب ؟ . . فاجاب فيما اعلم لا فقلت للسنهورى باشا اريد ان اعرف رايك فى هذا الجديد فى قول الوزير ! فقال لى مامؤداه ان

هاشم باشا زاره مرة فى المجلس وهو صديق قديم فتحدثا كثيرا وساله عما اذا كان سيرشح نفسه فى الانتخابات المقبلة فأجاب بالايجاب ، فتساءل فى ضحك : وهل سيصر عمك على ترشيح نفسه ضدك جريا على عادته ؟ فقال نعم ! فقال له شد حيلك ، فهل يمكن ان يفهم هاشم باشا من هذه العبارة اذ تقال له فى هذا المقام ، انها نصح له بالعودة الى حظيرة الحزب السعدى لمجرد ان عمه معروف بانه وفدى .

وقال السيد الدمراوى بك : انه يخشى ان تتورط محكمة القضاء الادارى باتخاذ قرار الآن ، فتاتى الحكومة وتعزل السنهورى باشا ثم ترد المحكمة عن نظر القضية التى يرفعها السنهورى ضد الحكومة

وحيد رافت بك : القول بأن الحكومة قد تلجأ الى استصدار مرسوم بعزل السنهورى باشا فى ظل القانون الحالى لمجلس الدولة قول بعيد الاحتمال جدا ، ولا يمكن بحال ان تجابه حكومة دستورية المجلس بمرسوم عزل مستشار غير قابل للعزل ، ولو فرض المستحيل وحدث ذلك فلا حرج على قضاة المحكمة، فكل قاض ترفع امامه الدعوى بالغاء المرسوم يقبلها بغير مناقشة .. على انى أعتقد على أية حال أن السنهورى باشا لن يرفع دعوى . . والوسيلة الثانية التى قد تلجأ الحكومة اليها هى ما حدث فى فرنسا سنة ١٨٤٠ عند الانتقال من الملكية الى الجمهورية ذلك ان الحكومة كانت لا ترغب فى بقاء رئيس مجلس الدولة فلجأت الى استصدار تشريع بوقف العمل بقانونه ٢٤ ساعة ، فعطلت بذلك النص القاضى بعدم العزل فترة عزلت خلالها الرئيس بمرسوم ، وحتى هذه الطريقة قد حكم فيها مجلس الدولة فى فرنسا بصورية قانون الوقف .

واعتقد اذن ان الطريق الوحيد القانونى هو تغيير القانون القائم لمجلس الدولة بتشريع ، فالاداة الوحيدة لعزل رئيس مجلس الدولة غير القابل للعزل هى القانون . والقول اذن بابعاد مستشارى محكمة القضاء الادارى عن نظر المسالة المطروحة، قول غير معقول ولامقبول ، فليجلسوا معناهنا وليبدوا رايهم فى صراحة

وتكلم محمد عبد السلام بك ، وحسين ابو زيد بك ، وعلى منصور بك ، وهاجموا تدخل الحكومة

وكيل المجلس : ليس للسلطة التنفيذية ان توجه تبليغا رسميا الى احد اعضاء المجلس بالتنحى عن وظيفته، وهو من الاصل منذ تعيينه غير قابل للعزل . هذا التبليغ كان بناء على سبب معين ، هو انه لا يطمأن اليه لانه كان وزيرا حزبيا قبل تعيينه . انه لو وجه الى مثل هذا الطلب رسميا بمثل هذا السبب وفى تلك الصورة ، لأحسست ان كرسى القضاء يتزلزل تحتى . ان الحكمة المقصودة من تقرير عدم القابلية للعزل هى مفاداة اى شىء قد يؤثر فى استقلال المستشار ، اويؤذى ضميره وهو يقوم بواجبه وان التبليغ الرسمى بتلك الكيفية هو اخلال بالضمانة التى يتحصن بها المستشار ، تلك الضمانة التى استهدف القانون بها الا يكون غير خاضع لوعد او وعيد ، بل لا يخضع الا لوحى ضميره ولحكم القانون ، وهذه الضمانة انما يتحصن بها القاضى ضمانا لذات المتقاضى فالاخلال بها اخلال فى الوقت ذاته بالاطمئنان اللازم للمتقاضين . على ان القانون رسم الطريق الذى يلزم اتباعه اذا فقد المستشار الثقة والاعتبار اللذين تتطلبهما الوظيفة ، فاذا كان لدى الحكومة اسباب ترى من اجلها ان السنهورى باشا قد فقد الثقة والاعتبار اللذين اصبح بسببهما غير صالح للبقاء فى منصبه ، فلتتقدم بها بالطريق القانونى ، اى عن طريق وزير العدل ، وهو

يتقدم للجمعية بطلب الموافقة على العزل ، وللجمعية ان تنظر فيه على هذا الاساس الجديد بمقتضى اختصاصها طبقا للفقرة الثانية من المادة ٥٠ وتستعمل فيه سلطاتها المخولة اياها بمقتضى القانون ، من تحقيق ومن استماع لاقوال العضو .. اما أن تتخطى الحكومة هذا الطريق المرسوم وتوجه الى رئيس المجلس تبليغا رسميا بطلب محدد ، هو التنحي عن الوظيفة ، لسبب معين سابق على تعيينه الذي تم وفقا للقانون ، فهذا هو محاولة العزل عن غير طريق القانون

محمد ذهني بك : لا اقصد ان اقاطع زميلي وكيل المجلس ، وانما اريد ان اتعجل اصدار القرار فالمسالة خطيرة حقا ولكنها واضحة ، فهل يجوز للحكومة ان تطلب الى سعادة الرئيس التنحي وهو غير قابل للعزل ؟ الجواب .. لا ، وكلنا نوافق على هذا الجواب

سامي مازن بك : كنت تكلمت فى عدم اختصاص الجمعية بنظر الامر ، ويظهر لى انكم ترون انها مختصة ، فلى كلام فى الموضوع . ذلك انه عندما عرض امر تعيين السنهورى باشا رئيسا ، على الجمعية ، وكنا وقتئذ فى يناير سنة ١٩٤٩ لم اكن موافقا ، وقلت اذذاك انى اخشى ان تكون سابقة خطيرة ، وكنت كانى اقرا فى كتاب مفتوح ، وها قد حدث ما كنت اخشاه ، وحدث بصورة عنيفة ، وهو ما سأتفق معكم على المبدا فيه ، وانما هذا لا يمنعنى ان اجاهر برايي الاول وهو عدم جواز تقليد القضاء رجلا حزبيا .

اما الاستشهاد بمن ذكروا فا قرر انه كان خطأ ، والخطأ لا يصلح بخطأ ومهما كانت التقاليد فاني لا أقرها ، أنا اعرف السنهورى باشا وقد عملت معه فلمست فيه كل كفاية وفضل ونزاهة وحيدة .. قال بعض الاخوان ان قانون مجلس الدولة اباح تعيين الوزير رئيسا لمجلس الدولة ، بل توقع ذلك حين جعل له راتب الوزير

ولكن ليس ذلك معناه أن القانون أباح على وجه القطع تعيين الوزير الحزبى .

السيد على السيد بك : أن القانون واضح وصريح ، فهو قطعا يجيز تعيين الوزير السابق ولو كان حزبيا ، لان النظام الدستورى يقوم على اختلاف الاحزاب السياسية ، اذ الحقيقة دائما وليدة اختلاف الرأى ، مادام على هدى الصالح العام ، وقد سوغ قانون مجلس الدولة تعيين الوزير السابق وهو مفروض فيه أو على الاقل محتمل أن يكون حزبيا ، أما ما ينشده سامى بك من أن رئيس المجلس يجب أن يكون غير حزبى فهو والحالة هذه ، اضافة فى التشريع .. قد يقال أنه من الاوفق أن يكون من يشغل هذا المنصب غير حزبى ولكن الاوفقية أو الملاءمة عند الترشيح شىء والحظر القانونى الذى يستتبع عدم الشرعية شىء آخر ، وقد استعملت السلطة التنفيذية حقها فى الترشيح وترخصت فى تقدير الملاءمة ، واستعملت الجمعية العمومية حقها فى الاختيار بطريق الاقتراع السرى ، وتم التعيين على مقتضى هذا وذاك وفقا للقانون ، وسامى بك أدرى الناس بعمل السنهورى باشا منذ تعيينه وذلك بحكم اشتغاله معه فى دائرته ، وهو اليوم يشهد علنا بانه لم يأخذ عليه اى شىء يمس الحيدة بل ويشيد بكفايته ونزاهته وفضله ، وبعد ذلك أسائل سامى بك .. هل يجوز أن يرمى العضو بعد تعيينه وبغير أن يبدو منه أى مسلك معيب يدل على عدم حيدته ، بانه حزبى لايطمان اليه ؟ هل يجوز أن يقبل اتخاذ مجرد هذا الطعن غير القائم على مايبرره ، سببا للعزل ؟ ألم ينسب الى بعضنا عند تشكيل المجلس انه وفدى ؟ ألم يستمر هذا الاتهام حتى بعد التشكيل ؟ ألم ينسب الى البعض الآخر

الذين عينوا بعد ذلك انهم ذوو ميول وفدية ؟ اذا جاز فى كل عهد ، والعهود متغيرة ،التذرع بذلك سببا لتنحية المستشار فما أضعف تلك الحصانة التي يتحصن بها

السيد الديوانى بك : أنا كنت ممن اتهموا بوفديتهم

سامى مازن بك : السنهورى باشا يسلم بأنه كان قبل تعيينه حزبيا • وانما خلع رداء الحزبية ،فماذا يكون الامر لو طلبت الحكومة رده عند طلب وقف تنفيذ القرارات التى تصدرها ؟ وقد يكون فى وقف التنفيذ مساس بكيان الحكومة القائمة ، وقد يهزها ، فمن حقها اذن الاطمئنان الى قاضيها • ليس هذا تشككا منى فى السنهورى فانا أصرح بأنه رجل فاضل وعظيم ونزيه ، ولكن القضاء اطمئنان قبل ان يكون عدلا ، والقاضى الذى يحرص على اطمئنان المتقاضين فيتنحى هو القاضى القوى فى خلقه

على على منصور بك : أرجو أن يكون اهتمامنا بما يمس كيان المجلس واستقلاله قبل كل شىء وقبل اهتمامنا بما يمس الحكومة ويهزها من قرار وقف تنفيذ تقتضيه العدالة ، وهناك طبقا للقانون ، من يتولى نظر مثل هذا الطلب لو كان هناك وجه لتنحى الرئيس عنه ، أو كان هناك سبب للرد ، لان اجراءات ذلك مرسومة فى القانون •

الرئيس : تعقيبا على كلام زميلنا سامى بك أذكر أنه منذ زمن قريب كان قد عرض على قسم الرأى ، بحث أمر القضاة والاشتغال بالسياسة ، وقد بحث القسم النص الوارد فى قانون استقلال القضاء فى هذا الشأن الذى يحرم على المحاكم ابداء الآراء والميول الحزبية ، وعلى القضاة الاشتغال بالسياسة ،وقد بان من الاعمال التحضيرية ان ابداء الرأى فى القضايا الوطنية الكبرى غير محرم ، والمحظور على القاضى أثناء ولايته القضاء

هو الاشتغال بالسياسة الحزبية دون السياسة القومية ، وعند مناقشة هذا القانون بمجلس الشيوخ كان به عضو مثالى كسامى بك هو غالب باشا ، جابه وزير العدل بأن هذا النص يبيح تعيين المحامين الحزبيين قضاة ، فوافقه الوزير على فهمه لمدلول النص ، وقال ان هذا مقصود لذاته ، فنحن فى بلد دستورى ووجود الاحزاب ضرورة دستورية ، وفى هذه الاحزاب الصفوة المختارة من رجال القانون ، فحرام ان يحرم القضاء من كفايتهم .. ثم اضاف الوزير ردا على غالب باشا : انه راجع جميع القوانين فى البلاد الدستورية فوجدها تسير على هذا المنهج وقد انبرى مقرر لجنة العدل بالشيوخ اذ ذاك للرد على هذا العضو المثالى ، فقال ان التقاليد القضائية فى هذا الشان تتجه هذا الاتجاه ، وذكر اسم عبد العزيز فهمى باشا وغيره ممن ذكرت اسماؤهم اليوم ، وما افاده القضاء منهم ، ثم ردد المقرر الحجة التى قيلت «حسب القاضى ان يقسم اليمين ليقطع ما بينه وبين ماضيه الحزبى » .. ولما اصر غالب باشا على رايه واقترح النص على تحريم القضاء على من اشتغل بالحزبية ، عارضه مجلس الشيوخ باكمله ، فحاول غالب باشا ان يصل الى وضع فاصل زمنى بين الاشتغال بالسياسة الحزبية وولاية القضاء وقدر هذا الفاصل بسنتين على الاقل وقدم اقتراحا باضافة نص بهذا المعنى الى احكام القانون ، فرفض اقتراحه بالاجماع ، ويبدو لى ان مايرمى اليه سامى بك اليوم هو امل مثالى لا يجوز ان يتحدى به قانونا ، وانما يكون التحدى بحكم القانون ، والتقاليد القضائية والمثالية شىء والحظر القانونى شىء آخر ، ونحن رجال القانون لا نستطيع الا تطبيق نصوصه ولو كانت على غير ما نبتغى ونرجو

ثم اصدرت الجمعيـة العمومية القرار التالى بالاجماع :

« لما كان رئيس مجلس الدولة قد ابلغ الجمعية العموميـة ان حضرة صاحب المعالى وزير المـالية قد تحدث اليه باسم الحكومة وطلب منه ان يتنحى عن رئاسة المجلس بناء على انه كان وزيرا وعضوا فى احد الاحزاب السياسية قبل ان يعين رئيسا للمجلس

ولما كانت الجمعية العمومية ترى ان تعيين وزير سابق رئيسا لمجلس الدولة ولو كان هذا الوزير منتميا الى احـد الاحزاب السياسية ، ، جائز قانونا ما دام الوزير السابق قد استقال من حزبه وقطع كل صلة له بالاحزاب السياسية منـذ تعيينه فى منصبه القضائى . وقد سبق ان عين فى مناصب القضاء رجال كانوا ينتمون الى احزاب سـياسية ولم يمنعهـم ذلك من ان يقوموا بعملهم القضائى على خير ما يجب من النزاهة والاستقلال ومن ان يقـدموا للقضاء اجل الخـدمات . لذلك يكون تعيين السنهورى باشا رئيسا لمجلس الدولة لا يخالف القانون وقد تم بموافقة الجمعية العمومية لهذا المجلس .

ولما كانت الفقرة الاولى من المادة ٥٠ من قانون مجلس الدولة تنص على ان رئيس المجلس وو كيليه والمسـتشارين غير قابلين للعزل وفى هذا ضمان جوهرى لاستقلال القضـاء الادارى الذى يفصل فى قضية تكون الحكومة فيها دائما احد الخصوم .

ولـما كانت الحكومة لم تبلغ المجلس انها تنسب الى رئيسه اسبابا تفقده الثقة والاعتبـار اللذين تتطلبهما الوظيفة وفقـا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٥٠ سالفة الذكر .

لذلك كان فى مطـالبة رئيس مجلس الدولة بالتنحى عن منصبه بهذه الطريقة مخالفة صريحـة للقانون واعتـداء على استقلال المجلس لا تقره الجمعية وتعهد الى رئيس المجلس ان يتخذ من

الاجراءات ما يكفل المحافظة على استقلاله كما تطلب اليه ان يبلغ هذا القرار الى وزير العدل »

***

وقامت ضجة ، وثار الراى العام على محاولة الوزارة الاعتداء على قدسية القضاء . وانكر سرى باشا انه وافق على اخراج السنهورى باشا !

واتصل الوسطاء بفؤاد سراج الدين باشا يقولون له : قف وحاذر ! ان اى اجراء ضد مجلس الدولة قد يعصف بالوزارة نفسها !

واجتمع مجلس الوزراء ، وما كاد رفعة رئيس الوزراء يفتح الجلسة حتى طلب فؤاد سراج الدين باشا الكلمة

فؤاد : ازاى زكى عبد المتعال يفاتح السنهورى فى ترك مجلس الدولة من غير ما ياخد راينا ! ثم ان هذا ليس من اختصاصه ، انه من اختصاص وزير العدل !

النحاس : انا ووزير العدل اتفقنا مع زكى على كده !

فؤاد : كان يجب ان نستشار فى هذا الموضوع . فان طريقة مفاتحة السنهورى اساءت الى الوزارة . وانا لا اوافق على ان السنهورى حزبى .. انا شايف انه مستقل !

حامد زكى : مستقل ازاى ! ده حزبى بالثلث ! لازم نطلعه ! لازم نعمل تشريع بالغاء مجلس الدولة لمدة خمس دقائق ، ثم نعيد المجلس بعد استبعاد السنهورى !

النحاس : خلاص المسالة انتهت !

حامد زكى : يا باشا السنهورى ده خطر

النحاس : يبقى وزير العدل يدرس الموضوع ويعرضه علينا

الطويل : انا من رايى اعتبـار المسالة منتهيـة . . ولا داعى لفتح هـذا الباب من جديد

حامد زكى : ازاى نسيبه . . موش ممكن !

النحاس : خلاص . . كفاية كلام فى السنهورى

وعقب ذلك وقف رفعة النحاس باشا وقال : انا تعبت وعاوز اتمشى شوية . . ابحثوا انتم الرول !

ثم قال لوزير المـالية : تعال اتمشى معايا يا زكى !

وترك وزير المالية مجلس الوزراء وراح يتمشى فى ابهــاء المجلس مع رفعة الرئيس ! .

ولما وصل الاثنان الى نهاية البهو ، وجد رفعة النحاس باشا بابا فقال لوزير المالية :

ـ تعال نشوف وراء الباب ده ايه ! ؟

ودفع رفعتــه الباب فاذا بحسين رشدى بك مدير مكتبه ينتفض واقفا ! .

النحاس : هو ده مكتبك ؟

حسين : ايوه يا رفعة الباشا

النحاس : الشباك ده قبلى والا بحرى

حسين : و . . . و . . . والله موش متاكد

النحاس : موش متاكد ازاى ! موش عارف الشـبـاك قبلى والا بحـرى ؟

حسين : (يتلعثم)

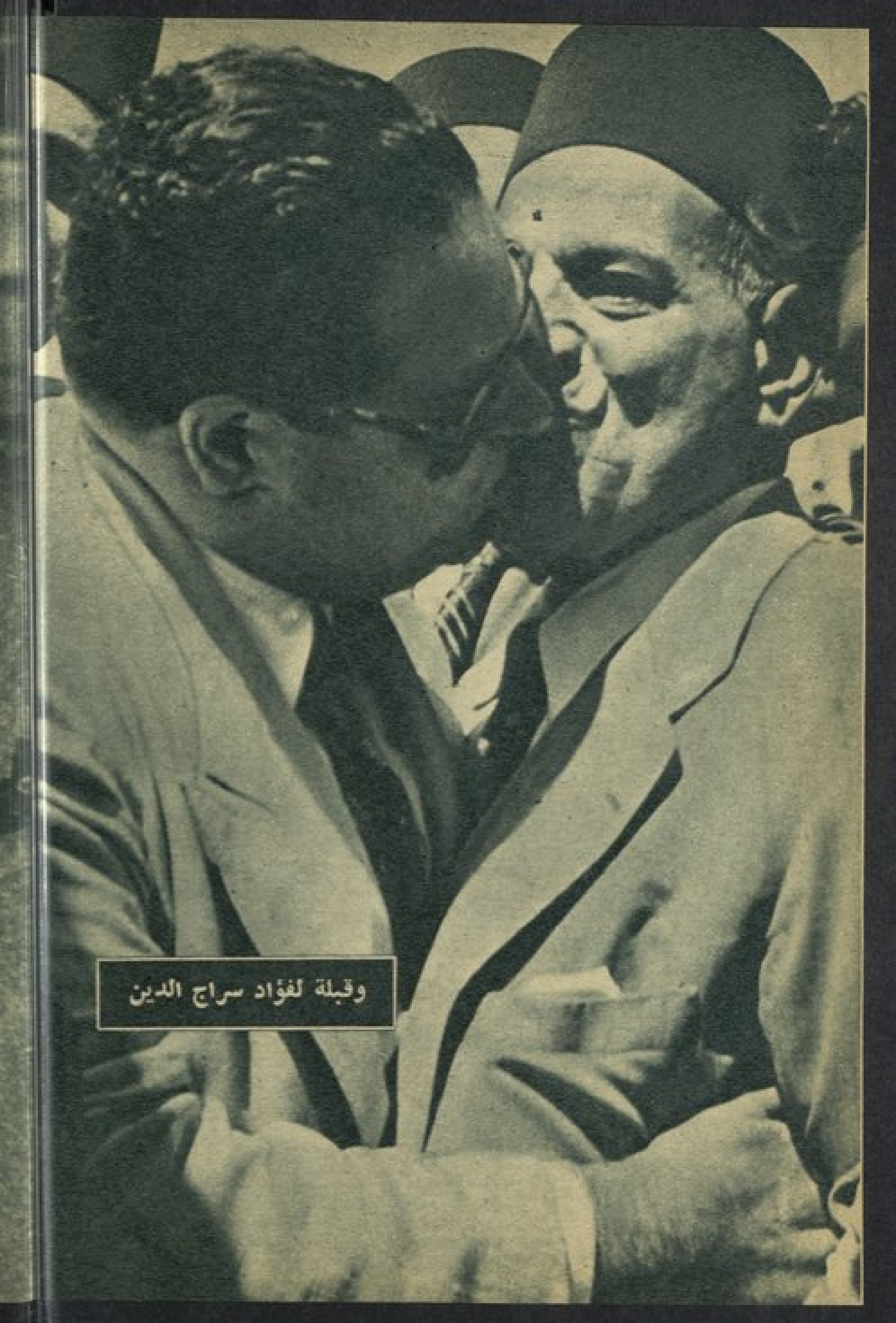
النحاس : طيب انا حاقول لك يا سيدى . . افتح الشباك . . احنا فين دلوقتى من شـارع قصر العينى . . مضبوط بحرى غربى ! موش كده يا زكى ؟

زكى : مضبوط يا رفعة الباشا !

النحاس : تعال تتفرج على المكتب ...

وراح الرئيس والوزير يفحصان حجرة مدير المكتب وما فيها من اثاث مدة نصف ساعة ومجلس الوزراء مجتمع يبحث جدول الاعمال !





وقبلة لفؤاد سراج الدين



قبلة لحرم رئيس الوزراء


الأمة زمان


الامة الآن

الفصل الخامس

فتح الجبهة الخارجية

علم رفعة النحاس باشا ان الاستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة قد دون فى تقريره ملاحظات عن بعض تصرفات غير قانونية فى حسابات مستشفى المواساة وتصرفات مريبة فى شراء الاسلحة لحملة فلسطين ، وقابل النحاس باشا رئيس ديوان المحاسبة ، وطلب منه شطب هذه الفقرة من تقرير الديوان .

وقال محمود محمد محمود : ان واجبه كرئيس ديوان المحاسبة ان يصارح البلاد والبرلمان بكل ما يراه مخالفا للقانون ، وان ضميره لا يمكن ان يقر هذا الحذف ، **فقال له النحاس باشا :**

ـ انا زى ابوك واكبر منك سنا . ونصيحتى لك كرجل مجرب ، ان الباب اللى يجيب الريح سده واستريح !

وحاول محمود محمد محمود ان يتكلم ، ويذكر مصطفى النحاس بماضيه كقاض ، وان القاضى لا يجوز له ان يطلب من قاض آخر ، التزوير فى اوراق رسمية و . . الخ ولكن النحاس باشا وضع اصابعه فى اذنيه وقال :

ـ انا حطيت صوابعى فى ودانى ، ولن اسمع شيئا مما تقول !

وخرج الاستاذ محمود محمد و قدم استقالته .

واثيرت استقالة رئيس ديوان المحاسبة فى مجلس الشيوخ

فقد وجه مصطفى مرعى بك سؤالا الى رفعة رئيس الوزراء عن اسباب استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، فلما عرض هذا السؤال فى جلسة الشيوخ مساء ٩ مايو سنة ١٩٥٠ ناب الدكتور حامد زكى وزير الدولة عن رئيس الوزراء فى الادلاء الى المجلس بالاجابة التالية :

« لم يفصح سعادة رئيس ديوان المحاسبة السابق فى كتاب استقالته المؤرخ ٢٠ ابريل سنة ١٩٥٠ ، عن اسباب معينة لها سوى ما جاء بها من انه قد عرضت ظروف خاصة تجعل من العسير عليه الاستمرار فى رياسة الديوان المذكور

ولقد عملت الحكومة على اقناعه بالعدول عنها ، موضحة له حرصها الاكيد على تمكين ديوان المحاسبة من ممارسة رقابته القانونية على ايرادات الدولة ومصروفاتها ، دون اى قيد او شرط ومع اليسر . ولكن سعادته اصر مع الاسف الشديد على وجوب قبول استقالته .

اما ان الاستقالة متصلة بملاحظات ابداها الديوان على نفقات حرب فلسطين ، او على وجوه صرف الاعانة التى قررتها الحكومة لمستشفى المواساة بالاسكندرية . فالجواب عنه ان القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٢ بانشاء ديوان المحاسبة ، قد نص فى مادته التاسعة على حق الديوان فى ابداء الملاحظات على صرف الاعتمادات ، فاذا وقع خلاف بين الديوان واحدى الوزارات او المصالح ، تعرض المسالة على مجلس الوزراء للفصل فى الخلاف

ولم يحدث فى عهد الحكومة القائمة اى خلاف بين الديوان وبين وزارة الحربية ، او وزارة الصحة العمومية ، فى صدد الموضوعين المتقدمين ، بل على العكس فان ماوصل من ملاحظات فى هذا الشأن قد احلته الجهات المختصة محل العناية التامة »

وعقب مرعى بك على هذه الاجابة بانها ليست رداعلى سؤاله بحال ، وقرر تحويل سؤاله الى استجواب طلب ادراجه فورا فى جدول الاعمال

***

وفى اليوم التالى وقف فؤاد سراج الدين باشا فى مجلس

الشيوخ وقال : ان الحكومة تطلب ان تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد اسبوعين ، ثم استطرد : انه يلاحظ ان صيغة الاستجواب غير محددة ، وغامضة ومبهمة ، لم يذكر او يشر فيها الى تلك التصرفات التى يرى مرعى بك انها كانت ذات اثر فى استقالة الاستاذ محمود محمد محمود ، لتدور المناقشة على اساسها ، وذكر معاليه انه يكون شاكرا كل الشكر لو وصل الى الحكومة من الشيخ المستجوب بيان مكتوب عن هذه التصرفات ، وذلك طبقا للمادة ٢١٥ من اللائحة الداخلية للمجلس لتتمكن من اعداد ردها عليها .

ورد مصطفى مرعى بك ـ صاحب الاستجواب ـ فقال :

ـ ان الحكومة تعرف ان استجوابه كان بناء على سؤال تضمن وقائع معينة ، اذ سال فيه عن صلة استقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة بوجوه الصرف فى مستشفى المواساة ، ونفقات حملة فلسطين ، وانه حين قدم الاستجواب تلقته الحكومة كما هو ، فلم تقل انه غامض او غير مفهوم ، بل قالت ـ كما هو ثابت فى مضبطة المجلس ـ انها مستعدة للمناقشة فيه ، وانه لولا ان الاجراءات تحول دون نظره يوم تقديمه لتمت هذه المناقشة فى الحال ، ولهذا فهو يدهش لان يقال الآن انه غير محدد الوقائع

ومضى فذكر انه على استعداد لان يشرح استجوابه فى هذه الجلسة ، وللحكومة بعد ذلك ان تطلب من الوقت ما تشاء للرد عليه .

ثم قرر المجلس مناقشة الاستجواب بعد اسبوعين

***

وفى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٥٠ عقد مجلس الشيوخ جلسة وصفتها جريدة الاهرام بقولها : « كانت من اعنف الجلسات التى

شهدتها قاعة هـــذا المجلس التشريعى الاعلى ، منـذ قامت الحياة النيابية حتى الآن ، فهى لم تكد تبدا حتى اثيرت مسـألة الاستثناءات لمناسبة سؤال فى شـأنها

ثم جاء الاستجواب الخاص باستقالة الرئيس السابق لديوان المحاسبة ، فبـدات الجلسة تكتسى ثوبا من الحدة والعنف كان مثارهما التعـرض فى شرح الاستجواب لنواح اثارت اعتراض الحكومة فى غير موقف ، ونشات عن ذلك مشـادات بين الشيخ المستجوب وبعض حضرات الوزراء ، عنفت فى بعض المواضع ، حتى بلغت حد التراشق بما لا عهـد للقاعة التشريعية الكبرى بمثله من العبارات القاسية ، كما حدثت مشـادات مماثلة فى العنف بين الشيوخ المحترمين ، مما دعا سـعادة الرئيس الى التنبيه بالتزام الهدوء اكثر من مرة »

وتكلم مصطفى مرعى بك اكثر من ساعتين، ثم طلب فؤاد سراج الدين باشا عدم نشر اقواله فى الصحف ، حتى ترد عليه الحكومة فى اليوم التالى !

***

وقبل ان ترد الوزارة فاجاها الاستاذ محمود محمد محمود بالبيان التـالى :

« اطلعت على ماادلى به حضرة صاحب المعـالى فؤاد سراج الدين باشا فى جلسـة مجلس الشـيوخ بالامس ، من ان استقالتى ترجع لسبب خاص شخصى ليس فى حل من ذكره .

وقد ادهشنى هذا القول من جانب صديقى معالى فؤاد سراج الدين باشا ، ذلك لانه سبق لى ان صرحت لمعاليه ، ومن بعـده لمعالى حامد زكى بك ، بانهما فى حل من ان يسردا عند الاجابة على سؤال مصطفى مرعى بك ، كافة الظروف التى احاطت باستقالتى

من رياسة ديوان المحاسبة ، ود فعتنى الى تقديم تلك الاستقالة، وانى ما زلت على رايى فى ذلك ، واترك لمعاليه تفصيل كل مايريد بسطه او بيانه .

على انه لم يعد خافيا بعد اليوم ، ان تلك الظروف فى جلتها ترجع الى ما اثير بسبب ما اثبته فى تقريرى خاصا بمصروفات مستشفى فؤاد الاول (المواساة) ، والى ما كنت المسه من قبل ، من قصور وزارة الحربية عن مواجهة بعض المخالفات التى كشف عنها الديوان لدى مراجعة مصروفات حملة فلسطين .

ولعل معالى فؤادسراج الدين باشا لم ينس بعد حديثنا بديوان المحاسبة فى ١٩ ابريل الماضى ، الذى بداته بالشكوى مما اعانيه من وزارة الحربية والذى احطته فيه علما بما تكشف للديوان من مخالفات ادارة مستشفى فؤاد الاول (المواساة) وموقفى من هذه المخالفات .

ولعل معاليه يذكر ايضا ان تصرفات ادارة المستشفى المذكور ، كانت كذلك موضع حديثى مع حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا عندما قدمت لرفعته خطاب استقالتى فى اليوم التالى .

« محمود محمد محمود »

***

وكهرب هذا البيان جو مجلس الشيوخ ، خصوصا بعد ان اباح فيه الاستاذ محمود محمد محمود لوزير الداخلية ان يذكر ماقال عنه معاليه انه ليس فى حل من ذكره ، لولا ان الوزير عرف كيف يتخلص من هذا الموقف حين احتمى بتقاليد مجلس الشيوخ التي لا يتفق معها الرد على ما ينشر فى الصحف ! !

وقدم انصار الحكومة طلبا بالانتقال الى جدول الاعمال . !

وفوجئت الوزارة بأن بعض الذين صوتوا ضـد اقتراحها كانوا ممن لم يعرف عنهم انهم معارضون مثل محمد علوى الجزار بك ، وعبد الجليل ابو سمرة باشا ، وعبد القوى احمد باشا ، وعبد الرحمن الرافعى بك وخذل اقتراح انصار الحكومة باكثرية ٥٦ صوتا ضد ٣٨

***

وقدم الدكتور ابراهيم بيومى مدكور ، اقتراحا بتاليف لجنة تحقيق برلمانية وتحدث محمود غالب باشا عن مهمة اللجنة المقترحة ، فذكر ان ما دار فى المجلس حول خمسة الالاف جنيه المأخوذة من مستشفى المواساة، لم يؤد الى معرفة الحقائق كلها ، ولايزال غير معروف ماقام بهمن اخذ هذا المبلغ ، من المجهودات فى سبيل الدعاية ، وهل صرف المبلغ كله مكافاة ، او بعضه لنفقات الدعاية ؟ ، فالامر لايزال فى حاجة الى مزيد من البحث والتحقيق ليستنير المجلس .

وتولى الدكتور ابراهيم مدكور شرح اقتراحه، فبين انه ينصب على تشكيل لجنة من الشيوخ المحترمين ، للتحقيق فى امرين : احدهما ما تم صرفه من مال مستشفى المواساة ، وقيل انه كان مقابل مجهود صحفى للدعاية ، ولم يقدم مستند بذلك وذكر ان الحكومة مسلمة بان فى هذا الصرف مخالفة للائحة المستشفى لان المبلغ صرف بغير استئذان مجلس الادارة ، وان هناك قولا آخر بان السوابق جرت بعدم الاستئذان ، ولذلك فهو يريد ان يتبين حقيقة الامر لا لانه يتمنى اتهام الابرياء ، بل لانه يتمنى ان تثبت براءتهم .

اما الامر الآخر ، فهو مسالة ذخيرة الجيش ، فقد اثيرت موضوعات مشترياتها خلال حملة فلسطين التى راجعها الديوان

وتبت من الاوراق الرسمية ان هناك تقارير متضاربة من المسئولين عن هذا الموضوع ، فلاجل ان يتبين الصحيح من الخطا ، يجب ان تتولى اللجنة البرلمانية التحقيق ، لان القائمين بهذا العمل متضاربون فى الراى ولانهم هم انفسهم يطلبون هذا التحقيق .

وقال فؤاد سراج الدين باشا :

« لقد تبين ان الاستجواب ليس موجها للحكومة وانما كان موجها لمستشفى المواساة وللقائمين على نفقات حملة فلسطين، اذن فإن مسئولية الحكومة الحاضرة ، ان الاستجواب قد فقد أساسه ولا يمكن لهذا المجلس الموقر . الذى عرف بانه يزن الامور بميزان الذهب ، ان يوافق على تاليف لجنة التحقيق المقترحة . لان قبول تاليف هذه اللجنة، اعتداء على الدستور ، وعلى مبدا الفصل بين السلطات ، وهو يرى انه ليس هناك تهم محددة تتناولها بالتحقيق ، ولا مستندات ترتكز عليها ، فليس هناك الا ما ورد فى اثناء المناقشة من اقوال منقولة عن الصحف او عن الاشخاص ، بينما الواجب ان يكون هناك أساس رسمى لتهم ووقائع معينة يتناولها التحقيق انه لم يسمع من احد الاعضاء انه يطلب التحقيق مع الحكومة . اذن فقد تبين ان هدف الاستجواب هو التحقيق مع مستشفى المواساة ورجال وزارة الحربية ولكن ماذا تحقق لجنة التحقيق ؟ ان ماقاله المستجوب لا يعدو ان يكون شائعات . هل هناك تهم محددة ؟ ان الحكومة لا تخشى التحقيق ولا يهمها ، فهو عن وقائع حصلت فى عهد غير عهدها ، وان صحت فهى وصمة عار فى جبين العهد السابق الذى استمر خمسة اعوام . ولو كان غيرنا فى محلنا لرحب بطلب الاقتراح . ولكنا نحرص على الدستور . اما سياسيا فليس

أحب على السياسى ان يسجل على العهد الماضى مخازيه ، ولكننا نضحى الكسب السياسى فى سبيل المحافظة على الدستور »

ومضى معاليه فقال : « ان موضوع الاستجواب هو تصرفات بدت من الحكومة وكان لها أثر فى استقالة رئيس الديوان ، ولكن يقترح الآن تأليف لجنة للتحقيق فى مسائل خارجة عن نطاق الاستجواب . فلم يكن اذن الاستجواب الا مناورة ، وهذا الطلب خارج عن موضوع الاستجواب . وهو الى جانب ذلك يجافى مبدا الفصل بين السلطات لانه يقصد به نزع التحقيق الذى تقوم به السلطة التنفيذية ، اى نزع عمل هو من صميم اختصاص السلطة التنفيذية . يضاف الى ذلك ان حق اجراء التحقيق قد بين الدستور حدوده .. فنص فى المادة ١٠٨ على ان الغرض منه الاستنارة فى مسائل معينة داخلة فى حدود اختصاصه ، فان كان الغرض من طلب تأليف لجنة التحقيق ، هو الحصول على بيانات ، فان هذه البيانات ستثبت فى تقرير ديوان المحاسبة الذى سيقدم للمجلس بعد اسبوعين . أما اذا أريد التحقيق مع الحكومة فان التقاليد فى فرنسا ـ التى يقضى دستورها كما هو الحال فى مصر بأن لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء ـ تمنع مجلس الشيوخ من اجراء التحقيق سياسيا مع الوزراء . »

واقترح العشماوى باشا احالة الموضوع الى لجنة الشئون الدستورية على وجه الاستعجال ، حتى لاتبحث المسألة ارتجالا !

وحدثت مشادة بين هيكل باشا وسراج الدين باشا ، لان الرئيس رفض ان يعتدى على حرية الراى ، فقال سراج الدين بصوت مرتفع : ارى ان المقعد يهتز من تحت الرئيس !

واحدث هذا التهديد لرئيس الشيوخ ضجة فى ارجاء المجلس وتبادلت المعارضة الشتائم مع الوزراء .

وقال هيكل باشا : « ان هذا الكرسى ، الذى تشرفت بالجلوس عليه للسنة السادسة ، ثابت ثبوت الطود . فالجالس عليه يؤدى واجبه فى كل الظروف ، فى حدود الدستور واللائحة الداخلية ، والتقاليد الكريمة التى جرى عليها مجلسكم الموقر »

وهدات العاصفة ، على ان تبدا بعد ان تقدم اللجنة الدستورية بحثها ، وشعر الوزراء بأن غالبية اللجنة ، ستؤيد تاليف لجنة التحقيق البرلمانية ..

***

وجمع النحاس باشا الوزراء فى جناحه بفندق سان ستيفانو مساء يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٥٠ وابلغهم انه تقرر اخراج هيكل باشا من مجلس الشيوخ ، وتعيين زكى العرابى باشا بدلا منه ، واخراج ابراهيم عبد الهادى ، ولطفى السيد باشا ومصطفى مرعى ، وعلى عبدالرازق باشا ، ونجيب اسكندر باشا ، واللواء احمد عطية باشا ، وغيرهم من المعارضين ، وتعيين عبد العزيز النحاس بك ، وحافظ بك الوكيل وامثالهما !

وقال رفعة النحاس باشا : ان بعض ذوى النفوذ زاروه عقب اثارة استقالة رئيس ديوان المحاسبة ، وطلبوا منه ان يحل مجلس الشيوخ ، وبذلك يتخلص من رياسة هيكل ويطرد زعماء المعارضة ، فقال لهم رفعته :

ـ هذا اجراء غير دستورى .. ثم اننى اذا وافقت اليوم على حل مجلس الشيوخ واخراج خصومى ... فسيأتى خصومى غدا ويحلون مجلس الشيوخ الجديد ، ويخرجون جميع انصارى ! ..

واخيرا تقرر قسمة البلد بلدين ، وذلك بانهاء رياسة هيكل باشا ، وابطال المراسيم التى صدرت سنة ١٩٤٤ ، واسقاط عضوية كل من طالب بتاليف لجنة برلمانية للتحقيق فى المسائل التى اثارها رئيس ديوان المحاسبة .

وقامت الدنيا وقعدت ! فقد تعهد رفعة النحاس باشا لرفعة حسين سرى باشا لما تولى الحكم بعدم المساس بهذه المراسيم ، واقرتها لجنة الشئون الدستورية باجماع الآراء وفى مقدمتهم الاعضاء الوفديون ، واعلن العرابى باشا ان المراسيم قانونية ، مادام المجلس قد أقرها ، بل ان الوزارة نفسها اقرت هذه المراسيم ونفذتها فعلا بتعيين وزرائها فى الاماكن التى خلت من المعينين بمقتضى هذه المراسيم !

واذاعت محطة الاذاعة الحكومية ان المراسيم وقعت ردا على الاستجواب الاخير !

ونشرت جريدة التيمس مقالا افتتاحيا بعنوان : « الوفديون يهزاون بالديموقراطية » قالت فيه :

« كان من المعتقد ، بعد ان حصل الوفد على غالبية ضخمة انه سيسعى للتعاون مع المعارضة ، لدعم الديموقراطية فى مصر . ولكن هذا الاعتقاد قد زال تماما بصدور مراسيم تعيينات الشيوخ وقد وصفت « الاهرام » هذا الاجراء بانه اثار سخط الراى العام . وقد ادت هذه المراسيم الى اخراج ابراهيم عبد الهادى باشا ، الذى كان زعيما للمعارضة ورئيسا للوزارة ، ورئيسا لديوان الملك .

واخطر من هذا كله ان هذا الاجراء جاء بعد مناقشة فى البرلمان فى مسائل الرشوة ، على ما اعترفت به محطة الاذاعة المصرية الحكومية نفسها .

ان هذه ضربة موجهة الى مبادىء الديموقراطية . ولقد كانت كلمة الديموقراطية ، هى الكلمة الغالبة على ألسنة خطباء الوفديين .

ولقداصبح اليوم فهمهم لمعنى هذه الكلمة محل شك كبير . »

***

واذاع زعماء الحزب الوطنى والاحرار الدستوريين والهيئة السعدية والكتلة الوفدية بيانا قالوا فيه :

« لم يبق بعد ذلك موضع للشك بأن الحكومة قد اتخذت اجراء باطلا غير شرعى ، عدوانا على السلطة التشريعية وتنكيلا بالمعارضة ، وفرارا من كشف الحقائق للناس ، بل انه ليشجع حماية المسئولين عن التلاعب بمال الدولة ، المستهترين برقابتها المستخفين بقوانينها !!

ان شر عهود الفساد والتحلل فى الحكم هى التى يتوارى فيها القانون ، ويقصر عن ادراك المرتكب . وأوغل فى الفساد والشر ان تنزل الحكومة نقمتها على الذين يشيرون الى مواطن التعفن لتداركها ، وابواب الشر لاغلاقها ، والهاوية التى لا دركا اسفل منها ، ان يرى الناس الجناة والادلة آخذة برقابهم وضحاياهم تستجير ولامجير ، ويطالب ممثلو الامة بأن يتأدبوا بالخرس والعمى ، فان ثارت ذممهم وتحركت أفئدتهم والسنتهم ، فويل لهم واقصاء وابعاد .

ان الحياة النيابية اذا فقدت حرية المنبر ، فقل عليها العفاء

ولقد طالب الشيوخ بالتحقيق فى امور خطيرة ، فيها ما يمس نظام الجيش وأرواح رجاله ، وصيانة عتاده ، وسلامة ماله ، فماذا يغضب الحاكم المستقيم من هذا ؟؟

لماذا لم تتقبلوا التحقيق البرلمانى فى مآسى الذخيرة ؟ .. واذا

كانت النيابة تتولى ، فى حكم سلطتها ، التحقيق الجنائى فما هو مصير المخالفات المالية الخطيرة ؟ ولماذا يحال بين البرلمان وتحقيقها ؟

ان الوزارة تثير الشك فى جدية اجراءاتها وتقتلع الثقة اقتلاعا من نفس الشعب بسلامة مقاصدها ، بل انها لم تترك ناحية واحدة من نواحى الحكم يتعزى الناس بها عن فساد سواها . فالذى يجرى فى الادارة يجرى فى السوق المالية وسوق القطن ويجرى فى القضية الوطنية . وهذه التدابير انما تعد الحياة النيابية لتكون على غرار خاص . فتغضى عن فضائح الحكم وتخرس عن النطق باسم المرتكب او الاشارة اليه ولو كانت آثار ما ارتكب تعرض حياة الجنود وطمانينتهم للضياع »

***

وثار الراى العام على هذا الاعتداء الخطير على الدستور ، وثارت صحف العالم كلها !

وارسل احد سفراء مصر برقية بالشفرة الى الحكومة ، ينصحها بأن تبحث عن طريقة لالغاء المراسيم الجديدة ، واعادة المراسيم القديمة . واقترح أن تعرض المراسيم الجديدة على مجلس الشيوخ فيقرر بطلانها ، وتعود الحالة الى ما كانت عليه !

وقال السفير : انه لايستطيع ان يطالب بالحرية لبلاده ، وحكام بلاده يلجأون الى وسائل الطغاة والمستبدين !

وارسلت الحكومة تقول للسفير : مالكش دعوة !

***

ووقعت حوادث كوريا ، وطلبت امريكا دعوة مجلس الامن ، وحدثت اتصالات بين سفراء امريكا وحكومات العالم ، للحصول على تأييدها . وابلغ بعض وزراء مصر المسئولين سفير امريكا ، ان مصر تنوى ان تقف بجانب المعسكر الديموقراطى .

وفي يوم ٢٨ يونيواجتمع رفعة النحاس باشا فى مكتبه ببولكلى بصلاح الدين (بك) وزير الخارجيــة وحامد زكى (بك) وزير الدولة ، وتم الاتفاق على ان تقف مصر بجانب المعسكر الديمقراطى

ودعا رفعة النحاس باشا الوزراء للاجتماع ، واجتمع المجلس فى الساعة الواحدة ولم يحضر الاجتماع كل من أحمــد حمزة ، وطه حسين ، واحمد حسين ، وابراهيم فرج ، ومحمد الوكيل، وزكى عبد المتعال ، لغيابهم فى القـــاهرة ولان المجلس دعى للاجتماع فجأة .

وتحدث النحاس باشا الى الوزراء فى الموقف . كما شرحه لهم صلاح الدين (بك) وتم الاتفاق بالاجماع على ان يعلن مجلس الوزراء انضمام مصر فى مسألة كوريا ، الى الجبهة الديمقراطية **ثم قال النحاس باشا** فى نهاية الجلسة :

ــ ان هذا القرار هام جدا ، ومن رايى ان ندعــو الوزراء المتغيبين فى القاهرة الى الاجتماع معنــا غدا ، حتى يصدر القرار بحضور جميع الوزراء

ودعى الوزراء المتغيبــون للحضـور الى الاســكندرية ، لتايد قرار الانضمام الى المعسكر الديمقراطى !

ثم حدث بعد الظهر تطور غريب !

فقد هبطت فكرة على فؤاد سراج الدين باشا ، فذهب الى النحاس باشا **وقال له :**

ــ من رايي ان نغطى مســألة مراسيم الشيوخ التى اثارت الراى العام باتخاذ موقف يثير تصفيق الشعب ويظهرنا بمظهر الوزارة القوية التى تقف امام الانجليز والامريكان .

وقال فؤاد سراج الدين باشا : ان هذا الموقف سيلقى تايدا شعبيا وسيجعل الناس يشبهونك بغـاندى حين رفض تايد

الحلفاء فى حربهم ضد المانيا واليابان ، وكان رده على الانجليز :
ـ اخرجوا من بلادنا !
ونسى سراج الوفد ان غاندى كان يقيم فى كوخ حقير ، اما النحاس فانه يقيم فى جناح فخم بفندق سان ستيفانو وسراى فى جاردن سيتى وقصر فى المرج .. وان غاندى ذهب مع عنزته الى السجن بعد اصدار هذا القرار .. والنحاس سيذهب مع سراج الدين الى رياسة مجلس الوزراء !
وقال النحاس باشا : ولكن الوقوف ضد امريكا وانجلترا سيقلب الدنيا علينا !
فقال سراج الدين : نحن لن نقف ضدهما .. ولكننا سنعلن الحياد !
وسأل النحاس : ولكن الوزراء وافقوا على ان نقف مع المعسكر الديمقراطى
فقال سراج الدين : سيب لى الوزراء !

***

واجتمع مجلس الوزراء فى صباح الخميس ، وقال النحاس باشا للوزراء :
ـ لقد بحثنا امس مسألة كوريا ، ولكنى رايت ان معظمكم كان مسافرا ، ولذلك انا عاوز اعرف رايكم ؟
فقال زكى عبد المتعال بك : لن يطلب منا فى هذه الحرب مال ولارجال .. ومن مصلحتنا ان ننتهز الفرصة وننضم الى الجبهة الديمقراطية ، وهو انضمام رمزى لن يكلفنا شيئا ، بل سيعود علينا بفوائد جمة ، فاننا نستطيع ان ناخذ فى هذه الحالة اسلحة ، ونستطيع ان نحصل على معونات مختلفة من امريكا .
فقال فؤاد باشا : وماذا استفدنا من الوقوف فى جانب

الديمقراطية ؟ اننا نطالب بالجلاء من سنين ، ولا من مجيب ونطالب بفتح باب المفاوضات وهم يماطلوننا يوما بعد يوم . انني ضد الانضمام الى المعسكر الديمقراطي . . ولو استدعى الامر الانضمام الى روسيا ، فأنا أؤيد هذا الانضمام ! لقد جاءت الاخبار بأن نهرو سيقف على الحياد ، فلماذا لا نقف الموقف الذي تقفه الهند ؟

فقال زكي عبد المتعال بك : ان رجل الشارع سيصفق لكم لو وقفتم على الحياد . . ولكنه سينسى هذا التصفيق يوم تضايقنا امريكا وبريطانيا . . ونحن هنا مجلس وزراء ، وظيفته البحث عن مصلحة البلاد ، لا البحث عن تصفيق رخيص !

وقال صلاح الدين (بك) : انه كوزير للخارجية يؤيد الدكتور زكي عبد المتعال

فقال النحاس باشا : طيب . . ناخد الاصوات

واخذت الاصوات فايدت الغالبية فؤاد سراج الدين ، وعارض صلاح الدين « بك » وزير الخارجية ، وطه حسين «بك» وزير المعارف ، واحمد حسين «بك» وزير الشئون الاجتماعية ، وزكي عبد المتعال بك وزير المالية ، وحامد زكي « بك » وزير الدولة . .

وقال النحاس باشا : سبعة ضد خمسة .. وانا انضم الى راى الغالبية

واتصل رفعة النحاس باشا بعد الاجتماع تليفونيا بحسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، وطلب منه ان يرفع الى جلالة الملك ، ان مجلس الوزراء قد وافق بالاجماع على الوقوف على الحياد !

وجلس رفعة رئيس الوزراء في مقعد غاندي بضع ساعات ، ثم لاذ بالفرار !

صورة تاريخية لحرم رفعة النحاس باشا


عام ١٩٥٠



النحاس باشا والسيدة قرينته صيف ١٩٥١



حرم النحاس باشا وصديقتها
حرم حيدر رستم باشا

اللورد كيلرن سفير بريطانيا وفى ذراعيه
رفعة النحاس باشا وحرمه فى عام ١٩٤٣

الفصل السادس

خياطة الست

وكان رفعته قبيل سفره الى اوروبا ضحية ضغط شديد لاخراج زكى عبد المتعال من الوزارة . وكان خاصة رفعته يقولون له : هذه هى فرصتك لذبح زكى عبد المتعال قبل ان يذبحنا جميعا !

وكان رفعته يرفض ثم يتردد ثم يقول : انا موش عاوز افتح على نفسى فتحة جديدة ! كفاية حكاية الشيوخ !

وفى بعض الاحيان كان رئيس الوزراء يفزع من هذا الضغط ويتوجس منه خيفة فيستدعى زكى عبد المتعال بك الى جناحه فى فندق سان ستيفانو ويقول له : ماتسبنيش لوحدى يازكى ! خليك معايا ! ارجوك تزورنى ! خليك دايما معايا !

وكان زكى عبد المتعال يزوره فى حجرة نومه بالفندق ويجلس معه الساعات يقص عليه القصص والاحاديث حتى ينام !

وكان رئيس الوزراء يقول له : انت ابنى يازكى ! وح تفضل ابنى ... بس اوعى تسيبنى لوحدى ... فاهم ... اوعى تسيبنى لوحدى !

وفى تلك الاثناء كان رفعته يشعر بالتعب ويشكو من الاجهاد ويرفض قراءة الصحف او الاوراق الرسمية .

وكان لايحضر الا الافراح والليالى الملاح !

وحدث أن دعى الى حضور حفلة زفاف شقيقه معالى محمد الوكيل بك وزير المواصلات . وبعد ان تناول العشاء امسك ببرتقالة من نوع « ابو صرة » وراح يقشرها بعناية ثم بدا ياكلها واقترب من رفعته أحد اخصائه وهمس فى اذنه قائلا :

– البرتقالة دى موش كويسة .. دى احسن ياباشا ، فامسك

بالبرتقالة الجديدة واكلها ثم قال:

ـ دى احسن فعلا .. انتعرفت ازاى ؟

فقيل لرفعته :

ـ البرتقالة الملساء دائما احسن من البرتقالة الخشنة !

فصاح رئيس الوزراء :

ـ طيب .. هاتوا طبق الفاكهة قدامى !

ثم بدأ رفعته يفرز البرتقال ويقول بصوت مرتفع : دى كويسة .. ودى وحشه .. دى كويسه .. ودى وحشة .

وانتهى المدعوون من الطعام وجلسوا ينتظرون رئيس الوزراء وهو يفرز البرتقال !

وفرغ رفعته من فرز طبق البرتقال وتأهب المدعوون للقيام ولكن رفعته صاح :

ـ هاتوا الطبق الثانى الى هناك !

واحضروا له الطبق الثانى ... وراح رئيس الوزراء يفرز البرتقال !

ثم الطبق الثالث فالرابع فالخامس ! ..

وشعر الوزراء بعد هذا الحادث بأن رفعته فى حاجة الى الاستشفاء فايدوا سفره الى الخارج والحوا على رفعته فى السفر .

وقبيل سفر النحاس باشا الى أوربا ، زار الدكتور زكى عبد المتعال رفعة النحاس باشا فى جناحه بفندق سان ستيفانو ، وابلغه ان مصلحة الضرائب بحثت مذكرة مدام اندريه ، وهى خياطة صاحبة العصمة حرم رئيس الوزراء وان أقل تخفيض يمكن اتخاذه هو تخفيض الضرائب من ٢٤ الف جنيه الى اربعة آلاف جنيه ، فقال النحاس باشا : ده تخفيض عظيم ... دى حاجة عال ! وشكر رفعته وزير المالية .

ولما خرج زكى عبد المتعال بك من عند رئيس الوزراء ، خرج معه معالى الدكتور حامد زكى وودعهما رفعته حتى المصعد ، وعند ذلك تقدمت حرم رئيس الوزراء من وزير المالية ، وقدمت له مذكرة وهى **تقول امام زوجها:**

ـ انا موش واخده عموله على الطلب ده !

فقال زكى بك :

ـ العفو يا هانم !

وكانت المذكرة خاصة بتخفيض الضرائب المفروضة على محل « سيستو فارس » تاجر الفراء المشهور . الذى تتعامل معه حرم رئيس الوزراء .

***

ولم تكن هذه هى مسائل الضرائب الوحيدة ، التى اثيرت . فقد حدث ان استدعى النحاس باشا وزير المالية **وقال له :**

ـ ازاى « تدفعوا » مدام منيس ضرائب !

فقال زكى بك :

ـ مدام منيس مين ؟ ؟

فقال النحاس باشا :

ـ مدام منيس . اللى بتدلكنى ... ازاى تطالبوها بضرائب؟ ده موش كلام ! دى ست غلبانه !

واعطى رئيس الوزراء وزير المالية مذكرة قدمتها مدام منيس لرفعته .

***

وذهب وزير المالية الى مكتبه وقرا المذكرة .. فاذا الضرائب ليست مطلوبة من مدام منيس وانما مطلوبة من زوجها المسيو منيس ، وهو صاحب مصنع لتقطير الكحول !

ورفض الوزير تخفيض الضريبة !

***

وسافر رفعته الى باريس ، ودهش احد كبار الاخصائيين الفرنسيين من ان رفعته لايلبس نظارة عند القراءة برغم كبر سنه ، وامره بأن لايقرأ الابنظارة .

ونصحه الاطباء بأن يذهب الى فيشى وكتبوا له خطابات لاطباء فيشى يشرحون فيها حالة رفعته الصحية ويقترحون العلاج ولما عاد رفعته الى فندق جورج سانك **قالت له السيدة قرينته :**

ـ بلاش فيشى .. محمود ابوالفتح رايح اكس ليبان فنروح معاه!

وقال النحاس باشا : ولكن الدكاتره قالوا فيشى !

فقالت حرم رئيس الوزراء : لا .. اكس ليبان احسن !

فقال رئيس الوزراء : دول كتبوا الجوابات خلاص لدكاترة فيشى!

فقالت حرم رئيس الوزراء : قول لهم يغيروا الجوابات !

واتصل رفعة رئيس الوزراء تليفونيا بالاطباء وقال لهم : ان العائلة تريد الذهاب الى اكس ليبان ولا تريد الذهاب الى فيشى . فارجوكم ان تغيروا الخطابات الى اسماء أطباء اكس ليبان !

ودهش الاطباء .. وغيروا العناوين .

***

وفى اكس ليبان حدث ضغط غريب على رئيس الوزراء !

قيل له ان زكى عبد المتعال وضع قائمة سوداء باسماء انسباء رفعته حتى يقطع عيشهم ويمنعهم من الاتجار !

وقيل لرفعة رئيس الوزراء انه ليس حراما ان تشتغل صاحبة العصمة زوجته بالتجارة ، فان السيدة خديجة زوجة النبى كانت تتاجر ايضا !

وارسل فؤاد سراج الدين باشا الى رفعته يقول ان زكى عبد المتعال يقيم العراقيل فى طريق الوزارة وانه يثير الازمات

ويحـــاول ان يكون بطلا فى كل جلسـة من جلسات مجلس الوزراء
وشعر رفعتـه فى اكس ليبان بضغط شـديد لاخراج وزير المالية ولكنه قاومه بعض الشيء الى ان سافر الى جنيف .. وفى جنيف استسلم رفعته للضغط وقرر اخراج زكى عبد المتعال !

ولمـا عاد رئيس الوزراء الى الاسكندرية عانق زكى عبد المتعال بك فى حجرة كبير الامنـاء بقصر راس التين وطبع على وجهه قبلة حارة ، واستنتج المطلعـون من هـذه القبلة انه سيخرج زكى عبد المتعال من الوزارة !

وكان المطلوب من النحاس باشا ان يعـين فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للمالية .

وعـارض رفعته فى اول الامر ثم خضع ..

ثم قال ان هناك اعتراضا على تعيـين سراج الدين باشـا وان المطلوب هو تعيين شخص يفهم فى الشئـــون المـالية مثل زكى عبد المتعال !

فقيل لرفعته : عبد الجليل العمرى دكتور مثل زكى عبد المتعال ويفهم فى الشئون المالية احسن من زكى .

***

وحـدث عقب عودة النحاس باشا من اوربا ، ان تقدم مندوب رفعتـه الى الجمارك باقرار ذكر فيه ان رفعـــة النحاس باشا احضر معـه مائة وثلاثين حقيبة لايزيد ثمن مافيهـا من البضائع على مائتى جنيه !

اى ان قيمة محتويات الحقيبة الواحـــدة لاتزيد على ٥٤٫ قرشا ! ..

كما جاء فى الاقرار ان لرفعته صناديق ضخمـــة من الخشب زنتها عشرة اطنـــان ، وتحتوى على اثاث وستة اطقم اوبيسان ونجف ، ولا تزيد قيمة هـذه البضائع جميعا على خمسمائة جنيه

مع أن ثمن الطقم الواحد من الاوبيسان لايقل عن ألفى جنيه

وقال موظفو الجمارك أن مسألة الحقائب قد تمر بسلام ، باعتبار أنها حقائب شخصية لرئيس الوزراء ، ولكن الصناديق الضخمة ، التى تبلغ زنتها عشرة أطنان لايمكن أن تمر دون ضجة فانها لو كانت تحتوى على خشب كسر لاثاث فاخر ، فان قيمتها ستزيد على خمسمائة جنيه ..

واضاف رجال الجمارك الى ذلك أن دار « أخبار اليوم » تراقب مسألة الحقائب . وانها لن تترك هذه المسألة تمر !

فاقتنع مندوب رئيس الوزراء ، ورفع تقدير قيمة مافى الصناديق من خمسمائة جنيه الى ألف وخمسمائة جنيه

وقدر موظفو الجمارك البضائع ، التى فى الحقائب المائة والثلاثين ، والاثاث الذى فى داخل الصناديق بمبلغ اجمالى قدره ألف وسبعمائة جنيه !

وتقاضوا رسوما عن هذا المبلغ قدرها سبعمائة وعشرون جنيها ، اى حوالى ٤٠ ٪ من الثمن ، الذى قدره مندوب رئيس الوزراء .

***

وغضبت حرم رئيس الوزراء من هذا التقدير .

وذهب مندوب رئيس الوزراء ، وهو البكباشي وصفي بك رئيس حرس الوزارة مرة أخرى الى ادارة الجمرك ، وقال للموظفين : ان حرم رئيس الوزراء تحتج على هذه الرسوم . ورئيس الوزراء يؤكد أن مجموع مشترياته ومشتريات السيدة قرينته من أوروبا لاتزيد على ٣٠٠ جنيه !

٣٠٠ جنيه بضائع فى ١٣٠ حقيبة وفى صناديق أخرى زنتها عشرة أطنان !

وطالب الموظف الكبير برد الفرق !

فرفض رجال الجمارك !

واتهم الذين حول رفعة النحاس باشا وزير المالية بأنه هو الذى شجع رجال الجمارك على هذا العمل غير اللائق ٠ ٠ واشتدت الحملة على الدكتور زكى عبد المتعال ٠

***

واجتمع مجلس الوزراء فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاحد ٢٩ أكتوبر وحضر الاجتماع جميع الوزراء ماعدا عبد الفتاح الطويل باشا والدكتور طه حسين بك ٠

وبدا المجلس يبحث المسائل المدرجة فى جدول الاعمال ٠ ٠ تعيين سنى اللقانى بك عضوا فى بنك التسليف وتجديد تعيين على ماهر وحسين سرى وبهى الدين بركات وعبد الحميد بدوى فى مجلس جامعة فؤاد وتخصيص أرض للاذاعة ٠ ٠

وفجاة صاح رفعة النحاس باشا موجها كلامه الى وزير المالية:

– قول لى يا زكى ٠٠ عملت ايه فى حكاية مدام اندريه ؟

فقال زكى بك عبد المتعال : مدام اندريه مين ؟

فقال النحاس باشا : مدام اندريه الخياطة ٠٠ خياطة الست ! أنا موش قلت لك تسوى حكاية الضرائب بتاعتها ٠ ٠

فقال وزير المالية : دى سويت يا باشا !

فقال النحاس باشا : لا ٠ ٠ ماسويتش ! دى بتيجى عندنا فى البيت كل يوم ، وتقعد تعيط لى ! أنا موش قلت لك ان دى خياطة الست ٠ ٠ وان الست مهتمة بها ؟ الدنيا كلها مقلوبة على دماغى بسبب الحكاية دى ! لازم تسوى مسالة الضرائب ، وتريح دماغى

فقال وزير المالية : الضريبة المطلوبة من مدام اندريه يا باشا كانت ٢٤ الف جنيه ، ثم خفضت الى تسعة آلاف جنيه ثم خفضت

للمرة الثالثة الى أربعة آلاف جنيه! أربعة آلاف جنيه بس عن ست سنوات ! يعني ٦٥٠ جنيه عن كل سنة ! ودى أكبر خياطة فى مصر ، وبتاخد ٨٠ جنيه عن الفستان الواحد ! والتقدير ده اقل تقدير ممكن

فقال النحاس باشا : هى موش عاوزه تدفع أكتر من ٥٠٠ جنيه !

فقال وزير المالية : ده موش ممكن ياباشا ! ده مستحيل ! · ٥٠٠ جنيه عن ست سنوات يعنى ٨٥ جنيه فى السنة ! أكبر خياطة تدفع ازاى ٨٥ جنيه فى السنة ! ثم دى مسالة موش فى يد وزير المالية · دى مسالة ضرائبية لها لوائح ولها قانون ·

فقال النحاس باشا : دى بتقول انها مظلومة وان الضرائب بتضطهدها لانها خياطة الست !

فقال وزير المالية : المسالة ياباشا معروضة الآن على القضاء واذا كانت مدام اندريه مظلومة فسينصفها القضاء · واذا قال القضاء ماتخدوش منها فلوس موش ح ناخد منها ولا مليم · واذا حتى قال اعطوها فلوس ، نعطيها ! ·

***

وسكت النحاس باشا لحظة ثم قلب أوراق جدول اعمال مجلس الوزراء ·

واعتقد الوزراء أن رفعته سينتقل الى المسالة التالية فى جدول الاعمال !

ولكن المسالة التالية لم تكن واردة بجدول الاعمال فقد قال **رفعته** : ازاى يازكى ترقى اللى حبس احمد الوكيل ! ده شىء خطير ! الست زعلانه خالص

فقال وزير المالية : رفعتك تقصد عزيز بحيرى ؟

فقال النحاس باشا : أيوه الموظف بتاع الضرائب اللى كان

عاوز يحبس أخو الست !

فقال وزير المالية : ياباشا ده موظف صغير ، ثم انه موظف كفء ونزيه ، والشركات بتجري وراه . فلا يمكن أن اتخطاه فى الترقية ، بينما نحن فى أشد الحاجة الى الموظفين الاكفاء النزهاء .

فقال النحاس باشا : لازم تلغى الترقية دى ! ده ظلم أخو الست .. ظلمه .. ده هو اللى بلغ عنه !

فقال وزير المالية : ياباشا اللى بلغ على احمد الوكيل هو مدير المصلحة فؤاد لطفى بك ،أما عزيز بحيرى فكان أيامها موظفا صغيرا درجة خامسة . كان مساعد مأمور ضرائب عابدين .. بل أنا أفرض جدلا أنه قام يومها بواجبه وبلغ ضد احمد الوكيل ، فكيف نجازيه على تأدية واجبه ، كيف يضطهد رئيس الوزراء ووزير المالية موظفا كفئا ونزيها لانه أدى واجبه ؟ .

النحاس باشا : لازم تلغى الترقية دى ! دى مسألة خطيرة! ازاى اللى كان عاوز يحبس أخو الست يترقى وانا رئيس وزارة؟

فقال زكى عبد المتعال بك :

— ده اترقى من عشرة أيام ياباشا . وابلغ له قرار الترقية من عشرة أيام!

فقال عثمان محرم باشا :ممكن قانونا الغاء الترقية بعد ابلاغها للموظف . القانون يسمح للوزير بسحب الترقية من الموظف مالم يمض على صدور القرار ٦٠ يوما !

فقال زكى عبد المتعال : أنا كنت مستشار الرأى بوزارة المالية عدة سنوات .. وعمرى ماسمعت عن القانون ده ! عمرى ماسمعت ان وزير سحب الترقية من موظف بعد أن أبلغ القرار

الوزارى ووقع على التبليغ بامضائه ! ٠

فقال حامد زكى بك : أعتقد أن هذا ممكن قانونا !

فقال زكى عبد المتعال بك : أنا لاأتصور أن هذا ممكن !

فقال النحاس باشا : شوف لك طريقة ! ٠ ٠ ازاى يترقى وانا رئيس وزارة ، الراجل اللى كان عاوز يحبس أخو الست ! والآن ننتقل الى جدول الاعمال٠

***

وانتقل المجلس الى باقى جدول الاعمال ٠ ٠ الاستيلاء على سبعة بيوت فى الاسكندرية ومدينة الاسماعيلية والزقازيق ٠

واحالة اميرالاى الى المعاش ومسائل خاصة بالمدرسين المنتدبين واجل بعض مسائل بناء على اقتراح من الاستاذ غنام

وانتهى المجلس ووقف النحاس باشا

وقبل أن يدخل مكتبه سحب زكى بك عبد المتعال من يده ووقف يتحدث معه فى أحد الاركان **وقال له** :

ـ المسائل دى مهمة جدا يازكى ٠٠ حكاية مدام اندريه دى مهمة خالص ٠٠ اهم مما تتصور ! أما حكاية عزيز بحيرى فدى مسالة تمس الست ٠ يعنى فيها مساس بشخصى ! ٠ انت تحب ان شخصى يتمس يازكى ؟ ٠

فقال زكى بك : احنا كلنا نفدى شخصك برقابنا ياباشا٠٠ انما دى مسائل صغيرة ،مالهاش دعوة بشخصك !

فقال النحاس باشا وهو يدخل مكتبه : دى بتمس الست٠٠ ولما تمس الست يعنى تمسنى أنا كمان !

وعاد زكى عبد المتعال بك الى مكتبه ورفض أن يخفض ضريبة مدام آندريه ، خياطة الست ،ورفض أن يلغى القرار الوزارى بترقية الاستاذ عزيز بحيرى من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية

***

ومضى أسبوع . . واجتمع مجلس الوزراء فى صباح الاحد ٥ نوفمبر .

واعتقد بعض الوزراء ان رفعة النحاس باشا سيثير مسألة الخياطة ومسألة ترقية الاستاذ عزيز بحيرى ، ولكنه لم يفعل وتهامس الوزراء بأن رفعته قد نسى !

وبدأ المجلس يبحث المسائل المدرجة فى جدول الاعمال .. مذكرة وزارة الخارجية بشأن قبول الاستفادة الفنية من برنامج النقطة الرابعة لمشروع الرئيس ترومان ثم دعوة البرلمان للاجتماع ثم اختيار لجنة وزارية لاعداد خطاب العرش ..

ثم دق جرس التليفون !

وسمع الوزراء صوت صاحبة العصمة حرم النحاس باشا وهى تتكلم بلهجة عصبية .

وفجاة تغيرت ملامح وجه رفعة النحاس باشا وظهرت عليه علائم الغضب والتفت الى الدكتور زكى عبد المتعال وقال :

– ازاى ده يحصل ؟ دى مسالة خطيرة !

واتجهت عيون الوزراء الى وزير المالية ليراقبوا أثر انفجار رئيس الوزراء على ملامحه !

وانفجر رئيس الوزراء لا فى وزير المالية ولكن فى وزير الاشغال !

فقد صرخ النحاس باشا فى وجه عثمان محرم باشا وقال :

– ازاى ياعثمان باشا تقطعوا الميه والنور عن الست ؟

الست فى بيت المرج دلوقتى . وبتشتكى انكم قطعتم عنها المية والنور ! ده موش كلام ! ده مايصحش ! الست زعلانه خالص !

واتجهت انظار الوزراء الى عثمان محرم باشا الذى بهت وسكت ولم يتكلم !

فقال النحاس باشا : بس شاطر كل يوم تكلمنا عن الميه

والنور .. الست بتقول انهم قطعوا عنها الماء والنور ! هى بتكلمنى دلوقتى وزعلانة !

فقال عثمان باشا : النهارده الاحد ياباشا . ومصلحة النور اعتادت قطع النور لمدة ساعة من باب الاقتصاد يوم الاحد .. ساعة واحدة ويرجع النور !

فقال النحاس باشا : ازاى ساعة ؟ ازاى الست تقعد ساعة من غير ماء ونور ! ده موش كلام ! واذا كانوا قطعوا النور .. ليه يقطعوا الماء !

فقال عثمان باشا : ان الكهرباء تدير طلمبات المياه .. والتعطيل ده لمدة ساعة بس ! وهذا يحدث فى كل مكان فى القاهرة كل يوم احد ..

فقال النحاس باشا : لا .. لا .. لازم ترجعوا الماء والنور !

فقال عثمان باشا : حاضر اناح اصدر امر لمحمد على حسين (مدير مصلحة الكهرباء بالنيابة) علشان يوصل الكهرباء ، وبلاش عطلة الساعة دى !

فانفرجت اسارير رفعة النحاس باشا **وقال فى التليفون :**

ــ سمعتى يارفعة الهانم! عثمان باشا بنفسه ح يكلم محمد على حسين علشان يرجعوا الماء والنور ! خلاص ماتزعليش يارفعة الهانم ! انت سمعتى يارفعة الهانم بودنك هوه قال ايه !

واقفل النحاس باشا التليفون ..

وقام عثمان محرم باشا الى التليفون واصدر امره باعادة الماء والنور الى القاهرة حتى لايحرم بيت حزم رئيس الوزراء فى المرج من الماء والنور لمدة ساعة !

واستانف مجلس الوزراء النظر فيما لديه من المسائل الخطيرة .

***

وفوتح الدكتور عبد الجليل العمرى فى تولى وزارة المالية بدلا من زكى عبد المتعال بك فاشترط عدة شروط وهى :

١ — ان يبقى وزيرا مستقلا ولا يدخل الوفد .

٢ — فرض ضريبة الصادر على القطن حتى تمتص الاموال من السوق ، وبذلك تهبط اسعار الحاجات

٣ — ان توقف الاستثناءات

وقبلت شروط العمرى بك

ووافقت الدوائر المطلعة على تعيين العمرى بك مادام رئيس الوزراء يقول انه لا يستطيع التعاون مع زكى عبد المتعال بك

وبحث النحاس باشا عن عزرائيل الوزارة معالى عثمان محرم باشا وكلفه زيارة زكى عبد المتعال بك وان يطلب منه الاستقالة بكياسة !

وكان ذلك بحضور حرم رفعة رئيس الوزراء وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف محمود باشا .

وقال عثمان باشا : ولكن زكى قد يشك فى الامر .

فقال عبد اللطيف محمود باشا : انا ح اكتب استقالتى وانت اكتب استقالتك .. واعرض الاستقالتين على زكى فيقتنع !

واعجب النحاس باشا بذكاء عبد اللطيف **وقال :**

— مضبوط ! .. خلاص ياسيدى موش ح يشك ولا حاجة

ونشرت آخر لحظة صباح يوم الجمعة نبأ اخراج زكى عبد المتعال من الوزارة

***

وفى منتصف الساعة العاشرة من صباح السبت زار عثمان باشا زكى بك فى عوامته **وقال له** :حاولت الاتصال بك تليفونيا أمس ، ولكنك كنت قد رفعت السماعة !

فقال زكي بك : انني ارفعها عادة بعد الساعة العاشرة !

فقال عثمان باشا : وحضرت بعد ذلك ، فقيل لى انك نائم !

فقال زكي بك : فعلا . . . كنت نائما !

فقال عثمان باشا : تذكر ، عقب عودة النحاس باشا من اوربا ، انك اقترحت ان يضع جميع الوزراء استقالاتهم بين يدى رفعته حتى يستطيع تعديل وزارته ، كما يحدث فى كل بلاد العالم . وان النحاس باشا يومها قال انه لا يريد تعديل الوزارة ، ولكنه اليوم عدل عن هذا الراى ، ويريد تعديل الوزارة ! فانا كتبت استقالتى و عبداللطيف محمود كتب استقالته واخرج عثمان باشا الاستقالتين ! !

فقال زكي عبد المتعال بك : ده شغل عمد يا باشا ! ما يصحش الحركات دى ! استقالتك واستقالة عبد اللطيف محمود بك دى استقالات صورية ، والجرائد كتبت النهاردة كل حاجة .. كتبت انه مطلوب اخراجى انا بالذات . وانت تعرف انى غير متمسك بالوزارة وقد استقلت مرتين ، وابلغت النحاس باشا عدة مرات استعدادى للاستقالة ، ولكن الوضع اليوم قد تغير ، فانا افهم ان يستدعى النحاس باشا وزراءه ويطلب منهم ان يضعوا استقالاتهم بين يديه فيقدموها على الفور ، اما ان تنشر كل الصحف انه مطلوب اخراجى . وان تاتى عندى فتطلب منى ان اقدم استقالتى فهذا ما لا اقبله ، والوزير الذى يقبل هذا الوضع اما انه غير نزيه او غير كفء .. وانا لست واحدا من الاثنين ، انى ارفض ان اقدم استقالتى بهذه الطريقة .. انت اشتغلت وزيرا مع سعدوعدلى وثروت .. فهل كانوا يعاملون وزراءهم بهذه الطريقة ؟ دى طريقة عمد يا باشا .. وانا لن استقيل !

فقال عثمان محرم باشا : يبقى ما فيش غير اقالة الوزارة !

فقال زكى بك : ولماذا تقال الوزارة كلها بسببى ؟

فقال عثمان باشا : اقصد ما فيش غير اقالتك انت من الوزارة!

فقال زكى بك : مرحبا بالاقالة ! ولكن يا باشا لازم تعرف ان الاقالة يجب ان تكون مسببة ! يجب ان تذكروا سبب اخراجى فى كتاب الاقالة !

فقال عثمان باشا : يا اخى اكتب استقالة وريحنا ! وان كنت عاوز حاجة اشترط فى الاستقالة انهم يعينوك فى وظيفة تانية زى ما عمل مرسى فرحات !

فقال زكى بك فى دهشة : مرسى فرحات كتب فى خطاب استقالته انه عاوز وظيفة ؟

فاجاب عثمان محرم باشا : ايوه طلب اعادته للقضاء

واخرج وزير الاشغال من جيبه خطاب استقالة مرسى فرحات بك وعرضه على زكى بك

فقال زكى بك : وهل ترضى لكرامتى هذا يا باشا ، وانت فى سن والدى ؟ اننى افضل ان اموت من الجوع على ان اقدم مثل هذا الطلب ، انا لا اريد وظيفة ، ولن استقيل ، وارحب بالاقالة !

فقال عثمان باشا : الاقالة يازكى موش كويسة ! الاستقالة احسن ! موش كان اكرم واحسن للنحاس باشا ان يستقيل سنة ١٩٤٤ بدال ما يقال ؟ دى الاقالة بهدلة !

فقال زكى : الاقالة تبقى بهدلة لما يكون لها سبب ! اما انا فلا اعرف سببا واحدا لاقالتى ، ولكن ربما يكون عندكم انتم اسباب لا اعرفها !

وانصرف عثمان محرم باشا

***

وبعد ان تم الاتفاق على تعيين العمرى بك وزيرا للماليـــة ، ذهب اخصاء رئيس الوزراء الى رفعتـه وقالوا له ان العمرى مدير شركة اندرسون وكلايتون لتصدير الاقطان وان هـذه الشركة تبيع اقطانها ، وبذلك ادت الى هبوط اسعار القطن ، لانها تبيع بسعر مرتفع لتشترى ، بعـد دخول العمرى بك الوزارة وفرض الضريبة ، بسعر منخفض !

وذهب النحاس باشا الى اصحاب الشان واقترح تعيين فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للمالية بسبب هـذا الحادث فقيل لرفعته : لا !

فقال : لمدة شهرين فقط حتى اجد وزيرا للمالية !

فقيل له : شهر واحد !

فقال : شهر واحد !

وعين فؤاد سراج الدين باشا وزيرا للماليـــة بدلا من زكى عبد المتعـال

ووزعت حرم رفعة رئيس الوزراء الحلوى واكواب الشراب !

وقال فؤاد باشا :

ـ موش قلت لكم ندبحه ، ونبقيه جالسـا على الكرسى . . ثم ننتهز الفرصة وندفنه بغير تشييع جنازة !





في اسبوع البر عام ١٩٤٢



النحاس باشا على بلاج سيدي بشر مع صغار السباحين عام ١٩٣١



فى الصف الاول ..
الآنسة أم كلثوم والنحاس باشا والسيدة حرمه وفؤاد
سراج الدين باشا فى احدى حفلات ام كلثوم عام ١٩٤٢


عام ١٩٥١

الفصل السابع

آخر واحد !

وشعر الوزراء بأن رفعة النحاس باشا كان يتأثر برأى آخر زائر ، ولذلك كان كل منهم يحرص على ان يكون الزائر الاخير !

وكان ثانى من اكتشف هذه الثغرة ، هو زكى عبد المتعال بك وزير المالية ، اما الاول فهو فؤاد سراج الدين باشا !

وكان زكى بك يزور النحاس باشا قبل جلسات مجلس الوزراء ، ويقنعه بالمسائل التى يريد تمريرها ، فاذا اجتمع مجلس الوزراء تحمس رفعة النحاس باشا لهذه المسائل ، وصاح فى الوزراء المعارضين : انا خلاص اتفقت على هذه المسألة ومافيش مناقشة . . ننتقل الآن الى المسألة التالية فى الرول !

ويقول بعض الوزراء : ان زكى عبد المتعال كان ينسى فى بعض الاحيان زيارة النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ، او يتشاغل عن مقابلته ، فاذا اجتمع مجلس الوزراء ولمح وزير المالية معارضة من بعض الوزراء ، التفت الى النحاس باشا **وقال** :

ـ انا متفق معاك يا باشا على المسألة دى !

فيقول النحاس باشا :

ـ تمام انا وافقت خلاص ! مافيش مناقشة !

ويقول الوزراء : ان زكى بك استغل ضعف ذاكرة رئيس الوزراء عشرات المرات ، ليمرر المشروعات التى كان يعارضها غالبية الوزراء !

وقد حدث عند اعداد البنك المركزى ، ان اعد زكى بك مذكرة من صورة واحدة ، وزار النحاس باشا قبيل جلسة مجلس

الوزراء ، واطلعه عليها واخذ موافقته .

واجتمع مجلس الوزراء وبدأ ينظر فى الرول ، وغادر سراج الدين باشا الاجتماع ليذهب الى التواليت .

وفجاة صاح النحاس باشا : اعرض المذكرة يا زكى !

فبدا زكى بك يقرأ للوزراء مذكرة انشاء البنك المركزى

وهنا عاد فؤاد باشا الى مقعده ، والتفت الى النحاس باشا وساله :

ـ انتم بتتكلموا فى ايه ؟

فقال النحاس باشا : فى البنك المركزى !

فؤاد : ولكن هذا الموضوع غير موجود فى الرول ! وده موضوع خطير يحتاج الى دراسة ، وكان يجب ان توزع علينا مذكرته لندرسها بعناية !

النحاس : انا خلاص اتفقت مع زكى والمجلس وافق . . . ننتقل للمسألة التالية فى الرول !

وعرف الوزراء سر زكى عبد المتعال ، فكانوا يذهبون سرا الى رفعة النحاس باشا قبيل اجتماع مجلس الوزراء ، ليحميهم كما كان يحمى زكى عبد المتعال من المعارضات !

وكان كل منهم يذهب من وراء زميله .. وحدث فى احدى السهرات التى جمعت كل الوزراء ، ان استاذن كل واحد من زميله فى الانصراف ، لانه متعب ويريد ان ينام !

وبعد دقائق وجد جميع الوزراء انفسهم امام بيت النحاس باشا!

***

ولما قرر فؤاد سراج الدين اخراج زكى عبد المتعال حرص على ان لا يتركه وحده مع النحاس باشا ، فكان يلازم النحاس باشا كظله ، واذا اضطر الى الانصراف ، كانت حرم رئيس الوزراء تدخل المجلس مع زوجها ووزير ماليته ، فاذا اضطرت الى

الخروج ، ارسلت مكانها ارملة حيدر رستم باشا ، او احدى سيدات الاسرة ، حتى لا يترك رئيس الوزراء وحيدا مع وزير ماليته !

واكتشف احمد حسين باشا مؤخرا ، الثغرة التى يمكن منها تنفيذ اهداف الوزراء ، فذهب الى رفعة النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ، واخبره بانه وضع مشروع قانون بفرض حد ادنى لاجور عمال الصناعة هو ٢٥ قرشا ، ولاجور عمال الزراعة هو ٢٠ قرشا .

ولما كان رفعة النحاس باشا عادة يقتنع دائما براى آخر وزير يجتمع به .. فقد حرص احمد حسين باشا على ان يقابل النحاس باشا قبل اجتماع مجلس الوزراء ليقنعه بهذا المشروع . وتحمس النحاس باشا للفكرة ، وخاصة عندما قال له احمد حسين باشا ان هذه الفكرة ستكسب لرفعته تأييد جميع العمال والفلاحين !!

***

واجتمع مجلس الوزراء برياسة النحاس باشا فى صباح الاحد ٤ مارس سنة ١٩٥١

وكان الجو مكهربا فى الجلسة

فقد تهامس الوزراء بان الدكتور طه حسين باشا وزير المعارف لم يحضر الجلسة ، وانه استقال لخلاف وقع بينه وبين فؤاد سراج الدين باشا على ميزانية وزارة المعارف !

وكان الطويل باشا قد حضر الجلسة بعد ان سحب استقالته من الوزارة احتجاجا على تدخل سراج الدين فى شئون وزارته

وبعد ان بحث مجلس الوزراء مسألة مراكش ، والاتفاق التجارى مع بولونيا وتعيين مدير مصلحة الارصاد الجوية ، وقف مصطفى نصرت باشا وابراهيم فرج باشا وقالا انهما ذاهبان الى الكاتدرائية الانجليزية لشهود الاحتفال لتخليد ذكرى قتلى

الحلفاء فى الحرب الماضية .

وفوجىء الوزراء بالنحاس باشا يقول : احمد حسين وضع مشروعا عظيما وانا وافقت عليه !

وقال احمد حسين باشا . ان مشروعه هو ان يكون الحد الادنى لاجر الصانع فى مصر ٢٥ قرشا واجر الفلاح هو ٢٠ قرشا .

وثار الوزراء فى وجه احمد حسين ، وقالوا له : ماهذا ؟ ما هذا ؟ .

وقال الدكتور حامد زكى باشا : ان هذا القانون يخالف مبدا العرض والطلب ! وانه يقول ذلك بصفته استاذا فى الاقتصاد !

فقال احمد حسين باشا : وانا ايضا استاذ فى الاقتصاد ! فقد درست الاقتصاد فى كلية الزراعة خمس سنوات ! وانت تتكلم يا معالى الوزير بعقلية سنة ١٧٧٠ ، يعنى عقلية ١٨٠ سنة مضت ! هذا الكلام لم يعد له وجود فى الاقتصاد الجديد ! والا فلماذا لاتتركون شركة الترام لنظرية العرض والطلب ، فترفع اجرة الركوب الى خمسة قروش نظرا لكثرة الراغبين فى الركوب وقلة عدد الاماكن ! او تتركون القصابين يرفعون سعر اللحم نظرا لكثرة الطلب وقلة اللحم !! هذا كلام الاقتصاديين زمان . اما الآن فنحن فى دنيا جديدة لها اقتصاد جديد ! . .

وصاح الدكتور حامد زكى : ان افكارى الاقتصادية جديدة جدا ! واننى اعرف آخر نظريات الاقتصاد !

وصرخ عبد اللطيف محمود : انت وزير احمر !

فقال احمد حسين : يعنى شيوعى !

فصاح عبد اللطيف محمود : هذه افكار شيوعية ! هذه افكار خطرة ! انك تريد ان تقلب نظام هذا البلد !

فصرخ احمد حسين : انت الذى ستجىء بالشيوعية ،

بأفكارك هـــذه ! والله لو اجر الشيوعيون وزيرا يعمـــل على التمهيد لهم لما وجدوا احسن منك ! ان افكارك الرجعية هذه هى التى تجىء بالشيوعية !

انا لما كنت فى المانيا كان الشيوعيون لايحاربون الرجعيين وانما يحاربون الاشتراكيين ، لانهم يعلمون ان الاشتراكيين هم الذين يؤخرون الثورة ، وان المحافظين بأفكارهم العتيقة الرجعية هم الذين يوصلون البلاد عادة للشيوعية !

وصاح الوزراء : نحن هنا فى مصر ولسنا فى المانيا !

وقال المرحوم اسماعيل رمزى باشا : هذا كلام غير معقول ! هذا كلام فارغ ! انا عندى موظفون فى وزارة الاوقاف يتقاضى الواحد منهم جنيهين فى الشهر فكيف اعطى الفلاح ستة جنيهات فى الشهر ؟ . . ماذا افعل فى وزارة الاوقاف ؟

فقال احمد حسين باشا : اقفل وزارة الاوقاف ! لان الوزارة التى تعطى رجلا جنيهين فى الشهر ، وزارة لاتستحق ان توجد ! كيف يعيش رجل بجنيهين فى الشهر ! لابد ان يسرق اويجوع ! ولا يجوز ان يكون فى الدولة موظف جائع او موظف لص !

وصاح الوزراء : انك ستخرب الميزانية !

فقال احمد حسين : ما هذه الميزانية ؟ ان المصرى الجائع لا يستفيد منها شيئا ! الميزانية تصرف على المحاكم ! ولكن المصرى الجائع لا يذهب الى هذه المحاكم الا كمتهم ! الميزانية تصرف على مشروعات النيل ! والفلاح الفقير لاتشق له مصارف ولا تبنى له كبارى !

وصاح عثمان محرم باشا : انت لست مهندسا ! كيف تعرف هذا ! هذه موضوعات من شأن المهندسين وحدهم !

وقال احمد حسين باشا : لنترك الهندسة لاصحابها ! ان

الميزانية تنفق على البوليس .. والفلاح الفقير ليس فى حاجة الى البوليس لأن احدا لن يسرق رجلا عاريا ! ماذا يجد اللص عند رجل عار .. جائع ! انه يتركه فى امان ! ان الميزانية يجب ان تخصص بابا لهذا الرجل المنسى الذى لا يذكر ابدا فى اى باب من ابوابها !

وقال غنام باشا وزير التجارة: هذا القانون سوف يخرب الصناعة ويزيد نفقات الانتاج ...

ورد احمد حسين : انه لن يزيد تكاليف الانتاج الا واحدا فى المائة فقط وسيفيد الصناعة بانه سيزيد عدد القادرين على الشراء! ان الذين يشترون فى مصر ، هم خمسة فى المائة فقط وخمسة وتسعون فى المائة لا قدرة لهم على الشراء !

وعاد عبد اللطيف محمود باشا يقول : عندما اعطى الفلاح فى عزبتى ريالا ماذا سيبقى لى ؟

فقال احمد حسين باشا :سيبقى لك الكثير ، انكم تؤجرون اطيانكم بخمسين جنيها للفدان فماذا يحدث لو انخفض هذا الى اربعين جنيها ؟ ويأخذ الرجل الذى يزرع عشرة جنيهات ، ويستهلك الصناعة المصرية ،ويصبح قادرا على الشراء !

وصاح عبد اللطيف محمود باشا : اننى كوزير زراعة اقول ان هذا خراب .. خراب !

وقال احمد حسين باشا :ان الحد الادنى لاجر الزارع فى امريكا هو ٩٠ سنتا فى الساعة اى ثلاثون قرشا فى الساعة، وانا اطالب بعشرين قرشا فى اليوم كله !

كيف تشكو الصناعة المصرية؟ انها تستعمل نفس القطن الذى يستعمله الانجليز ونفس الآلات فكيف ندفع للعامل والفلاح واحدا من عشرين مما يأخذه العامل والفلاح الانجليزيان ؟

وهاج الوزراء وقالوا : مالنا ومال الانجليز والامريكيين ؟ ... نحن هنا فى مصر !

وقال وزير الشئون : انالحدالادنى للعامل فى نيوزيلندا هو جنيه فى اليوم ، وفى انجلتراخمسة جنيهات فى الاسبوع . وفى السويد ياخذ العاملالغشيم جنيها فى اليوم على الاقل !

وهنا قال النحاس باشا للوزراء الذين بجواره : يا سلام ! فى السويس العامل الغشيم ياخذ جنيها فى اليوم !

فقال الوزراء للنحاس باشا : ان احمد حسين يقصد دولة السويد .. وليس مدينةالسويس !...

وهز النحاس باشا راسه ، ثمراح يعبث بالخاتم الذى فى اصبعه ...

واستانف احمد حسين باشاحديثه عن السويد فقال :

ـ فى السويد اقل اجرشهرىفى الدولة للخادم او الكناس هو ٢٧ جنيها فى الشهر ، بينما انمرتب رئيس الحكومة هو ١٥٠ جنيها فى الشهر . اى انه لايجوز أن يزيد مرتب رئيس الحكومة اكثر منست مرات علىمرتب اصغر موظف فيها ! وقد قال لكم وزير الاوقاف ان لديهموظفين ياخذون جنيهين فى الشهر ! فمعنى ذلك أن لا يزيدمرتب رئيس الوزراء او الوزير على اثنى عشر جنيها !

وصرخ الوزراء صائحين :

ـ ١٢ جنيها فى الشهر ؟ والله عال !! عال ...

وهز عبد اللطيف محمود باشا راسه وقال :

ـ الم اقل لكم انه وزير احمرسياتى لنا بالشيوعية ؟

ومضى احمد حسين باشايقول :

ـ انا لم اطلب انقاص ماهيةالوزير .. وانما اطلبرفعماهية

اصغر موظف فى الدولة لتصبح متناسبة مع ماهية رئيس الوزراء والوزراء .

وهز عبداللطيف محمود باشا راسه وقال :

– والله ما انت جايبها البر ! انت اللى ح تجيب لنا الشيوعية

فقال احمد حسين باشا :

لن تجىء الشيوعية الى السويد ولن تجىء مادامت الفروق معدومة بين الطبقات ! لقد مكث رئيس الوزراء فى الحكم ١٥ سنة ومات فى الترام وهو عائد من مكتبه !

وهز عبد اللطيف محمود باشا راسه وقال :

– عاوزنا نركب ترامويات

وقال احمد حسين :

– عاوزكم تمكثوا فى الحكم ١٥ سنة ! هذه هى الطريقة الوحيدة لتعيش الوزارات فى البلاد الديموقراطية !

وصاح عثمان محرم باشا : هذه الاقتراحات ستزيد ميزانية الاشغال ٢٠ مليون جنيه ! .. فلابد من زيادة ميزانيتى ! ..

وصاح وزير المواصلات : وانا عندى مقاولين ستزيد عطاءاتهم وصاح الوزراء واحدا واحدا يعترضون ...

وقال فؤاد سراج الدين باشا : انه يرى ان هذا الاقتراح لا يتعلق بوزير الشئون وحده ، بل يدخل فى اختصاصات عدة وزراء . ولهذا اقترح ان تؤلف لجنة وزارية لبحثه من وزراء المالية والاقتصاد والشئون

وصاح عبد اللطيف محمود : وانا وزير الزراعة لابد ان ادخل فيها ! ...

وقال النحاس باشا : ايوه لازم يدخل وزير الزراعة !.

وقال وزير الاوقاف : وانا لازم ادخل فيها ! .

فقال النحاس باشا : طبعا وزير الاوقاف لازم يدخل .

وقال الوكيل باشا وزير المواصلات : وانا لازم ادخل !

وقرر مجلس الوزراء تاليف لجنة وزارية برياسة فؤاد سراج الدين باشا وعضوية وزراء التجارة والاقتصاد والاوقاف والمواصلات والشئون !

وتهيا الطويل باشا ليكون اول الوزراء المنصرفين وقال لاحمد حسين باشا : انا عندى ٢٠ فدانا فماذا افعل لو اعطيت كل فلاح ٢٠ قرشا فى اليوم ؟

وانتهى مجلس الوزراء

وقال الوزراء : ان احمد حسين انتهى مع انتهاء مجلس الوزراء !

وراحوا يتهامسون :

ــ انه راح يودينا فى داهية !

وقال عبد اللطيف محمود :

ــ الم اقل لكم انه وزير احمر !... هذا كلام شيوعيين لا وزراء ! انا لو كنت وزيرا للداخلية احبس احمد حسين ولا اعينه وزيرا ! ...

وصاح بعض الوزراء غاضبين: هذا كلام خطير . . . هذه شيوعية !

وخرج احمد حسين من مجلس الوزراء وهو يقول للوزراء بصوت مرتفع :

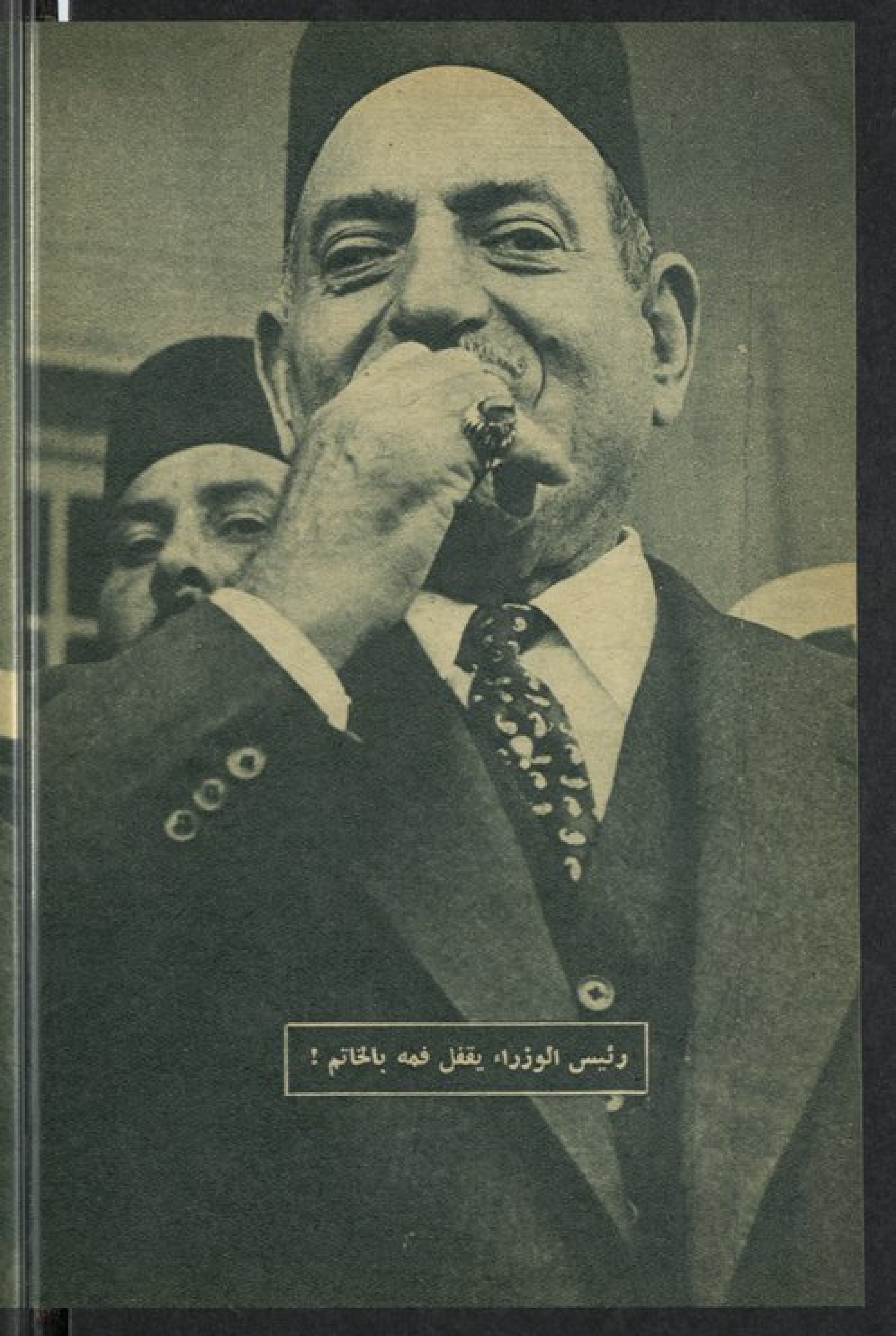
ــ لابد من اصلاح سريع .. اما ان نقبله راضين ، او سنقبله مرغمين ! واذا لم ننحن للاصلاح فسوف نتقصف !

وهز عبد اللطيف محمود راسه وقال للوزراء :

ــ اخرج منها ... وهيه تعمر !



اقارب الرئيس على بلاج سيدي بشر عام ١٩٥١
احتجت حرم رئيس الوزراء من اوربا على رفعته لانه سمح بالتقاط هذه الصورة


رئيس الوزراء يقفل فمه بالخاتم !



مصطفى النحاس موديل عام ١٩٥١ وفى أصبعه خاتم ثمنه سبعة آلاف جنيه .

الفصل الثامن

ياصفصف ! ياصفصف

وسافر احمد حسين باشا الى مؤتمر جنيف ، وقرر مجلس الوزراء بناء على اقتراح الدكتوراحمد حسين ، ان يتولى وزارة الشئون الاجتماعية فى غيابه محمدمحمد الوكيل باشا !

وبعد يومين ، قيل لأحمدحسين باشا : ان الجهات العليا تعترض على ندب الوكيل باشاللشئون ، ولذلك تقرر ندب عبد اللطيف محمود باشا .

واعتقد احمد حسين باشا ان الجهات العليا هى دوائر القصر الملكى ، ولم يكن ليتصور ان الاعتراض جاء من اقارب وانسباء رفعة رئيس الوزراء !

وسافر احمد حسين باشا الى اوربا .. واذا بالوزير المنتدب يلغى قرارات الوزير الاصيل ، وينقل وكيل الوزارة للضمان الاجتماعى ، لأنه يصر على امتحان المتقدمين الى الوظائف ، ويرفض ان يعتبر بطاقة من نائب وفدى كشهادة بكالوريوس او دكتوراه !

وعاد الوزير الاصيل الى الاسكندرية ، فوجد وزارته « سمك لبن تمر هندى ! » الرؤوس فى مكان الذيول . . والذيول فى درجات الرؤوس !

واكتشف احمد حسين مؤامرة خطيرة على اموال الدولة ، فأعلن انه لن يبقى فى هذه الوزارة !

وذهبت الرسل الى احمدحسين باشا ، تعرض عليه الغاء كل القرارات التى اتخذها عبداللطيف محمود باشا ! وعانقه النحاس باشا ، وطبع على جبينه قبلة حارة ، ووعده بأنه سيعطيه « كارت بلانش » يلقى مايشاء ويعيد من يشاء !

ولكن احمد حسين باشا تذكر راس الذئب الطائر .. تذكر

ما حدث للدكتور زكى عبدالمتعال بعد ان عانقه رئيس الوزراء ، وطبع على وجنتيه قبلة حارة !

فسارع الى تقديم الاستقالةالتالية لرئيس الوزراء :

حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء .

تحية واحتراما .

اتشرف بأن انهى الى رفعتكم اننى تبينت ، بمجرد عودتى من مأموريتى الخطيرة فى الخارج ،انه قد اتخذت اثناء غيبتى اجراءات وقرارات متعددة تناولت بالالغاء والتغيير نظم العمل التى وضعتها فى وزارة الشئون الاجتماعية بعد دراسة طويلة ..

وانى ارى ان هذه التغييرات تهدد سلامة العمل الذى تقوم عليه هذه الوزارة ، وتعوقها فى آداء رسالتها الهامة ، علاوة على ما فيها من مساس بحقوق الوزير المسئول ومركزه .

ولم اشأ ان اتقدم باستقالتى قبل ان اتشرف بمقابلة رفعتكم شخصيا صباح اليوم وارجوكم فى قبولها ..

وانى اذ اشكر لرفعتكم رفضكم لهذه الاستقالة ، وتمسككم ببقائى فى الوزارة ، برغم ما أبديته من رغبة ملحة فى اعفائى من منصبى ، أرانى مضطرا مع بالغ الاسف ،ان اعود واكرر رجائى لرفعتكم بقبول استقالتى من الوزارة .

وأنتهز هذه الفرصة لأتقدم لرفعتكم بأخلص الشكر على ما لقيته من معونة ومؤازرة .

وتفضلوا رفعتكم بقبول فائق احترامى واجلالى ..

احمد حسين

الاسكندرية ـ ٢٣ يوليه سنة ١٩٥١

***

ولما تسلم رفعة النحاس باشا مظروف استقالة احمد حسين باشا لم يفتحه ، بل وضعه على مائدة امامه ، وراح يكمل حديثه مع الوزراء الذين كانوا معه فى تلك اللحظة **ويقول** :

ــ ان اخبار اليوم تتهمنى باننى لا اشتغل ، ولا اعمل شيئا

فقال الوزراء : العفو يا باشا !

قال رئيس الوزراء : انهم يقولون هذا . ولكن اسمعوا مافعلته اليوم . استيقظت فى الساعة الخامسة صباحا وصليت الفجر . ودخلت الحمام . وحلقت ذقنى . يعنى الحاج الاسطى الحلاق حلقها لى . وبعد هذا ذهبت الى عمة البت فى بيتها وزرتها . لأن المسكينة كانت مريضة . والدكتور قال انها محتاجة للراحة . وقعدت معها وسليتها .. وبعد ذلك ذهبت الى المستشفى وزرت بهنس بك واطمأننت على صحته . وسر بهنس بك من زيارتى . ودعا لى من قلبه وتأثر جدا . وقال لى ان زيارتى احسن من جميع الادوية . وقعدت معه ساعة . وبعد ذلك زرت نسيبى خيرى بك عثمان . وعرفت من الاطباء ان صحته طيبة . وانه يستطيع الخروج . وحمدت الله . وقلت له ان يجيء ويقيم فى فندق سان استيفانو ، ولكن فروس هانم زوجته رفضت . ومكثت احاول اقناعها بمزايا سان استيفانو .. الخدمة كويسة . والغرف كويسة . والاكل كويس ولكنها رفضت .. ولما لم يكن عندهم بيت فى اسكندرية فقد ذهبت بنفسى الف وادور واتفرج على الشقق الخالية ، واخيرا وجدت شقة . شقة كويسة صحيح . ورخيصة . رخيصة جدا . وقريبة منى . واخترتها لسكن خيرى بك ، ولكن هل انتهى الشغل عند هذا ؟ ابدا اننى اكتشفت شيئا غاب عن الجميع ، وهو ان الشقة ليس فيها تليفون . فكيف يتصل خيرى بك بى ؟ او كيف يتصل بالطبيب وهو رجل مريض ؟

لا بد من تليفون . وتليفون حالا . وقررت ان لا اخرج من الشقة الا بعد ان يتم تركيب التليفون . . واتصلت بنفسى بالوزارة وبالتليفونات . وجاءوا وركبوا التليفون امامى . وفى اثناء ذلك قمت وركعت ركعتين وشكرت الله ان مكننى برغم ضعف صحتى ، من فعل ذلك كله فى يوم واحد . ووفقنى الله وتم تركيب التليفون ، وامسكت التليفون بنفسى وجربته . طلبت نمرة معينة وتكلمت فيها . وهكذا افتتحت الخط . وقلت لهم مبروك . مبروك ان شاء الله . ثم جئت من هناك متعبا ! والله من الساعة الخامسة صباحا لغاية الآن ، لم استرح ، ولم اهدأ .

وصاح الوزراء الموجودون جميعا : الله يكون فى عونك يارفعة الباشا !

***

وبعد خمسة ايام من وصول استقالة الوزير ، ارسل مراد فهمى بك وكيل وزارة الشئون الاجتماعية ، المذكرة التالية الى رئيس الوزراء :

فى منتصف شهر يولية سنة ١٩٥١ وفى غيبة معالى الدكتور احمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية صدر مرسوم ملكى بنقلى من وكالة الوزارة للضمان الاجتماعى الى وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية . وقد علمت ان استصدار المرسوم قد تم بناء على ما أبلغ لرفعتكم من معلومات غير صحيحة منسوبة الى وهى :

اولا ــ اننى كنت على اتصال تليفونى مستمر بمعالى الدكتور احمد حسين باشا اثناء وجوده بالخارج ، وانى اشعت ان معاليه قد اشار بعدم تنفيذ الاوامر التى تصدرونها رفعتكم والتى يصدرها معالى الوزير بالنيابة .

ثانيا ــ اننى قصدت عدم اسناد اعمال الى بهاء الدين

النحاس بك وكيل مصلحة الضمان

ثالثا ــ انه عندما أصدر معالى الوزير ــ بناء على أمر رفعتكم ــ قرارا وزاريا بأن تعرض كل أعمال المصلحة على بهاء الدين النحاس بك قبل عرضها على رفضت التنفيذ ، وان معالى الوزير بالنيابة ابلغنى أن هذه اوامر رفعتكم ، وانني ، بالرغم من ذلك ، قلت له انني سوف لا انفذها .

اما عن المسألة الاولى ــ فانني اقرر انه لا اساس لها من الصحة اذ انني لم أتصل بمعالى الدكتور احمد حسين باشا اطلاقا مدة غيابه بالخارج ، كما ان معاليه لم يتصل بى طول هذه المدة ، ويمكن تحقيق ذلك بالرجوع الى وزارة المواصلات .

وفيما يتعلق بالمسألة الثانية ــ فبالرغم من أن رفعتكم عند ما أمرتم بتعيين بهاء الدين النحاس بك فى درجة المدير العام المخصصة لوكيل مصلحة الضمان ، أبلغتم معالى الدكتور احمد حسين باشا بأنه سوف لا يستمر فى هذه الوظيفة وان بقاءه بها سوف لا يتجاوز الشهرين أو الثلاثة على الاكثر ، يحال بعدها الى المعاش للتفرغ لاعمال خاصة كلفتموه رفعتكم القيام بها ، وانه حتى فى هذه المدة القصيرة سوف لا يستطيع التفرغ لعمله بالمصلحة بسبب تلك الاعمال الخاصة الكثيرة التى تولاها عقب وفاة المغفور له والده ــ اقول بالرغم من ذلك فقد أصدرت تعليماتى بمجرد تعيينه بأن تعرض عليه جميع الاوراق قبل عرضها على ، ويعزز ذلك ان بهاء بك النحاس قد مر على بمكتبى واشار اثناء حديث له معى ، الى انه لا تعرض عليه اوراق رسمية ، فاستدعيت فى الحال الموظف المختص وواجهته بالامر فكان جوابه فى حضور بهاء الدين بك : ان عزته لا يحضر للمصلحة ، ولم يبد بهاء الدين بك اعتراضا على ما قرره هذا الموظف .

وبالفعل لم يكن بهاء الدين بك يحضر للمصلحة اكثر من مرة كل اسبوع او اسبوعين

من كل هذا يتبين أن ما أبلغ لرفعتكم عني بهذا الشأن لا اساس له من الصحة .

اما عن المسألة الثالثة – عندما اصدر معالى عبداللطيف محمود باشا لما كان وزيرا للشئون الاجتماعية بالنيابة، قرارا بأنه ابتداء من يوم السبت الموافق ١٦ يونيه تعرض جميع أوراق مصلحة الضمان على بهاء الدين النحاس بك قبل عرضها على ، فقد اشرت فى نفس التاريخ بتبليغ القرار ، وأبلغ فعلا منى فى هذا التاريخ ، وطبعت الادارة العامة فورا صورا منه وزعت على الادارات والفروع ، وكل هذا ثابت بالملف .

وعندما تحدث الى معالى عبداللطيف محمود باشا بتاريخ ٣٠ يونيه واول يوليه بشأن عدم اعطاء اختصاصات لبهاء الدين بك، وعدم تنفيذ القرار الوزارى الخاص بعرض كل الاوراق عليه قبل عرضها على ، اوضحت لمعاليه عدم صحة ما يظنه وان القرار الوزارى الذى اصدره معاليه قد نفذ بالفعل من يوم صدوره وقد ذكرت له الوقائع الواردة بهذه المذكرة – والسابق ذكرها – كما قلت لمعاليه: انه اذا كان لديه اى شك فى ذلك فليأمر بالتحقيق ... الا انه لم يحقق ، ولم يعاود الكلام معى فى هذا الموضوع مما اعتقدت معه ان المسألة قد انتهت .

وقد استدعيت بهاء الدين بك فى اليوم التالى (٢ يوليه) فى حضور حضرة صاحب العزة كمال بك ابو النصر وكيل الوزارة وذكرت له تفصيلات ماحدث بينى وبين معالى الوزير بالنيابة وطلبت اليه ، تنفيذا لرغبة معاليه ، ان يبدأ فورا فى المساهمة معى ايضا فى جميع الاعمال المتصلة بقانون الضمان ، والتى اقوم باعدادها

شخصيا ، فوعد بالحضــور الى مكتبى للاشتراك فى العمل ، ولكنه لم ينفذ هذا الوعد ، اذ لم اره بعد ذلك اطلاقا حتى صدور المرسوم الخاص بنقلى من وكالة الوزارة لشئون الضمان . . .

يتبين لرفعتكم مما تقدم ان ما ابلغ لمقامكم الرفيع منسوبا الى فى هذا الشأن لا اساس له من الصحة اطلاقا .

ولما كان يؤلمنى ـ كموظف مسئول يعرف واجبات وظيفته ، كما يعرف ما يقتضيه النظام من طـــاعة اوامـر رئيس الوزراء والوزير ـ ان تنسب الى مسائل مختلقة من اساسها ، وان تعرض على مجلس الوزراء فيقرر نقلى من عملى ، ثم يتقدم الى السراى لاستصدار مرسوم بنقلى ـ بسببها ـ من هذا العمل ، وذلك استنادا الى اتهام باطل لا اساس له من الحق ، ولم تتح لى فرصة لتنفيذه . .

فانى اتقدم الى رفعتكم ـ كقاض ـ بمذكرتى هذه راجيا ان تأمروا بالتحقيق فيما ورد بها ، حتى تتبين الحقيقة ولا تتكرر مثل هذه الاساءات الظالمة للابرياء ، ويبقى المسئولون عنهـا بغير حساب . .

وتفضلوا رفعتكم بقبول مزيد الاجلال والاحترام . .

١٩٥١/٧/٢ مراد فهمي

***

وفى الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة ٣ اغسطس ، ذهب الدكتور عباس عمار بك ، اكبر موظفى وزارة الشئون الاجتماعية ومدير عام مصلحة الفلاح . . . ذهب الى فندق سان ستيفانو : وسلم سكرتير رفعة النحاس باشا المذكرة التالية :

١ ـ اتشرف بأن انهى الى رفعتكم ، انه قد صدرت قرارات اثناء غياب معالى الدكتور احمد حسين باشا وزير الشئون

الاجتماعية بالخارج وغيابى ايضا لتمثيل مصر فى مؤتمر العمل الدولى ، انتزعت اختصاص الادارة الهندسية ، وهى جزء من مصلحة الفلاح التى أتولى شئونها واتحمل مسئولية اعمالها، واتبعتها للاستاذ مصطفى شاهين بك مدير عام ادارة المشروعات بالوزارة

وقد اعددت مذكرة بمجرد عودتى ، لرفعها الى معالى الدكتور احمد حسين باشا ، طالبا تصحيح الاوضاع ، ولكن معاليه قدم استقالته عقب رجوعه من الخارج، لاسباب كان اهمها ما تناولته هذه المذكرة ، وقد مضت فترة طويلة ولم يعين بعد وزير جديد للشئون الاجتماعية استطيع ان اتقدم اليه بها ، لذلك رأيت من واجبى نظرا لخطورة الموضوع وماقد يترتب على ارجائه من اضرار بالغة بالمصلحة العامة ، ان ارفع الامر لرفعتكم وبخاصة انى علمت من معالى الدكتور احمد حسين باشا ان هذا التغيير فى الاختصاصات قد صدر بامر من رفعتكم ..

٢ ـ لقد نصت هذه القرارات والاوامر الادارية التى تبعتها على منع اى مصلحة او ادارة من الادارت ، من ان تتصل فيما بينها او بغيرها من المصالح والوزارات، فيما يختص بالاعمال الهندسية الا عن طريق مصلحة المشروعات التى يراسها الاستاذ مصطفى شاهين بك .

كما نصت على تبليغ البنوك بعدم صرف اية مبالغ لمقاولى العمليات الا بمقتضى اخطارات موقع عليها من وكيل الوزارة بعد توقيع الاستاذ مصطفى شاهين بك مدير عام المشروعات ومدير الحسابات بمصلحة الفلاح التابع لوزارة المالية ، اى انه لم يصبح لمصلحة الفلاح اى اشتراك فى هذه العمليات .

ونصت كذلك على الا تفتح مظاريف العطاءات عن مبانى المراكز الاجتماعية الا بالادارة العامة للمشروعات وتحت اشرافها

وفوق هذا قضت هذه القرارات بالاوامر صراحة بأن تنفرد ادارة المشروعات انفرادا تاما بالاتصال بالمقاولين سواء كان بتكليفهم او الاشراف على عملهم أو تسلمه او محاسبتهم او صرف اية دفعات مالية لهم .

٣ — وانى ارى ياصاحب المقام الرفيع ان هذه القرارات والاوامر وقعت مخالفة لوضع القانون السليم اذ جاءت اعتمادات مبانى المراكز الاجتماعية مدرجة فى ميزانية مصلحة الفلاح ، فمدير مصلحة الفلاح ، بحكم القوانين والاوضاع المالية ، هو المسئول وحده عن سلامة التصرف فى هذه الاموال ، كما ان فى النص على ان يتلقى موظفو الادارة الهندسية بمصلحة الفلاح اوامرهم من جهة اخرى غير المصلحة التى يتبعونها ، تعارضا مع مسئوليتى كمدير لمصلحة الفلاح .

هذا علاوة على ما فى ذلك من احراج لمدير مصلحة الفلاح الذى يعتبر فى نظر الفلاحين الذين يخدمهم ، المسئول وحده عن سلامة العمل فى المراكز الاجتماعية ومن ثم لا يجوز مطالبته بأن يتحمل نتائج تصرفات عن اعمال انتزع منه حق الاشراف عليها . .

٤ — وارجو ان اشير الى ان الاموال المخصصة لانشاء المراكز الاجتماعية ، والتى تبلغ قيمتها الآن ما يقرب من المليون من الجنيهات ، ليست اموالا حكومية بحتة ، بل ساهم فيها الاهلون غنيهم وفقيرهم بنصيب كبير ، مما يجعلهم اشد حرصا على متابعة طرق صرف تلك المبالغ كما يحتم على مصلحة الفلاح ان تراعى فى صرفها والرقابة عليها الدقة المتناهية وان تكون متمتعة بالثقة الكاملة ، وهى الهيئة التى تتصل اتصالا دائما بهؤلاء الفلاحين والتى اكتسب موظفوها على مر السنين صداقتهم واطمئنانهم الى انهم خدام مخلصون امناء .

يضاف الى هذا ان مشروع المراكز الاجتماعية قد جاوز طور التجربة منذ زمن طويل ، فاصبحت هذه المراكز تخدم الآن ما يقرب من المليونين من اهل الريف . . وقد اجمعت الآراء فى الداخل والخارج على أن هذا المشروع اسلم مشروع عملى ينهض بالريف فصدرت بشأنه توصيات من مؤتمرات وهيئات دولية متعددة للدول الزراعية بان تقتبس عن مصر هذا النظام ، وبدات هيئة الامم المتحدة بايفاد بعوث الى مصر لدراسة هذا المشروع بغية تطبيقه فى البلاد المختلفة .

لهذا لا اخالنى فى حاجة الى ان اوضح مدى الضرر بالصالح العام والاساءة البالغة لقضية الاصلاح فى الريف التى تترتب على تقويض اسس هذا المشروع وهدم اركانه

٥ ـ على ان اخطر ما فى الموضوع هو ايكال مبانى المراكز الاجتماعية المخصص لها الآن فى البنوك ما يقرب من المليون جنيه الى الاستاذ مصطفى شاهين بك نظرا لما اثير حول تصرفاته وعلاقاته بالمقاولين من غبار كثيف تناولته التحقيقات الرسمية ، ونشرته الصحف وتشهد به مستندات الوزارة .

واسمحوا لى أن اضرب لرفعتكم الامثلة الثلاثة الآتية :

أولا ـ عندما نقل الاستاذ مصطفى شاهين الى وزارة الشئون سنة ١٩٤٨ ووكلت اليه اعمال التركيبات الكهربائية لمعسكر اللاجئين بالعباسية ، اتهم بانه مكن مقاول العملية بدون وجه حق ، من الحصول على مبالغ من أموال الدولة تزيدزيادة بالغة على قيمة استحقاقه الفعلية، وقد قدرت اللجان الفنية المختلفة التى كلفت التحقيق ، ان ما حصل عليه المقاول يزيد على ثلاثة امثال ما يستحقه ، وترتب على ذلك وقف الاستاذ مصطفى شاهين بك واحالته الى مجلس تاديب حكم عليه باقصى عقوبة

تلى الفصل ، وهى خصم ١٥ يوما من مرتبه .
ولم يستأنف الاستاذ مصطفى شاهين بك هذا الحكم .
ثانيا – عندما وكل اليه فى فترة من الفترات ، الاشراف الفنى على مبانى المراكز الاجتماعية وقعت احتكاكات مستمرة بينه وبين القائمين على الادارة الهندسية بمصلحة الفلاح وهم من الموظفين المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة المطلقة ، وأجريت تحقيقات فنية بمعرفة بعض كبار المهندسين المختصين من أساتذة الجامعة وغيرهم أثبتت فى جميع الحالات عدم ارتكان ما أخذه الأستاذ مصطفى شاهين بك على الادارة الهندسية على أى أساس فنى .

وكان آخر هذه الاحتكاكات، الانتقادات التى وجهها لمبنى المركز الاجتماعى بمنية الحيط وطلب اجراء تحقيق بشأنها وقد أحال المغفور له أمين خليل بك وكيل الوزارة بعد الاتفاق مع مصطفى شاهين بك، هذا الموضوع الى لجنة فنية تكونت من ثلاثة اساتذة من كلية الهندسة ، واجرت تحقيقها فكان رأى أعضائها بالاجماع ان كل الانتقادات التى وجهها الاستاذ مصطفى شاهين بك لاتعتمد على أساس وان تصرفات الادارة الهندسية بمصلحة الفلاح سليمة لاغبار عليها .

وقد أدت استحالة التعاون بين الاستاذ مصطفى شاهين بك ورؤساء الادارة الهندسية الى أن يطلب هؤلاء أكثر من مرة نقلهم من وزارة الشئون الاجتماعية لهذا السبب وحده .
ومما زاد فى أسباب التوتر بين مصطفى شاهين بك وموظفى الوزارة مانمى الى عدد من الموظفين الاكفاء الذين كانوا منذ عامين فى مركز رؤسائه ، ثم اصبحوا بحكم مناله من ترقيات سريعة فى هذين العامين فى مركز المرؤوسين له ، من ان يسىء اليهم لدى

رفعتكم معتمدا على صلة المصاهرة التى تربطه بمقامكم الرفيع ·

وقد سجل الاستاذ حسين السرجانى مدير الادارة الهندسية بمصلحة الفلاح فى أقواله بمحضر التحقيق الرسمى الخاص بالمسألة التى سلف ذكرها ما نصه حرفيا :

« أريد أن أضيف أيضا ان تأخير مستحقات المقاولين بالوزارة والتى بمقتضاها أشرت برجاء عدم تأخير استحقاقات المقاولين بالوزارة ، أريد أن أقول هنا ان هذا التأخير لم يكن بالنسبة لجميع المقاولين فكان يحدث أحيانا أن تصرف استحقاقات المقاولين بسرعة غريبة وأنص هنا بالذات على مستحقات مقاولين كفر القرينين وقد أرسل الختامى للوزارة بتاريخ ٢٥ - ٢ - ١٩٥٠ للصرف أى بعد حوالى أسبوع واحد مع العلم بان هذا هو ختامى لهذه العملية كما ذكرت والكميات الواردة به كميات نهائية مفروض ان تراجع بدقة وحرص · ومن غريب المصادفات التى أذكرها ان حضرة الاستاذ يوسف حسنى فؤاد مساعد مدير الاعمال كان فى زيارة أحد أقاربه باحدى العمارات بشارع القصر العينى ، وقد قابل أثناء دخوله فى هذه العمارة حضرة الاستاذ مصطفى شاهين خارجا مع مقاول هذه العملية الاستاذ فؤاد جندى من مسكنه الخاص بهذه العمارة ، وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٠/٣/٥ ، وأضيف أيضا انه أرسلت للوزارة بتاريخ ١٩٥١/٢/١٤ دفعة لهذا المقاول عن عملية أخرى فى عملية أبوان ووردت من الوزارة بالصرف بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٠ بيد المقاول شخصيا بينما ان هذه الدفعة أرسل معها بنفس هذا التاريخ ست دفع أخرى لمقاولين آخرين لم تصل احداها الى الآن كما ان بالوزارة « ختامى » لعملية الحوارش أرسل للوزارة بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٧ ولم يصل عنه شىء للآن · هذا ما أردت أن

الفت نظر حضرات المحققين اليه ليروا فيه مايشاءون » .

ولم يتخذ الاستاذ مصطفى شاهين بك أى اجراء حيال هذا الاتهام .

ثالثا - وكل الى الاستاذ مصطفى شاهين بك أخيرا الاشراف على ادارة الدعاية والارشاد الاجتماعى ، ومن بين أعمالها بناء المسرح الصيفى بحديقة الازبكية ، ولما أراد توسيع اختصاصه وسلطاته وتجاوز حدود القرار الوزارى الصادر بهذا الشأن ضاق الاستاذ محمد الشريف بك مدير تلك الادارة ذرعا بذلك واحتج عليه فى برقية لوزير الشئون الاجتماعية بالنيابة وهى البرقية التى ختمها بالعبارة الصريحة الآتية :

« فتغيير هذا الوضع يقتضى أولا تغيير القرار الوزارى سالف الذكر ، الامر الذى يضر بصالح العمل ويحتم على التخلى عن مسئوليتى مراعاة لكرامتى ومحافظة على المصلحة العامة وسمعة العمل » .

وقد أحاطت بهذه البرقية ملابسات دقيقة وصلت الى مسامع رفعتكم .

وسكت الاستاذ مصطفى شاهين بك عما جاء بهذه البرقية .

٦ - أمام كل هذه الاعتبارات وصونا للصالح العام وتمكينا لمصلحة الفلاح من أداء رسالتها الخطيرة وابقاء على ماتتمتع به هذه المصلحة من سمعة وثقة لدى الفلاحين الفقراء الذين تخدمهم ، أتقدم الى رفعتكم بمذكرتى هذه راجيا أن تامروا رفعتكم بتصحيح هذه الاوضاع وذلك بالغاء القرارات السابق الاشارة اليها والتى نزعت من مصلحة الفلاح هذه الاختصاصات وضمتها للاستاذ مصطفى شاهين بك .

ولما كنت قد تركت منصبا رئيسيا دائما فى هيئة الامم

المتحدة يبلغ مرتبه اضعاف مرتب وظيفتي الحالية وذلك رغبة مني في أن أخدم بلادي وعشيرتي وأهلي من الفلاحين خدمة سليمة نزيهة مبرأة ، وهو ما أشعر انني لا استطيع اداءه لو استمرت الامور في وضعها الحالي الذي لا تطمئن اليه نفسي ولا يرتاح له ضميري . فانني في انتظار أوامر رفعتكم حتى أستطيع على ضوئها أن أحدد موقفي تحديدا يتفق وواجبي كموظف مسئول ومواطن أمين .

وتفضلوا ياصاحب المقام الرفيع بقبول أسمى آيات الاجلال والاحترام .

الدكتور عباس عمار
مدير عام
مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية
١٩٥١/٨/٢

***

وفي الوقت الذي كان الشعب يتحدث فيه عن هذه الاتهامات الخطيرة التي وجهت الى رئيس وزراء مصر ، كان رفعته جالسا وحوله بعض الوزراء يقول لهم لم أنم أمس .. ولا دقيقة ولا ثانية

ثم دخل رفعته في القصة فقال :

ـ كنت تعبان من السفر .. قلت أنام بدري .. دخلت السرير .. وغمضت عيني . . وفات دقيقتين .. قول تلاتة . . لا خمس دقائق .. وبعدين سمعت صوت بيقول : ياصفصف . . ياصفصف .

أنا قلت موش معقول . . موش ممكن . . الست مسافرة ، ومفيش حد ينده على كده غيرها . .

فضلت نايم . وغمضت عيني ، لكن الصوت رجع تاني يقول :

ياصفصف ‥ ياصفصف !

قلت فى نفسى : لاحول الله . صحيح هى وحشتنى خالص لكن هى فين وانا فين ‥ هى فى فرنسا وانا فى مصر !

وفضلت نايم ‥ فضلت ايه ‥ نايم ‥ وغمضت عينى قوى ‥ قوى قوى !

لكن برضه الصوت رجع تانى : ياصفصف ‥ ياصفصف ‥

قلت فى نفسى : لا . . . ده موش معقول

وبعدين قلت : الله !

وجت فى مخى فكرة

قلت : يمكن الست رجعت فجاة ‥ وحبت تعمل لى مفاجاة . عرفت انى فى مصر ‥ جت ورايا مصر ‥

ونطيت من الفرش وقمت أناديها

محدش رد ‥

قلت غريبة ‥

خرجت من أودة النوم ادور عليها ‥ لفيت البيت ‥ أودة أوده ‥ وركن ركن ‥ حتى تحت السرير دورت ‥ مفيش فايدة .

رجعت الفرش وغمضت عيني غمضت قوى ‥ قوى قوى فات دقيقتين ‥ ماسمعتش حاجة ‥ قلت الحمد لله

يدوب خلصتها وقمت منطور ‥ رنت فى ودنى تانى نفس الكلمة : ياصفصف ‥ ياصفصف

ولم ينم صاحب المقام الرفيع رئيس وزراء مصر ليلته !



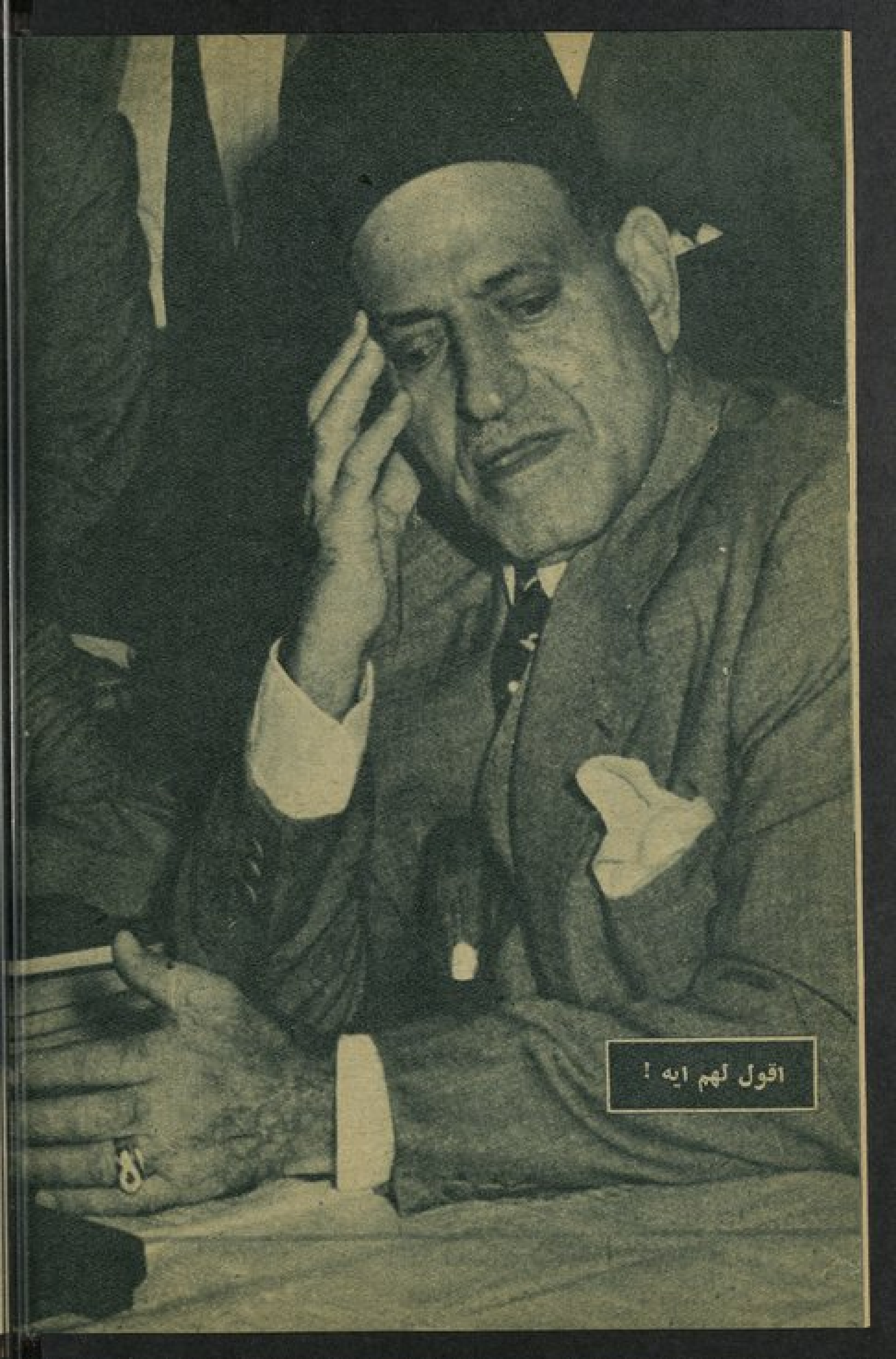


موظفو محطة الاذاعة فى باريس
يتفرجون على رفعة النحاس باشا
وهو يذيع فى صيف عام ١٩٥١


تسمعون الآن !



النحاس باشا أمام حسين سرى باشا ! !



اقول لهم ايه !



عندما يحيى النحاس باشا السيدة حرمه
التقطت هذه الصورة لرفعة النحاس باشا فى
صيف ١٩٥١ يوم سفر عصمتها الى اوروبا

الفصل التاسع

مؤامرة لخلع صاحبة الجلالة!

وفى شهر مارس سنة ١٩٥١ ، قرر رفعة النحاس باشا ، بالاتفاق مع فؤاد سراج الدين باشا ، تعديل المادة ١٥ من الدستور ، التى تبيح حرية الصحافة ، واصدار تشريعات تمنح مجلس الوزراء حق مصادرة صحف المعارضة وتعطيلها !

ونشرت جريدة اخبار اليوم هذا النبأ فى اخبار الغد وذهب فؤاد سراج الدين باشا ، ونصح النحاس باشا بارجاء تنفيذ هذا القرار ، حتى لا يقال ان اخبار اليوم تسبق بنشر الاخبار الصحيحة !

واقتنع رئيس الوزراء ، واصدر فؤاد سراج الدين باشا بيانا للصحف يؤكد فيه ان ما نشرته اخبار اليوم غير صحيح ، وان وزارة الشعب لا يمكن ان تفكر فى تقييد حرية الراى !

ووضعت القوانين (على الرف) فترة من الوقت !

***

وبينما كان فؤاد سراج الدين باشا يستشفى فى حمامات بريد لى بان فى شهر يوليه اذا به يتصل بالنحاس باشا من هناك ويلح عليه فى اصدار هذه القوانين فورا !

وعرض النحاس باشا القوانين على مجلس الوزراء ، فعارضها صلاح الدين باشا وبعض الوزراء ، **وقال وزير الخارجية :**

ــ انا لا افهم كيف ان وزارة الوفد التى تنادى بالحرية . تصبح معولا ابدم الحرية ! تقيد الصحافة ، وتلغى مجلس الدولة ، وتحاول اصدار قانون للمشبوهين السياسيين ! ماذا تفهمون فى انفسكم ؟ هل نسيتم انكم غير مخلدين فى الحكم وماذا يكون الحال لو اصدرنا هذه القوانين فجاء مجلس الدولة ورفضها لانها تخالف الدستور ؟

فقال النحاس باشا : القوانين دي لازم تمشى !

وقال حامد زكى باشا : لا داعى لعرض هـذه القوانين على مجلس الدولة ، ومن رابى ان ترسل مباشرة من مجلس الوزراء الى البرلمان .

وقال غنام باشا : اظن من الخير لسمعة الوزراء ان يتقدم نائب بهذه التشريعات فيقرها المجلس ، وبذلك لا يقال ان الوزارة هى التى اقترحت تقييد حرية الصحافة ! ثم انه اذا اقترح البرلمان هذا التشريع ، فلا يعرض على مجلس الدولة حسب نص قانون مجلس الدولة

فقال النحاس باشا : طيب دور لنا على نائب يقدم القوانين دى !

فقال صلاح الدين : وماذا يحدث لو رفض البرلمان اقتراح النائب !

فقال النحاس : احل البرلمان ! هـذه القوانين لازم تمشى والا تستقيل الوزارة .

فقال صلاح الدين باشا : ان هذه التشريعات قاتلة للحرية .. واذا اقرت فاننى ساستقيل .. هذا هو رابى ، وواجبى يحتم على ذلك . .

وهنا صرخ النحاس باشا بأعلى صوته وضرب منضدة مجلس الوزراء بقبضة يده وقال :

بتقول ايه ياسى صلاح ؟ .. عاوز تستقيل ؟ انت هنا تقول رايك بس ، وموش عاوز اسمع كلام غير كده . . التشريعات لازم تمر . . يعنى لازم تمر . . انا قلت كده . . وانت تقول رايك بس

ونصح ابراهيم فرج باشا صلاح الدين باشا بأن لا يرد !

ووافقت غالبية مجلس الوزراء على تكليف نائب وفدي تقديم هذه التشريعات !

***

واستدعى غنام باشا ، النائب اسطفان باسيلي ، وابلغه ان النحاس باشا يأمره بتقديم هذه التشريعات ، فقدمها اسطفان باسيلي وقامت الدنيا وقعدت !

وتلقى النائب مئات من خطابات التهديد ، وذهب كبار الاقباط الى البطريرك ينبهونه الى خطورة موقف النائب القبطي ، وتاثيرها في سمعة الاقباط في البلاد

واصبح اسطفان باسيلي لا ينام الليل من الفزع . وذهب الى كنيسة مجاورة لفندق سان ستيفانو ليصلي فيها ، وركع عند تمثال العذراء ، واذا به يسمع العذراء تقول له :

ـ اسحبها ! اسحبها !

وخرج النائب فزعا من الكنيسة ، وذهب الى الوزراء وقال لهم انه قرر سحب المشروعات !

فقال له الوزراء : لا تستطيع سحبها ما دمت قدمتها ! لقد اصبحت الآن ملكا للجنة التشريعية .

وذهب بعض الوزراء الى النحاس باشا ، وابلغوه ان صلاح الدين باشا يحرض النواب على رفض هذه التشريعات ، فاتصل بصلاح الدين باشا ، وطلب منه ان يخضع لقرار الغالبية ، وان يذهب الى اجتماع الهيئة الوفدية ، حتى لا يقال ان هناك خلافا بين الوزراء

فقال صلاح : ساذهب ولكني لن أؤيد هذه التشريعات

فقال النحاس : روح وما تتكلمش ! بس روح !

وقال عبد السلام فهمي جمعة باشا للنواب الوفديين :

ـ لو عرضت هذه التشريعات على المجلس ، فسأترك منصة الرئيس واعطى صوتى ضد اى تشريعات تقيد الصحافة .

وحملت جميع الصحف على هذه التشريعات ، وثار الراى العام ضد هذا الاعتداء الخطير على الحريات .

واجتمعت الهيئة الوفدية يوم الثلاثاء ٣١ يونيو سنة ١٩٥١ وحضر اجتماعها سليمان غنام باشا ومحمد صلاح الدين باشا وابراهيم فرج باشا وعبد الفتاح حسن باشا وعدد كبير من النواب والشيوخ الوفديين لبحث القوانين المقترحة لتقييد حرية الصحافة .

واتصل النحاس باشا تليفونيا بغنام باشا ، وقال له : انا عاوز آجى مصر علشان اطرد النواب اللى بيعارضونى ! فقال غنام باشا : لاداعى لذلك فان طرد نواب من الهيئة الوفدية الآن يحدث ثورة وانا مستعد لان ابلغهم اوامرك .

فقال النحاس باشا : بلغهم بلسانى انه يجب مرور هذه القوانين فورا وبدون ضجة ! ...

***

وبدا اجتماع الهيئة الوفدية فى الساعة الثانية عشرة ظهرا ووقف الاستاذ اسطفان باسيلى **وقال** :

ـ لقد تعرضت شخصيا لحملة شديدة جدا وكان اشد الذين قادوا هذه الحملة على شخصى زميل فى الهيئة الوفدية هو الاستاذ احمد ابو الفتح رئيس تحرير المصرى التى يشرف على سياستها الوفد المصرى . ولقد اتهمتنى البلاد كلها بالخيانة . ولذلك من حقى أن احدد امامكم موقفى فاعلن ان رفعة النحاس باشا شخصيا هو الذى عهد الى بهذه المهمة وهو شخصيا الذى امرنى بأن اتقدم بهذه التشريعات وعلى ذلك ارجو ان تنظروا الى

نظرتكم الى زميل لكم ، ينفذ تعليمات صدرت اليه من رئيس الحزب ...

وهنا حدثت ضجة وصاح النواب : موش ممكن ! نحن لا نصدق ان النحاس زعيم الشعب يؤيد تشريعات تقتل حرية الشعب !

وجلس الاستاذ اسطفان باسيلي وسط هذه الضجة وقام معالى سليمان غنام باشا ، **وقال :**

– لقد امرنى رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا ان ابلغكم رجاءه والحاحه فى ان توافقوا على هذه التشريعات بلا ضجة . وقد كلفنى رفعته ان اقول لكم بلسانه انه يعتبر هذه المسألة مسألة ثقة به أو عدم ثقة .

وهنا حدثت ضجة شديدة بين الاعضاء وصاح بعض النواب :

– يعنى مسألة طرح ثقة ! ده موش كلام ! دى مؤامرة على النحاس باشا نفسه ! انتم موش عارفين ايه اللى بيجرى من وراء ظهركم !

ثم وقف الدكتور عزيز فهمى نجل عبد السلام فهمى باشا ليتكلم **فقال :**

– يؤسفنى ان حكومة الشعب هى التى تتقدم بهذه التشريعات ! ويؤسفنى اننى مضطر الى ان استمطر الرحمات على اسماعيل صدقى باشا ، ذلك الرجل الذى كان يحارب فى جميع الجبهات ومع ذلك فانه لم يقيد حرية الصحافة الابقيود تافهة جدا اذا ما قورنت بالقيود التى يراد فرضها الآن

وتكلم الدكتور عزيز فهمى اكثر من ساعة وشرح للاعضاء باسهاب ما تهدف اليه التشريعات المقترحة واوضح خطورتها وقراها فقرة فقرة وراح يفسرها للاعضاء

وهنا صاح ابراهيم فرج باشا فى دهشة :

ـ هل هذا الكلام موجود فعلا ؟ . .

فقال الدكتور عزيز فهمى :

ـ نعم موجود فعلا وهـذا هو نص التشريعات ، وقرأ النص فظهرت الدهشة على وجه صلاح الدين باشا وابراهيم فرج باشا وغنام باشا . . اما عبد الفتاح حسن باشا فراح يقلب اوراقه !

وصاح بعض النواب : يظهر الوزراء موش عارفين التشريعات فيها ايه !

ثم استطرد الدكتور عزيز فقال :

ـ ان معنى هذا ان الحكومة تستطيع ان تلغى جميع الصحف المصرية فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام .

ثم تحدث عما قاله غنام باشا من ان رفعة النحاس باشا يعتبر رفض هذه التشريعات بمثابة عدم ثقة برفعته فقال :

ـ انا جميعا ضحينا دائما فى سبيل مصطفى النحاس وعلى استعداد ان نضحى بانفسنا فى سبيله فى المستقبل . . اما فى هذا الموقف فيجب أن يراجع نفسه ، لانه ، وهو زعيم الشعب، لا يجوز له أن يحتضن تشريعات تقيد حرية هذا الشعب .

واستمر النائب الوفدى يتحدث عن خطورة هذه التشريعات ، واعضاء الهيئة الوفدية يقاطعونه بالتصفيق الحاد بين فترة واخرى الى ان انتهى من كلمته

وهنا طلب كثيرون من النواب ان يتكلموا مؤيدين الدكتور عزيز فهمى **فقال غنام باشا :**

حرصا على الوقت . . ساعطى الكلمة لمن يريد أن يؤيد التشريعات فقط ! فمن منكم يريد ان يؤيدها ؟

فلم يطلب نائب واحد الكلمة . . حتى اسطفان باسيلى جلس فى مقعده ولم يتحرك

فقال عبد الفتاح حسن باشا : ارى ان تعطى الكلمة للاستاذ احمد ابو الفتح فهو يتزعم الحملة على الوزارة فى جريدة المصرى !
فوقف الاستاذ **احمد ابو الفتح وقال :**

ــ ان النحاس زعيمنا لا شك فى هذا . ولكن من العار على الوفد ان يحتضن التشريعات المقترحة . واذا كانت حكومة الوفد مضطرة الى فرض هذه القوانين الخطيرة واذا كانت لن تستغلها استغلالا سيئا ، فان الوفد لن يخلد فى الحكم ويوم يصبح فى المعارضة ستكون هذه التشريعات هى السكين التى يقطع بها جميع السنة الوفد وتعطل بها جميع صحفه .

لقد تعمدت ان اهاجم هذه التشريعات فى جريدة المصرى حتى انقذ سمعة حكومة الوفد امام الشعب وحتى لا يظن الشعب ان ممثليه يطعنونه فى ظهره بهذه السكاكين الرجعية . وصفق النواب للاستاذ ابو الفتح

وهنا قال غنام باشا : احب ان تفهموا جيدا ان النحاس باشا يرى ان رفض هذه التشريعات معناه عدم الثقة به ، فارجوكم ان تمرروها .

وهنا حدثت مشادة بين الاستاذ احمد ابو الفتح وغنام باشا انسحب على اثرها النائب

وقامت ضجة وصاح احد النواب : كيف نمرر هذا التشريعات دون تعديل : انتم تريدون منا ان ننتحر بايدينا ! حرام عليكم ! حرام .

ثم صاح النواب : خذوا الاصوات !

فرفض الوزراء اخذ الاصوات! وانتهت الجلسة على ان يسمح للنواب الصحفيين والقانونيين بحضور جلسة اللجنة التشريعية فى اليوم التالى فى قاعة الاجتماعات بمبنى ادارة جامعة فاروق

الاول بالاسكندرية لاعادة النظر في التشريعات وحذف الفقرات التى قد تستعمل فى المستقبل ضد حزب الوفد اذا أصبح فى المعارضة !

واتصل سليمان غنام باشا تليفونيا بالاستاذ احمد ابو الفتح رئيس تحرير جريدة المصرى ، **وقال له :**

ـ كلفنى النحاس باشا أن أتصل بك ، وابلغك ان علاقة جريدة المصرى بالوفد ستحدد بعددها الذى يصدر غدا ،وموقفه من التشريعات الصحفية

فقال احمد ابو الفتح : ربنا يوفق ياباشا

فقال غنام باشا : ليس هذا ردا على كلامى ! ماذا هو ردك على رسالة رفعة الباشا ؟

فقال احمد ابو الفتح : ربنا يوفقك يا باشا

فقال غنام باشا : سنرى غدا

واقفل التليفون !

وصدر عدد من نار من جريدة المصرى ، ونشرت قائمة للشرف، وضعت فيها صور بعض الوزراء، واستبعدت من قائمة الشرف اسماء النحاس باشا ، وفؤاد سراج الدين باشا ، وعبد الفتاح حسن باشا ، وغيرهم من الوزراء الذين ايدوا التشريعات !

وذهب عبد الفتاح حسن باشا الى النحاس باشا **وهو يرتجف ويقول :**

ـ انا لا استطيع ان ابقى وزيرا فى وزارة تعلن الجريدة التى تنطق بلسانها ان رئيسها ليس فى قائمة الشرف ! انا مستقيل !

فقال النحاس باشا :

ـ اى جريدة قالت هذا ؟

فقال وزير الدولة : جريدة المصرى تقول اليوم ان رئيس الوزراء ليس شريفا ! انا مستقيل

وامسك النحاس باشا جريدة المصرى وشاهد ما فيها من الصور ، **ثم قال :**

ـ احمد ابو الفتح مجنون ! انما محمود راجل طيب !

فقال وزير الدولة :

ـ موش ح تعلن تبرؤك من المصرى !

فقال النحاس باشا :

ـ أنا ح ارفته ! ح اخلى محمود يرفته ! على كل حال سيب لي الحكاية دى :

وقرر رفعة النحاس باشا جمع الهيئة الوفدية فى الاسكندرية ليهدد ـ بنفسه ـ بطرد كل نائب يصوت ضد التشريعات !

ولكن الحملة اشتدت ، ونصح الوزراء رفعته بان يتراجع ، وسحبت التشريعات من اللجنة التشريعية !

وتراجع رفعته ، بعد أن وعده الوزراء بتقديم هذه التشريعات ريثما تهدأ الحملة !

وقيل **لحامد زكى باشا :** ياعيب الشوم ؟ كيف يجبن جميع الوزراء ويتراجعون عن تأييد مشروعات وافقوا عليها فى مجلس الوزراء !

فقرر حامد زكى باشا أن يكون شجاعا ، فاستدعى فى مكتبه مراسلى الصحف بالاسكندرية فى ساعة متأخرة من الليل وطلب منهم أن ينشروا على لسانه ما يأتى :

« ان من الواجب تطبيق هذه التشريعات فى مصر ، اذ لا يمكن ان تحكم وزارة بيضاء شعبا احمر ! ان هذه التشريعات ضرورة كأساس للحكم الذى يهدف الى محاربة الشيوعية ،

والقضاء على الصحف التى تدعو الى الشيوعية والمبادىء المتطرفة!

***

ونام حامد زكى وهو يحلم بمقعد فى الجنة !

ولكن ما كاد صلاح الدين باشا يقرا تصريح حامد زكى باشا ، حتى ثار واستدعى الى مكتبه ببولكلى مراسلى الصحف وتلا عليهم من ورقة مكتوبة ما ياتى :

« قرات ببالغ الدهش ، تصريح زميلى معالى حامد زكى باشا عن مشروعات القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، ذلك التصريح الذي اقحم فيه زميلى الالوان البيضاء والحمراء ، والذى كان فيما اعتقد خطأ كبيرا ، ولا سيما بعد ان حسمت ازمة المشروعات بسحبها من اللجنة التشريعية بمجلس النواب .

والذى يهمنى الآن من اثارة هذا التصريح ، ان زميلى قد احرج به زملاءه الوزراء اشد الاحراج ، مما يضطرنى - وانا لا املك الا الكلام عن نفسى - ان اعلن انى عارضت كل مشروع مقيد للحرية ، وذهبت فى المعارضة الى اقصى الحدود، التى ترسمها مسئوليتى كوزير ، وساعارض كل مشروع من هذا القبيل ، واذهب فى معارضته الى ابعد الحدود ، التى ترسمها مسئوليتى ، سواء فى هيئة الوزارة او فى الهيئة الوفدية او فى مجلس الشيوخ . »

***

وعند الظهر علم النحاس باشا بنبأ تصريح صلاح الدين باشا ، فقرا تصريح حامد زكى باشا ، وصاح فى وجوه سكرتيريه قائلا :

- انا عاوز حامد زكى حالا .. ايه الكلام الفارغ اللى كاتبه ده .. انا عاوزه حالا !

واسرع حامد زكى الى محطة الاذاعة ، وكذب جريدة المصرى ،

واتهمها بأشنع الاتهامات ، لانها افترت عليه بانه نصح باستقالة الوزارة ! ولم يتعرض لما نشرته جميع الصحف عن الحكومة البيضاء والشعب الاحمر !

ثم ارسل الى النحاس باشا يفهمه الغرض من حديثه ، وانه اراد به ان يضمن لرفعته مقعدا دائما فى الجنة ، ولكن صلاح الدين باشا يتآمر على هذا المقعد ولذلك فهو يقدم استقالته من منصبه !

واستدعى رفعة النحاس باشا ، حامد زكى باشا ، وقال له : اسمع ياحامد . . أنا موش عاوز منك ولا كلمة . . انا فاهم كل حاجة !

حامد زكى : انا شاكر عطفك يارفعة الباشا . . وانت والد كريم ، ولولا شعورى بهذا لما استطعت ان اعمل . . تصور رفعتك انى غارق لودانى ومموت نفسى فى دوشة القطن ودوشة الميزانية ويجى صلاح يهاجمنى بالشكل ده . . قبل ما يستنى لغاية الظهر ويشوف انا قلت ايه . . هوه أنا فى اليمن . . دنا مكتبى جنب مكتبه .

النحاس باشا : ياحامد انا عارف كل حاجة وانا فاهم اللعب ده كله

حامد باشا : مما يؤيد لرفعتك انى ماقلتش الكلام اللى منشور فى المصرى . . كلامى فى باقى الجرائد . .

النحاس باشا صارخا : أيوه انا عارف احمد ابو الفتح كويس . . الكلام ده مش ضدك ، الكلام ده انا المقصود بيه . . عاوز يقلب الوزارة . . انا ح اوريهم !

حامد زكى باشا : ورفعتك قلت ان القوانين دى كويسة . . والراى العام كله ضدها . . وكل الناس هاجمتها ، فمش لازم

رفعتك تظهر انك غلطان قدام الناس ... أنا وزير مسئول ، ورايي زي راى رفعتك انها كويسة .. فواجب علي اسندك .. يعنى كفرت لما قلت رايي بصراحة ...

النحاس باشا : ايوه كفرت قدامهم اللى بيلعبوا من ورايا

ثم صاح النحاس باشا : فين محمود شوقى ... يا محمود شوفوا لى صلاح .. هات لى ابراهيم فرج حالا .. هاتو حالا

***

وكان معالى ابراهيم فرج باشا قد وصل الى الفندق ، فصعد على الفور الى حيث رئيس الوزراء ، فوجده هائجا ... فلما رآه رفعته قال له بعصبية :

ـ اسمع يا ابراهيم ... أنا بقول اهه قدامك ... انا عارف انك تحب صلاح .. لكن انا عارف صلاح كويس .. صلاح بقى وحش ، صلاح بيلعب من ورايا .. لكن انا فاهمه كويس .

ابراهيم فرج : يارفعة الباشا .. صلاح لم يقصداى شيء ..

النحاس باشا : اسكت انت . . انا عارف مين معايا ، ومين بيضحك على .. انا ابعت الوزراء للنواب علشان يهدوا الحالة ويمرروا التشريعات ، وبدال ما يهدوهم ، يروحوا يسلطوهم على .. والله عال ... انا ح اعرف احط كل واحد فى مكانه ... بس لما تخلص الهوجه دى ..

وهنا شرع حامد زكى باشا فى الكلام ، ولكن النحاس باشا اسكته قائلا :

ـ ما تتكلمش يا حامد ... انا عارف كل حاجه ...

وفى هذه الاثناء كان قد حضر كل من معالى غنام باشا ومعالى

عبدالفتاح حسن باشا الذى هاجم حامد باشا فى تصريح آخر ... وواجهه النحاس باشا على الفور قائلا :

– ايه يا سى عبد الفتاح الكلام اللى قلته فى الجرائد ؟ ..

عبد الفتاح حسن باشا : انا يا رفعة الباشا شفت ان تصريحات حامد باشا مضرة بالوزارة فاردت ان اصحح الوضع ..

النحاس باشا : وانتم ازاى تصدقوا كل اللى فى الجرايد .. مش تتاكدوا اذا كان صحيح والا لا ... انتم تمشوا ورا الجرايد والا تخلوا الجرايد تمشى وراكم .. بقى يعنى لو كتبت الجرايد انى شتمتكم ومش عاوزكم فى الوزارة ، معنى كده انكم تزعلوا وماتشتغلوش .. مش تستنوا

ثم نظر النحاس باشا الى الدكتور حامد زكى وقال له : ايه يا حامد .. زعلان من حاجة ؟

فرد حامد باشا : وهل هذا معقول يا رفعة الباشا ؟ .. بعد كل هذا العطف ...

***

وانصرف حامد باشا الى منزله ضاحكا مسرورا ... ونزل الوزراء الثلاثة الى الدكتور صلاح الدين باشا ليبلغوه كل ما قاله النحاس باشا ... ولكن صلاح الدين قال لهم : انا لن اتعاون مع حامد زكى ... وتكفى مقالبه لى فى المفاوضات !

وفى اجتماع مجلس الوزراء الاخير ، لام رفعة النحاس باشا الدكتور صلاح الدين باشا .. وشرع وزير الخارجية فى الدفاع عن موقفه قائلا : ان تصريحات وزير الاقتصاد تمس السياسة الخارجية . فزادت ثورة النحاس باشا وسكت صلاح الدين بالحاح هامس من ابراهيم فرج باشا .

وامتدت ثورة النحاس باشا الى باقى الوزراء ، فقد طلب غنام باشا بوصفه وزيرا للمعارف بالنيابة بعض الاعتمادات واعترض حامد باشا واشتدت المناقشة بينهما فوقف النحاس باشا صارخا : اسمعوا .. ترفع الجلسة ، وروحوا اتفاهموا مع بعض ... خلاص انا تعبت

وانصرف الوزراء ، وكانت اقصر جلسة منذ عامين .

وطلب فؤاد سراج الدين باشا ابعاد الاستاذ احمد ابو الفتح من رياسة تحرير المصرى حتى لا تعارض المصرى التشريعات الجديدة ، وقال انه احتد معه مرة فى المناقشة **فقال له :**

– ما تنساش انك بتكلم وزير ؟!

فقال له احمد ابو الفتح : انا اعتقد ان منصب رئيس تحرير لا يقل عن منصب وزير !

فقال فؤاد باشا : فى هذه الحالة لا نستطيع ان نتفاهم ..

ومنح الاستاذ احمد ابو الفتح اجازة خارج القطر !

وبعد ايام كان خبراء التشريع فى الوزارة يضعون قوانين الصحافة فى أثواب جديدة تخفى معالمها القديمة ، لتقدم من جديد !

واخذ الخياطات يشتغلن ليل نهار لتطريز القيود الحديدية بالقصب وتغطيتها بالدمقس والحرير



فى باريس ..فى صيف ١٩٥٠



النحاس باشا يشرح موقفه !



حـــاضر !
ر باشـا .. « وحاضر » باشا !



رئيس الوزراء في وداع السيدة قرينته عـ
١٩٥١ وبينهما الاستاذ احمد الوكيـ

الفصل العاشر

البحث عن حل!

واستمرت الشكوى فى البلاد ، وزاد السخط ، وتفاقم الغلاء ، وانتظر الناس ليلة القدر ، وخرجوا الى الشوارع يتضرعون الى الله أن ينقذهم ، وفتحت ابواب السماء ثم اغلقت ، وبقيت الحال كما هى !

وقال فريق : ان حافظ عفيفى هو المنقذ الوحيد ، وهاجم الفريق الآخر هذا الاختيار وقضوا على محاولة اسناد الوزارة اليه .

ولمع اسم نجيب الهلالى ، وقامت حملة فى الصحف تهاجم الاسم الجديد !

ولمعت اسماء أخرى .. ثم اطفأها الحسد والغيرة والطمع ... وظلت الامور على ما هى عليه !

وزاد التذمر فى كل حزب وناد ، وفى كل طبقة وهيئة ، واجتمع عدد من الشبان وقرروا ان الحال لايمكن ان تدوم ، وان ميكروب الفساد قد تسرب الى كل مكان ، وان الوقت كاد يفوت !

واستعرضوا الاسماء ، ثم اختلفوا عليها ، واخيرا وقف احدهم وقال : ان اى شخص من الشارع يستطيع ان يحكم البلاد خيرا مما تحكم به الآن !

وقال الثانى : ولكن ... أين هذا « الأى شخص » ؟ نحن ننتهى دائما من حيث بدانا .

وقال الثالث : اى شخص .. اى شخص يمر فى الشارع ! اى شخص يمر أمام تمثال لاظوغلى فى اية لحظة معينة تحددونها ، سنضعه فى رياسة مجلس الوزراء .

واتفقوا على الساعة .. اتفقوا على ان تكون نصف الليل .. وظلوا فى مكانهم ، حتى اقترب عقرب الدقائق ، من منتصف

الليل ، ثم ذهبوا الى تمثال لاظوغلى ووقفوا فى الميدان ينتظرون ...

***

واقبل فى تلك اللحظة رجل سكير !

ووضع الشبان ايديهم على قلوبهم ... هل سيحكم مصر رجل سكير ؟!

وتعثر السكير وسقط على الارض قبل ان يصل الى التمثال ! واقبلت نحو التمثال فتاة لعوب من بنات الليل ! لابد انها راقصة انتهت من عملها وهى فى طريقها الى بيتها ، او الى بيت احد اصدقائها ! ...

ووجم الشبان ! وهمس احدهم : هل ستحكمنا راقصة ؟

وقبل ان تصل الفتاة الى التمثال ، فتحت حقيبة يدها ، ووقفت لحظة تبحث عن شىء ما .. ودارت على عقبيها عائدة . لقد نسيت المفتاح ! .. مفتاح بيتها .. آه لو تعلم انه كان على بعد خطوات منها مفتاح مصر كلها !

ثم اقبل ابن بلد فى الاربعين من عمره ، يجر ساقيه جرا !

ووضع الشبان ايديهم على قلوبهم . وقبل ان يقترب من قاعدة التمثال وقف ، فتنفس الشبان الصعداء . واخرج ابن البلد من جيبه سيجارة ولفها ، اشعلها واطلق دخانها فى الهواء ... ثم ... ثم مر امام التمثال !

***

وهكذا وقع الاختيار على رئيس وزراء مصر الجديد !

سالوه : اسمك ايه ؟

فاجاب : دقدق !

قالوا له : دقدق ايه ؟ مالكش اسم تانى ؟

قال : طبعا .. دقدق محمد دقدق ! ..

وضرب الشبان كفا بكف و قالوا له :

– اذا غيرت اسمك فسنعينك رئيس وزراء !

قال : مستحيل .. ولو عملتونى حكمدار مصر كمان .. موش ح اغير اسمى !

واستسلم الشبان للامر الواقع ، وحملوا دقدق الى رياسة مجلس الوزراء !

وتم الانقلاب فى بضع دقائق ! واعلنت محطة الاذاعة ان رفعة النحاس باشا قدم استقالته ، وان الاستاذ دقدق تولى منصب رئيس الوزراء .

وهنأت جريدة الاهرام الاستاذ دقدق ، وتمنت له التوفيق فى حكم البلاد ، وعددت مفاسد الوزارة النحاسية .. وقالت جريدة المصرى : ان دقدق ينوى تاليف وزارة وفدية ، وقالت جريدة التيمس : ان دقدق ينوى بدء مباحثات سريعة مع المستر هربرت موريسون .

ونشرت مجلة المصور على غلافها صورة بالالوان لدقدق باشا منقذ البلاد الوحيد .. كما نشرت مقالا بعنوان « آخر كلمات النحاس باشا فى رياسة مجلس الوزراء »

***

وبدا دقدق يحكم ...

لاحظ ان الحكومة تفقد وكلاء الوزارات الاكفاء ، لانهم يطمعون دائما فى مناصب الوزراء ، فخفض مرتبات الوزراء وجعلها اقل من مرتبات الوكلاء !

وفكر دقدق فى حل الاوقاف لينقذ المستحقين من حسابات النظار !

ولكنه اصطدم بمعارضة النظار وقدرتهم على نقل هذه المعركة السياسية الى معركة دينية اتهم فيها رئيس الوزراء بانه يحاول هدم ركن من اركان الدين !

وقال رئيس الوزراء ان بعض النظار يسرقون ٧٥ ٪ من اموال المستحقين . فقال الناس : ولو ...

وقال رئيس الوزراء : ولكن هؤلاء النظار يتلاعبون فى اجارات الاوقاف وفى حسابات المستحقين .. وان المستحق لا يعرف اليوم ما هى مصروفات الوقف وماهى ايراداته وما هو نصيبه !

وقال الناس : هذا خير من التلاعب فى نظام من نظم الاسلام

فقرر رئيس الوزراء ان يبقى الوقف بشرط ان تباع جميع المبانى والاراضى ويدفع نصف ثمنها لشركات التأمين لتبنى بهذه الاموال عمارات لسكنى الفقراء ، ويوظف النصف الباقى فى شراء أسهم القرض الوطنى ، ويدفع الايراد مباشرة للمستحقين

وزادت ايرادات المستحقين .. وانتحر عدد من نظار الاوقاف !

والغى رئيس الوزراء وزارة الاوقاف وحل الاوقاف الخيرية .. واقام باموالها مستشفيات للفقراء ومدارس للشعب

***

وجاءوا الى رئيس الوزراء يبلغونه أن اعتمادات الادوية فى المستشفيات الحكومية تنفد بسرعة لان بعض المرضين يسرقون الادوية ويبيعونها فى السوق السوداء ، ويسرقون طعام المرضى ويتركونهم يموتون من الجوع . وطلبت وزارة الصحة انشاء وظائف جديدة لحراسة هذه الادوية ومنع هؤلاء المرضين من سرقة اسباب الحياة من المرضى !

ورفض رئيس الوزراء انشاء وظائف جديدة ، واصدر امره باعداد صالة ضخمة فى مدخل كل مستشفى ، يخلع فيها المرضون ملابسهم عند الدخول ثم يمرون عرايا فى دهليز الى

صالة (العرض) فيأخذون حماما ويرتدون ملابس المرضى النظيفة ثم يذهبون الى عملهم . فاذا حان موعد انصرافهم خلعوا ملابس التمريض واخذوا « دشا » ثم ساروا فى الدهليز الضيق الى غرفة ملابسهم ليجففوا اجسامهم ويرتدوا ملابسهم .

ولم يعد فى استطاعة ممرض ان يملأ جيوبه بزجاجات الادوية ولا ان يخفى طعام المرضى تحت ملابسه ، لانه يخلع ملابس المستشفى ثم يمر عاريا فى دهليز قبل ان يصل الى غرفة الملابس !

وانخفض استهلاك المستشفيات فى الادوية ، وزاد الطعام الذى يصرف للمرضى !

***

ولاحظ ان الدولة تصرف ثلاثة ملايين جنيه على السيارات الحكومية ، فالغى سيارات الوزراء والموظفين ، واعلن ان الوزراء هم ممثلو الشعب ، فيجب ان يركبوا الاتوبيس كما يركب الشعب ! واشترى بالملايين الثلاثة اتوبيسات جديدة ، والغى عربات الترام .

ولاحظ ان الاتوبيسات تزدحم فى اوقات دخول الموظفين والتلاميذ وانصرافهم ، فعدل فى نظام الدخول والخروج ، بحيث جعل موظفى وزارة المالية يذهبون الى مكاتبهم فى الساعة السابعة والداخلية فى الساعة السابعة والنصف ، والعدل فى الثامنة ، وهكذا .. ثم بدل مواعيد دخول كل مدرسة وكل كلية ، حتى لا تزدحم الاتوبيسات بالتلاميذ فى وقت واحد .. وكذلك مواعيد السينما والمسارح والشركات الخ .. الخ

وحلت ازمة المواصلات !

***

وشكا وكيل وزارة المالية لشئون الميزانية ، من زيادة اعتمادات الموظفين ، وان عددهم اكثر من اللازم .. وان نصفهم

يشتغلون فى أعمـــال خارجية. ويهملون عملهم الحكومى ، لأنهم يتقاضون من عملهم الخارجى بعدالظهر اضعاف ما يحصلون عليه من الوظيفة الحكومية . فاصدر قـرارا بالزام كـل موظف بان يذهب الى مكتبه فى الصباح والمساء ، فاستقال نصف موظفى الحكومة ، وبهـذا وفرت الدولة نصف اعتمادات الوظائف ، ومن ثم رفع مرتبات موظفى الحكومة الباقين بنسبة ٢٥ ٪ واعاد باقى الاعتماد الى الاحتياطى !

وجعل التعيين فى الوظائف بالامتحان ، والترقية من درجـة الى درجة بالامتحان ايضا ، بعدامضاء مدة معينة فى الدرجة ، ووحـد الدرجات والكادرات . واختفت شكوى الطوائف ، ولم يعد هناك ما يشغل بال الموظفين ، ومنع زيارة الموظفين فى مكاتبهم صـباحا ، وقصرها على وقت الغـداء من الساعة الثانية الى الساعة الثالثة بعد الظهر ، حتى يقضى على عادة استعمال مكاتب الموظفين كمصـاطب ، او كمقاه للزوار والمتعطلين ! وانشا فى كل مصـلحة مكتب اسـتعلامات ، وظيـفته ان يبحث كل شكوى ويرد عليها كتابة فى ظرف ثلاثة ايام من تقديمها .

***

وجعل مقابلات الوزراء بعـد الساعة التاسـعة مساء ، حتى يوفر وقتـهم لأعمال الدولة ، واصـدر قانونا بمنع اى موظف او وزير من تلقى اى رجـاءات او وساطات او شكاوى شفوية ، بل يجب ان تكون مكتوبة ومسجلة على ورق دمغـة ! وسحب من الوزراء سلطة تعيين الموظفين ونقلهم ، ووضعها فى يد لجنـة يراسها وكيل الوزارة او مدير المصلحة .

واصدر قانون «من اين لك هذا» باثر رجعى منذ سنة ١٩٣٨ ، وصـادر كل الثروات التى ثبت انها جمعت بطريقة غير مشروعة

وسن قانونا يحاكم بالاعدام كل وزير يثرى ، او تثرى اسرته على حساب الشعب ، مع مصادرة كل املاكهم .

واطلق سراح كل الشبان الشيوعيين ، وقرر ايفادهم فى بعثات على حساب الحكومة مدة خمس سنوات الى روسيا وما وراء الستار الحديدى ، لدراسة النظم الشيوعية على حقيقتها وتجربتها عمليا !

***

وثار الشبان الشيوعيون ، وقالوا : ان هذا نفى خارج البلاد .. والدستور يمنع نفى المصريين من بلادهم .

فاستدعى رئيس الوزراء هؤلاء الشبان الى مكتبه وقال لهم :

ـ اننى لا انفيكم من البلاد ! وانما اوفدكم فى بعثات تعليمية وعملية الى روسيا وما وراء الستار الحديدى ، لمدة خمس سنوات ، ولن اسمح لكم بالعودة الا بعد ان تمضوا هذه المدة ! فانا لا افهم الشيوعية على حقيقتها ، ربما تكون خيرا ، وربما تكون شرا ، ولذلك اوفدكم الى روسيا ، لتحصلوا لى على المعلومات الصحيحة ، وتجربوا الحياة التى تطالبون ، وانتم اقلية صغيرة ، بتعميمها فى غالبية البلاد ! انتم تقراون كتب الدعاية الشيوعية وتصدقون القشور ، وانا لا يمكن ان اقتنع بدعايتكم قبل ان تعودوا الى ، وتقولوا لى انكم جربتم هذه الحياة .. وانها اسعد من الحياة الديمقراطية التى اومن بها ! انا ارى ان الشيوعية هى توزيع الفقر والحرمان والحقد توزيعا عادلا على افراد الشعب ، والديمقراطية الصحيحة هى توزيع الرخاء والحرية الكاملة والفرص المتكافئة على افراد الشعب ! اننى اريد ان تجرب بلادى لاول مرة ، الحياة الديمقراطية التى سمعت بها ولم

ترها ، وان تجربوا انتم لاول مرة الحياة الشيوعية التى سمعتم بها ولم تجربوها .. ثم نجتمع بعد خمس سنوات ! ويومها ساطلق لكم الحرية ، لتخاطبوا الشعب بما رايتم ، ويخاطبكم الشعب بما راى .. اما الآن فانتم انصاف متعلمين ، وفى رايى ان انصاف المتعلمين اخطر على سلامة الدولة من الجهلاء !

***

والغى حرس الوزارات ، ووزع قواته على المناطق المحتاجة الى تعزيز الامن العام .

ومنع المصروفات السرية ، واصدر قانونا يعاقب بالسجن كل صحفى يتملق حاكما ، لان هذا التملق خداع للشعب .

والغى الرقابة على الصحف والتليفونات والبريد ، كما الغى اعتمادات الدعاية ، لان كل عمل عظيم يستطيع ان يعلن عن نفسه بنفسه .

وامر بعدم استيراد الكماليات لمدة خمس سنوات . فمنع السيارات الجديدة من دخول البلاد ، واكتفى بالسماح باستيراد اللوريات والاتوبيسات وقطع الغيار للسيارات . وحرم استيراد الجواهر والفراء ، والجوارب النايلون ، وأدوات التواليت ، وضاعف الرسوم الجمركية على الخمور .

ووزع الطعام والملابس بالبطاقات التى تثبت عليها صور اصحابها ، واصدر قانونا باعدام كل موظف يتلاعب بتموين الشعب .

***

وكان رئيس الوزراء يجمع رؤساء تحرير الصحف عقب كل جلسة مجلس وزراء ويتحدث اليهم عما قرره المجلس وعن الخطوط الرئيسية التى تسير عليها الوزارة فى سياستها الخارجية ويسمع انتقاداتهم وتوجيهاتهم .

وجمع رئيس الوزراء حوله عددا من الخبراء واساتذة الجامعة وقال لهم : ان مهمتكم ان تقدموا الى كل يوم فكرة جديدة ! ففى كل مصنع من مصانع العالم رجل مهمته ان يفكر للمصنع ويبحث عن طرق لتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة سرعته .. والدولة اليوم فى حاجة الى عقول تبحث لها عن طريقة لتخفيض تكاليف انتاجها وزيادة سرعته .

وكان رئيس الوزراء يتحدث مساء كل خميس فى الراديو الى الشعب مدة عشر دقائق . كان حديثه خاليا من الاسجاع والمترادفات والعبارات الجوفاء ، والكلمات التى ترن فى الآذان ولا تصل الى العقول ! كان يتحدث فى الميكروفون حديثا عاديا ليس فيه تكلف الخطباء ولا ثقل دم المذيعين .. كان يقول للمستمعين:

.. زرت فى الشهر الماضى احدى مصالح الحكومة فوجدت امام مكتب المدير ١٥ حاجبا وظيفتهم نقل الملفات من مكتب الى مكتب وتجولت فى باقى المكاتب فرايت حجابا يجلسون على الأبواب ، ولا عمل لهم الا الوقوف «زنهار» لكبار الموظفين عند دخولهم وخروجهم ! وسألت عن سر هذا العدد الكبير فقالوا لى ان كل مدير يعين خادمه الخاص حاجبا ثم طباخه ثم السفرجى ، وينقل المدير القديم ويأتى المدير الجديد فيعين خادمه ثم طباخه ثم السفرجى وهكذا . وذهبت امس الى محكمة عابدين فرايت القذارة تزحم الطريق والتراب يغطى الرخام الجميل وسألت عن الفراشين المخصصين للنظافة فقيل لى انهم تحولوا على مر الايام الى حجاب .

فالغيت نظام الحجاب والفراشين فى الدولة ووضعت ارقاما على الحجرات وانشأت امام كل مصلحة غرفة استعلامات .. ويذهب الزائر الى موظف الاستعلامات ويقول انه على موعد

مع المدير فى الساعة ١١ مثلا ،فيدق الموظف التليفون للمدير ويستأذنه فى دخول الزائر ،ثم يقول له اذهب الى الحجرة رقم ٣٠٢ مثلا ، فيذهب الزائر ويقابل المدير فورا دون أن يستقبله حاجب أو يركنه سكرتير !

وأخذت كل هؤلاء الفراشين والحجاب وحولتهم الى حملات نظافة ، وظيفة كل حملة أن تذهب الى مصلحة معينة بعد نصف الليل وتغسل أرضها وتنظف كل ركن فيها ثم تتركها فى الساعة السادسة صباحا !

وكان من نتيجة هذا التنظيف أن قل عدد المرضى من القضاة وزاد انتاجهم ٠٠ مساء الخير !

***

وأعلن رئيس الوزراء ان محطة الاذاعة ليست ملكا للحكومة بل هى ملك للدولة ، ولذلك منح كل رئيس حزب خمس دقائق كل أسبوع فى برنامج الاذاعة ليشرح للشعب برنامج حزبه ووسائل الاصلاح التى يرى ادخالها فى البلاد إذا تولى الحكم ٠

وشجع الشركات الاجنبية على استثمار أموالها فى البلاد ، ومنحها امتيازات بشرط ان تدفع نصف أرباحها للدولة ، ومنح كهربة خزان اسوان لاحدى الشركات ، وتعمير الصحراء لشركة أخرى ، وبناء دور الحكومة لشركات التامين ٠

وخفض الضرائب على الممولين حتى يضاعفوا انتاجهم ، وفرض ضريبة تركات قدرها ٥٠٪ فاذا مات مليونير ورثت الدولة ٥٠٠ الف جنيه وأخذ الورثة ٥٠٠ الف جنيه واذا مات صاحب ألف فدان أخذت الدولة عنها ٥٠٠ فدان وتركت لورثته ٥٠٠ فدان !وهكذا خفض الضرائب على الاحياء ، وزادها أضعافا مضاعفة على الاموات! وتوزعت الثروة توزيعا عادلا ،وقل عدد الذين يتهربون من دفع الضرائب وعظم ايراد الدولة ٠

وأصدر قانونا بأن لايعفى أى شخص ، مهما كان مركزه ، من دفع ضريبة الدخل للدولة. فدفع الكبير ودفع الصغير . وقال انه سيأخذ قرشا من كل معدم حتى يحاسب الفقير الحكومة على هذا القرش يوم الانتخاب .

ومنح كل فرد فى الدولة حق الالتجاء الى مجلس الدولة للطعن فى دستورية القانون الذى تصدره الحكومة أو يقره البرلمان كما هو الحال فى أمريكا ، فان المحكمة العليا فيها تقوم بهذه المهمة .

وأصدر قانونا بحماية العمامة وجعل لبسها مقصورا على حملة الشهادة العالمية بشرط أن يكونوا شاغلين منصبا دينيا .

وأنشأ معسكرات اجبارية صيفية لجميع طلبة المدارس الثانوية والجامعات ، وألزم كل طالب بأن يعمل مجانا ، شهرين من شهور الصيف فى انشاء طرق للدولة .

ومنح كل فلاح صغير أصلح قطعة من الاراضى البور حق ملكيتها بشرط أن لاتزيد على خمسة أفدنة .

وفرض دقدق ضريبة تصاعدية على الاطيان ، فمن يملك مائة فدان يدفع ٢٠٠ جنيه ضريبة فى العام . ومن يملك مائتين يدفع ٢٠٠ جنيه عن المائة فدان الاولى، و٤٠٠ عن المائة الثانية ومن يملك ٣٠٠ فدان يدفع ٢٠٠ عن الاولى و٤٠٠ عن الثانية و٨٠٠ عن الثالثة وهكذا .

ولاحظ ان من اسباب الغلاء، زيادة النقد المتداول ، وقال له بعض الاخصائيين : ان الدول الكبرى تمتص هذا النقد بطرح قروض داخلية ، ولكنه رفض هذه الفكرة واستبدل بها فكرة أخرى هى عمل يانصيب حكومى كل شهر ، يكسب الرقم الاول فيه ٣٠ ألف جنيه ، تدفع الحكومة منها للفائز فورا عشرة

آلاف جنيه ، وتسلمه سندات قيمتها ٢٠ الف جنيه تربح ٦٠٠ جنيه فى العام ، ولا يجوز بيعها الا بعد خمس سنوات

واثار هذا اليانصيب اهتمام الشعب وتركز حديثهم فى التفكير فى هذا المبلغ الضخم ، واستطاعت الدولة بهذه الطريقة ان تمتص عدة ملايين من السوق ، وفى الوقت نفسه خلقت الآمال فى قلوب الناس ، وفتحت ابواب الاحلام التى كانت موصدة فى نفوسهم طوال السنين .

ووضع حدا ادنى لاجور عمال الصناعة والزراعة يكفل لهم حياة كريمة معتدلة

واتفق دقدق مع شركات التأمين على عمل نظام معاشات لجميع افراد الشعب من موظفين وعمال ، حتى يضمن الآباء مستقبل ابنائهم ، ولا يحرم من المعاش الا الموظف او العامل الذى يسرق الدولة او الشركة التى يعمل فيها .

وفرض تامينا اجباريا على السيارات واللوريات ، وحدد مبلغ الف جنيه كحد ادنى لتعويض اسرة عن عائلها ، اذا قتلته سيارة ، أو أعجزته عن كسب قوت يومه .

وحدد اقصى مدة لنظر قضيته امام المحاكم بثلاثة اشهر ، حتى يطمئن الشعب الى سرعة العدالة ، وجعل المحاكم تعقد فى الصباح والمساء ، للاسراع فى نظر القضايا حتى لا تتعطل مصالح الناس .

واباح زراعة الحشيش ، واشترط لبيعه ان يكون بالبطاقات وفى اماكن تحددها الحكومة وتراقبها وان يوقع المشترى على ايصال بالتسلم يدون فيه رقم تحقيق الشخصية وان يعرض مدمنوه كل عام على قومسيون طبى . وافلس تجار الحشيش واستقال عدد كبير من المشرفين على مقاومة المخدرات !

وحرم الاصطياف فى الخارج مدى خمس سنوات ، وجعل

السفر مقصورا على افراد البعثات التعليمية والتجارية ، والمرضى الذين يثبت القومسيون الطبى انه لا يمكن علاجهم محليا

واختصر اعتمادات المآدب التى تقيمها السفارات والمفوضيات المصرية فى الخارج ، وامر السفراء والوزراء بوقف تقديم الديوك والكافيار والشمبانيا ، واصر على ان تقدم الطعمية والفول المدمس والعرقسوس ، لانها طعام الشعب المصرى وشرابه ! ولا يجوز ان يأكل ضيوف الشعب الديوك ، والشعب صاحب المأدبة لا يأكل الا الفول المدمس !

واكثر من اقامة المسابقات الرياضية بين الفرق الاجنبية والفرق المصرية ، والكليات والمدارس ، وحول هتافات التلاميذ الى الناحية الرياضية ، فانقطعت اضرابات المدارس ، وزادت نسبة النجاح فى الامتحانات

وادخل فى جميع المدارس علم البناء ، وكان تلامذة كل فصل يبنون فى كل عام فصلا جديدا للتلاميذ الجدد ، فزاد عدد الفصول دون ان تتكلف الدولة غير ثمن الطوب !

وامر بأن لا يزيد عدد الفصل الواحد على عشرين تلميذا ، وقسم التلاميذ بين الصباح وبعد الظهر ، فاستوعبت المدارس كل التلاميذ المتقدمين .

وقرر استخدام الجيش فى بناء طريق النيل ، فكان الجنود يرصفون الطريق ويبنون الى جانبه مدرسة ابتدائية ومركز بوليس ومركزا اجتماعيا ومجموعة صحية وبيوتا للفلاحين ، وتحسنت صحة الجنود وقويت عضلاتهم واشتدت سواعدهم وعمروا جوانب النيل ، وانشاوا لكل فلاح بيتا يتفانى فى الدفاع عنه ضد اى اعتداء .

وسوى جميع الخلافات الخارجية وقضى على ازمة الثقة بين مصر

والمعسكر الديمقراطى ، واثبت ان فى البلاد حكومة جادة يحترمها الشعب ويثق بأنها تعمل لخيره ومجده ، واقنع الغاصب بالجلاء واستطاع الحاكم النظيف ان يكون اقوى من الحكام الذين اضعفهم الفساد فانسحب الانجليز من قناة السويس ثم طلبوا فتح باب المفاوضات للاتفاق على طريقة الدفاع عن قناة السويس .
وشكا وزير خارجية بريطانيا فى مجلس العموم من مماطلة المصريين ومن انهم يضيعون الوقت فى المباحثات والمفاوضات . وصرح المستر موريسون بأن « لامناص » من عرض الامر على الامم المتحدة !
واقنع الانفصاليين بالاتحاد مع مصر ، بعد ان دعاهم لمشاهدة ما يتمتع به المصرى من حرية ، وكيف يعيش فى بيت نظيف ، وكيف ترعاه الدولة اقتصاديا واجتماعيا وكيف انها قضت على الفساد فى شهور قلائل ، ورفعت مستوى الشعب فى بضع سنوات

***

وبعد ان كسب صداقة الدول الكبرى ضغط سياسيا على اسرائيل ، واضطرها الى تنفيذ قرار هيئة الامم ، وان تعيد العرب الى اراضيهم فى النقب وبذلك انهى حالة الحرب مع اسرائيل ، وسحب الجيش من الحدود ووفر الملايين التى كانت تنفقها الدولة على هذه القوات .

وزاد ساعات العمل فى المصانع ، وجعل حصيلة الساعات الاضافية فى العمل من نصيب الدولة .

وخفض اسعار الخبز والسكر والاقمشة الشعبية والحاجات الضرورية ، فكانت الدولة تشترى المحصولات بأسعار مرتفعة وتبيعها للجمهور باسعار مخفضة . واستولى على محصول القطن وحدد اسعاره للمنتجين ، وباعه لحساب الدولة بسعر مرتفع ، واستغل الارباح فى تخفيض الاسعار

واقترح الخبراء على رئيس الوزراء ان يعدل قانون الانتخاب، ويقصر حق الانتخاب على المتعلمين، فرفض رئيس الوزراء وقال : ان العرف الدولى يحرم سحب حق منح لاى انسان ، فقيل له : ولكن الجهلة فى بلادنا هم الغالبية ولا يجوز ان ينتصر راي الفحار على راى فيلسوف !

فقال لهم : سابقى للجاهل صوته وسامنح الذي يقرا ويكتب صوتين ، والحاصل على الابتدائية خمسة اصوات ، والحاصل على الشهادة العليا عشرة اصوات .

وهكذا اصبح للناخب المتعلم اثر خطير فى نتائج الانتخابات .

ومنح المراة المتعلمة حق الانتخاب . واصدر قانونا يفرض غرامة على كل ناخب لا يصوت فى الانتخابات .

***

ولاحظ ان طلبة الكليات وتلاميذ المدارس يهربون من فصولهم فى الصباح ليحضروا حفلات دور السينما الصباحية ، فالغى هذه الحفلات ومنع مظاهرات الطلبة فى اوقات الدراسة منعا باتا واباح لهم القيام بمظاهرات بعد انتهاء موعد الدراسة !

واعلن انه اذا حطم طلبة مدرسة عربة ترام فسيطالب جميع طلبة المدرسة بالمساهمة فى دفع تكاليف العربة ، واذا احرقوا «اتوبيس» فيجب ان يعوضوا الشعب عنه . . لان هذه العربات من مرافق الشعب ، واتلافها هو اتلاف لمواصلات الشعب . وكان الطلبة اذا قاموا بمظاهرة بعد ذلك ،يحرسون هذه العربات ويضربون اى شخص يحاول اتلاف عربة او تحطيم واجهة زجاجية

ومنح جوائز مالية للطلبة المواظبين على حضور الدروس ، وفرض عقوبات مالية على الذين تقل نسبة حضورهم عن ٧٥٪

ومنع الاساتذة من بيع محاضراتهم وكتبهم للطلبة ، وحرم على اساتذة الجامعة ومدرسيها،اعطاء دروس خصوصية للطلبة، كما حرم ان يعطى مدرس درساخصوصيا لتلاميذ مدرسته .

***

وارتفع مستوى التعليم فى البلاد وخف الازدحام حول كشك الموسيقى بحديقة الازبكية ، وتحولت المستشفيات الحكومية من سلخانة اميرية ومصدر ايرادللحانوتية ، الى دور تحوطها ملائكة الرحمة !

وعادت ثقة الشعب فى نزاهة حكامه .. وشعر الرجل الفقير بأن هناك عدالة فى توزيع الرخاء والحرمان على جميع طبقات الشعب ، وان الحاكم لا يمرض بالتخمة ، والمحكوم يتلوى من الجوع !

واحس رجل الشارع انه صاحب البلاد الحقيقى ، وان الحاكم هو مستشاره لا سيده ! وان رئيس الوزراء لايبحث عن تصفيق رخيص ، وانما يسعى الى تحقيق عهد حازم نظيف .

واباح القاء الخطب فى حديقة الازبكية وحولها الى هايد بارك مصرية ، فيستطيع اى شخص ان يقف فيها ويخطب مهاجما الحكومة والوزراء كما يشاء وبأى لغة يختارها، دون ان يتعرض له ضابط ، او يقبض عليه عسكرى بوليس . وبهذه الطريقة خرج الهواء المحبوس فى النفوس ، وزالت آثار الحقد والكراهية التى حبسها الخوف فى القلوب .

***

وهكذا اختفى السخط ، وخلت الصحف من فضائح الحكام وسرقات الاقارب والمحاسيب ، واصبح الناس يجلسون فى المقاهى والاتوبيسات ، ولايجدون فضيحة واحدة يتحدثون عنها .

وشكا بعض النـاس من أنهم لا يجدون ما يتحـدثون عنه ..
وشـكا البعض الآخر من هـذا الرخاء الممـل ، وتلك العـدالة الثقيلة الدم .

وزاد التذمر فى البـلاد ، وبدا الناس يطالبون بوجه جديد !
وقامت المظاهرات تطالب بتغيير ...
واستقال دقدق من رياسـة الوزارة
واستدعى رفعة النحاس باشا لتأليف الوزارة من جديد ..
ثم ...
.. ثم اقرا الكتاب من أوله





النحاس باشا وصلاح الدين
باشا في اللجنة السياسية

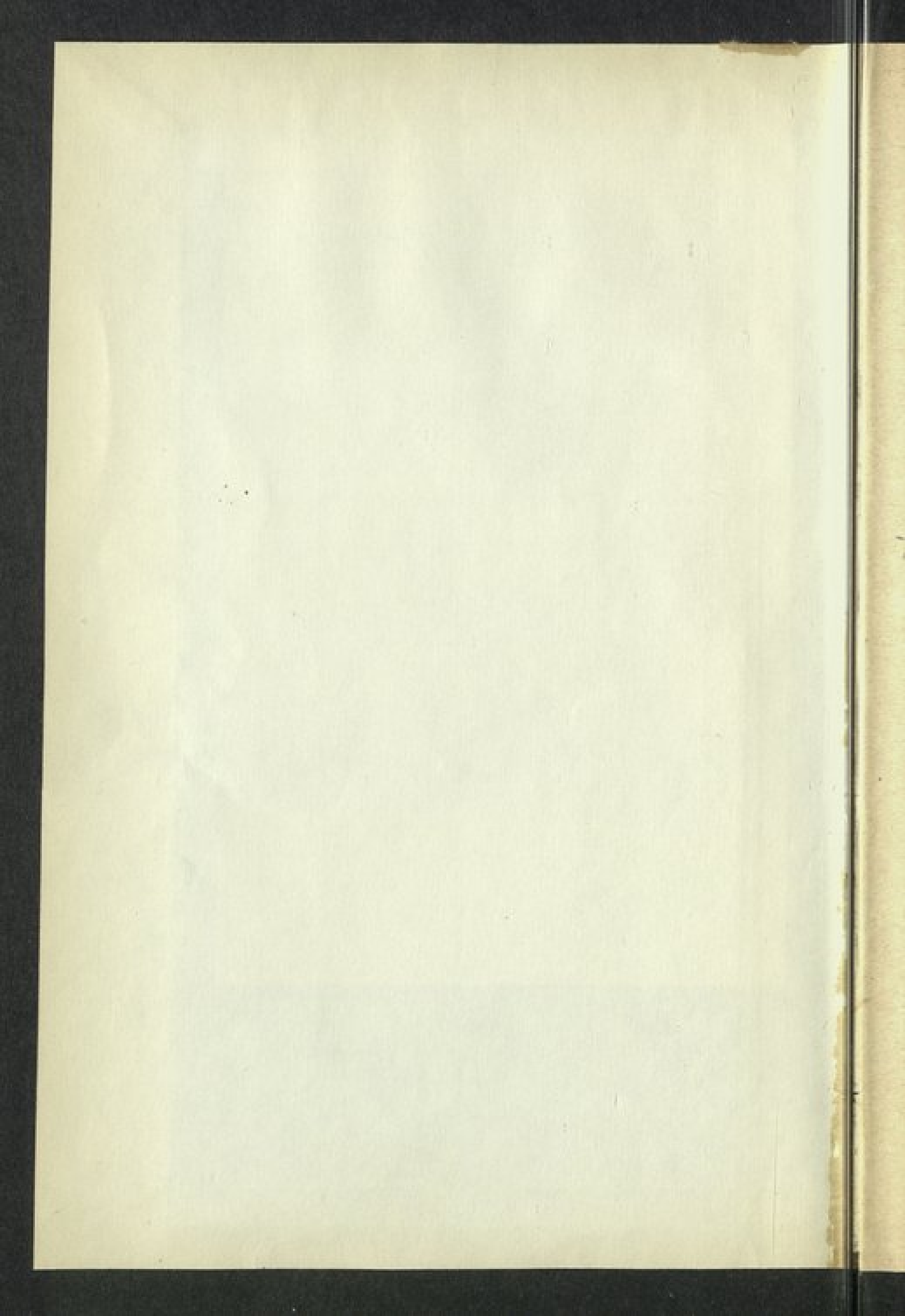


ابنتي تحب . . . بيبسي كولا


مصر البيضا
MISR BEIDA
غزل ونسج
شركة مصر كفر الدوار

(كتاب اليوم)
صاحباه
مصطفى امين وعلى امين
رئيس التحرير
عبد العزيز عبد العليم
كتاب شهرى
يصدر عن
دار اخبار اليوم
الادارة والتحرير
والاعلانات والتوزيع :
شارع الصحافة
المراسلات :
صندوق بوستة رقم ١٠
تليفون ٧٧٧٧٧
عشرة خطوط

الاشتراكات
فى مصر والسودان ١٠٠ قرش
بريد عادى و ١٢٠ قرشا بريد
مستعجل - فى البلاد العربية
والبلاد الداخلة فى اتفاقية البريد
٢٥٠ قرشا بالبريد المسجل او
٣ جنيهات استرلينى وواحد
شلن و ٦٫٥ بنس - فى البلاد
الخارجة عن اتفاقية البريد ٤٫٥٠
او ٢٥ دولارا بالبريد المسجل



DATE DUE

